من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل بالرغم منها تقدمه من مساهمات للاقتصاد الوطني من خلال توفرها لمناصب شغل ومساهمتها في النتائج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،ويكمن مشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرئيسي في المصدر المناسب للتمويل ،وعدم قدرتها على اللجوء إلى البنوك في ذلك وهذا راجع لعدم قدرتها على توفير الضمانات أو عدم كفاية هذه الضمانات لتغطية القروض المطلوبة ، ورغم الاهتمام البالغ الذي حظيت به هذه المؤسسات الهادفة لتنظيم وتسيير شؤونها من طرف هياكل وبرامج مخصصة لدعمها وتأهيلها وتطويرها وتنميتها إلا أنها مازالت أسيرة هذه المشاكل ولم تستطيع الحد منها .

-اختيار فرضيات الدراسة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحقيقها التنمية ورفعها للقيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الخام وخلق مناصب شغل وتحقيق الاستقرار الا انها تعاني من مشاكل عديدة أهمها و اصعبها المشاكل التمويلية وهذا راجع إلى نقص الضمانات التي تطلبها البنوك على القروض التي تمنحها لهذه المؤسسات وهذا ما دفع الحكومة إلى إنشاء هيئات وهياكل وإقامة برامج داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل تمويلها وتطويرها ودفع بالقطاع نحو النمو والتطور ومن هذه الهياكل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي اللازم وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لتغطية مبلغ القرض ، لكن ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن، مشاكلها مازالت قائمة ولم تسطيع الدولة الحد منها .و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورات كبيرة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا عدة تطورات ، حيث كانت خلال الستينات تتميز بنمو بطئ ، ومع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها

الجزائر منذ فترة الثمانينات و إقامة العديد من الهيئات و الآليات و إصدار القوانين ، هذا كله زاد من ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أصبح له يحتل مكانة كبيرة ي الاقتصاد الوطني و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وتسهيل حصولها على القروض لتمويل نشاطها وذاك بتوفير الضمانات اللازمة لها لتغطية مبلغ القرض باعتبار أن البنوك من غير الممكن أن تقدم قروضا لهذه المؤسسات من دون توفر ضمانات كافة تغطي قيمة القرض في حال عدم قدرة هذه المؤسسات على التسديد وهذا من خلال تقاسم صندوق ضمان القروض مخاطر القرض مع البنك .. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

ساهم صندوق ضمان القروض منذ إنشائه في الجزائر إلى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها لها هذا ما شجع البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون التفكير في المخاطر وإحتمال عدم التسديد حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة بالقروض البنكية في تزايد و تطور منذ ظهور هذا الصندوق و عدد المشاريع المضمونة من قبله ا في تزداد سنويا و بتطور نشاطه و استمرار الدولة في تزويده بالأموال اللازمة لمنح الضمان فكانت زيادة المشاريع المضمونة في مختلف القطاعات هذا مايثبت صحة الفرضية الرابعة

-نتائج الدراسة :

- نظرا لما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من دور هام للاقتصاد الوطني جعلها محل استقطاب وإهتمام من طرف السلطات العمومية والسعي لترقيتها وتطويرها وتنميتها .

-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكل بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتي عجزت هذه الأخيرة عن حلها .

-يعتبر لتمويل المشكل الرئيسي الذي يقف عائقا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأمام مزاولة نشاطها وإنشائها.

-يوفر صندوق ضمان القروض الضمانات اللازمة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض من البنوك وبذلك يكون له دور هام في تمويلها وفي نموها وتطورها ونمو نشاطها .

-يعتبر قطاع الصناعات وقطاع الأشغال العمومية أكثر القطاعات المستفيدة من ضمانات الصندوق

-ما زال الصندوق لم يقم بدوره بالشكل التام وعلى أكمل وجه رغم المجهودات المبذولة من طرفه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من المشاكل التمويلية الساعة ولم تحصل منها تماما.

-**التوصيات :**

من خلال هذا البحث وجدنا انه من الضروري تقديم الاقتراحات التالية :

-تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ، تقدم التمويل الذي يتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات كذلك توفير مؤسسات تتخصص بتوفير المعلومات والتقنيات الحديثة وتوظيفها وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا .

- استحداث آليات جديدة تتماشى مع إحتياجات هذه المؤسسات للد من المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتباره أهم مشكل يعيق نموها وتطورها .

- محاولة إزالة مختلف العوائق والعقبات التي تقف أمام هاته المؤسسات خاصة منها الإدارية والقانونية وكذلك التخلص البيروقراطية وتشيع إنشاء المشاريع بمختلف الوسائل بمختلف الوسائل وتسهيل الطرق لذلك .

- الإستفادة من التجارب الدولية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في الدول التي يشبه هيكلها الاقتصادي الهيكل الاقتصادي الجزائري .

-افاق الدراسة :

يثير هذا الموضوع عدة جوانب قابلة للبحث و التحليل في دراسات أخرى , لذلك يمكننا اقتراح عدة جوانب نذكر منها ما يلي :

-دراسة اثر هيئات الدعم التي تقوم علي تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملية ضمان القروض للصندوق.

-دراسة دور صندوق ضمان القروض FGAR و أهميته في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

أصبح مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منتشرا انتشارا واسعا في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية فهو يعبر علي نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا ، لكنه من الصعب جدا تقديم صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف انحاء العالم ، وذلك لاختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية لدول ، فقد اختلفت التعريفات وتناقضت التفسيرات حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها ومعاييرها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم عددا كبيرا من المؤسسات المختلفة الأحجام (مصغرة ، صغيرة ، متوسطة) ، فهناك من يعتمد في تحديد تعريفها علي استخدام عدد العمال المستخدمين، والذي يجب أن يحدد عامل في بعض الدول وهناك من يعتمد عمى رقم الأعمال السنوي المحقق من عامل فما أكثر ولا يتجاوز لهذه المؤسسات أو رأس المال المستثمر بها أو مجموع ميزانيتها السنوية ، فالمعايير متعددة ومتنوعة وكل دولة 500 تعتمد في وضع تعريفيا عمى مجموعة معينة من هذه المعايير وفق ما يتناسب مع طبيعة مؤسساتيا الصغيرة والمتوسطة والظروف الاقتصادية لهذه الدولة ومستوى نموها وتقدمها.

بالإضافة إلى صعوبة وضع تعريف موحد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعاني من جملة من المشاكل التي تعيق نموها وتطورها ، سواء ما تعلق منها بالبيئة الداخلية للمؤسسة والمتمثل في صعوبات التسيير وسوء الإدارة والتنظيم ونقص الخبرة والمهارات الفنية للعمال والمسيرين، ومنها ما تعلق بالبيئة الخارجية والناجمة على ضرورة تعامل هذه المؤسسات مع الغير من بيئات إدارية وبنوك ومؤسسات مالية وبرامج وآليات دعم لهذا القطاع ولعل من أبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو صعوبة الحصول علي التمويل من المصادر المناسبة وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المعايير المعتمدة في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأهم التعريفات لهذه المؤسسات في بعض الدول والمعايير

المعتمدة في ذلك ، والتطرق إلى الخصائص التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة الحجم ، وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، مع الاطلاع على أبرز المشاكل والصعوبات التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكل تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جوهر الاختلاف بين مختلف العالم علي الرغم من انتشارها في كافة أرجائه ، فهو يثير الكثير من الجدل بين الاقتصاديين و الذي يصعب من خلاله تحديد أو وضع تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات وذلك نتيجة مجموعة من الصعوبات وتعدد المعايير المستخدمة في ذلك والتي تختلف من دولة أخري ، وفي هذا المبحث سنحاول أن نبين الصعوبات و القيود التي تواجه الباحث في تحديد مفهوم يلقى القبول من كل المهتميين بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن مقبولا علي مستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي اختلاف مستويات نموها وأوجه نشاطها وتعدد معاييرها

المطلب الأول:صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول ، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم المشكلات التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لننتقل إلي أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات.

أولا : إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف و الجهات المهتمة بالشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،يرجع إلي الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات ، و سبل النهوض بها و ترقيتها ، و كذا اختلاف المكان و مجال النشاط فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما علي الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو و التكنولوجيا المستخدمة و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و المحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات

ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالي إلي ثلاثة عوامل أساسية هي:

-عوامل اقتصادية

-عوامل تقنية

-عوامل سياسية

1-العوامل الاقتصادية وتضم مايلي :

أ:إختلاف مستويات النمو : يتمثل التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلي دول متقدمة اقتصاديات صناعيا و تكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير و مستمر و دول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطئ،فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في بلد نامي كالجزائر مثلا وهذه بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها عدد العمال الموظفين فيها[1]

ب-تنوع الأنشطة الاقتصادية : إن الاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لآخري وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة،الصيد ، تربية المواشي....إلخ) و المؤسسات الإستخراجية والمؤسسات تعمل علي تحويل المواد المالية أدي إلي صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج إلي استثمارات ضخمة و طاقات عمالية و مالية كبيرة علي عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى بفرض عليها طبيعة نشاطها ،كما نجد في

[1]- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها** ، دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراء، دولة غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ،جامعة الجزائر،2004،ص4 .

المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد علي توزيع المهام وتعدد الوظائف و مستويات إتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط[1]

ج-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي : :يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلي عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلي التجارة بالجملة أو التجارة بالتجزئة أو إلي تجارة خارجية و تجارة داخلية،وينقسم الأنشطة بدورها إلي عدد من الفروع ،ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه.

2-العوامل التقنية:إن العامل التقني هو المسؤول علي كيفية الإندماج بين المؤسسات و هذه الأخيرة كلما كانت أكثر اندماجا أدي إلي تمركز عملية الإنتاج في المصنع واحد وتوحدها وهذا يجعل المؤسسات ذات حجم أكبر ،لكن عندما تكون العملية الإنتاجية مجزئة أو موزعة إلي عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلي ظهور مؤسسات صغيرة و المتوسطة[2]

-**العوامل السياسية:**وتتمثل في مدي اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه و علي ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الإستراتجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع

ثانيا : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1]- اللطيف عبد الكريم:**واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات** :دالة الإقتصاد الجزائري ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2002،ص4.

[2]- خوني رابح-حساني رقية ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ،الطبعة الأولي إتراك ، سنة 2008 ،ص :18.

تعددت المعايير التي حددت التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا حسب وجهات نظر اختلفت باختلاف الكتاب و الباحثين الذين إجتهدو في تقديم تعار يف لعلها تكون ناجحة في تقديم تصور لطبيعة هذه المؤسسات و خصائصها فنجد المعايير انقسمت إلي نوعين:

المعايير الكمية:بموجب هذا المعيار يتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبعا لمجموعة من المؤشرات الكمية القابلة للقياس سواء إتخذت شكلا نقديا كقيمة المبيعات ،القيمة المضافة ،قيمة الأصول الثابتة ،أو كميا كعدد العمال ،كمية المبيعات أو حجم الإنتاج

–كما نجد مجموعة من المؤشرات مركبة يمكن استخدامها في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل:نسبة رأس المال إلي العمل أو نسبة المبيعات إلي رأس المال[1]

–وبالرغم من كثرة هذا النوع من المؤشرات و تعددها إلا أن معظم الدول تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي معياري رأس المال وعدد العمال خصوصا

1:معيار عدد العمال(حجم العمالة):

يعد عدد العمال من الأساسيات الأكثر استخداما في التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم ، نظرا للسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات [2]

ويتراوح عدد العمال ي المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقوماتها الاقتصادية ، ففي معظم الدول النامية نجد ان عدد العمال في المؤسسات يتراوح مابين عامل واحد إلي 50 عاملا ، لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة و

[1]- سحنون سمير ،بونوة شعيب ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة شلف،يومي 17–18 أفريل 2006 ص 423

[2]- بريش السعيد، **مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** : حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص 61.

المتوسطة والكبيرة الحجم التي لا تستخدم التكنولوجيا ، لان نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة كانت سابقا تعتمد فقط علي المهارة اليدوية و إمكانيات العمل بالدرجة الأولي ، ولهذا تغير استخدام معيار العمالة في المدة الأخيرة عن المدة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة .ومن ثم أصبح المفهوم أكثر تعقيدا باستخدام معيار العمالة ، لأنه يستخدم في الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة ، لكن التقدم التكنولوجي و الاستخدام الحديث لأساليب الإنتاج التي تعتمد علي المعرفة جعل كثيرا من المؤسسات تستعمل عددا محدودا من العمالة فضلا عن اعتمادها علي كثافة رأس المال ، وعلي الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لمعيار العمالة ، إلا أنه من أكثر المعايير الكمية استخداما[1]

2: المعيار المالي أو النقدي (معيار رأس المال)

يستند هذا المعيار إلي رأس المال ،رقم الأعمال ،حجم المبيعات

إن الإعتماد علي المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية ،بسبب إختلاف المبيعات النقدية من عام إلي آخر باتجاه الزيادة إو النقصان خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم ،فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح[2]

[1]– بوسهمين احمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الأول ، 2010،ص 206.

[2]– عنبة هالة :**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ،دليل علمي لكيفية البدا بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،ط2002،1،ص17.

3:معيار التكنولوجيا و أسلوب الإنتاج : وهو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال ، وقد يرجع ذلك إلي إعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل و الآلات المستخدمة فيه ،فكلما كانت هذه الحصيلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة[1]

4:معيار درجة الإنتشار:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلي محدودية النشاط والعمالة يساعد علي ممارسة النشاط في أي مكان ،لهذا نري معيار تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة علي درجة الإنتشار[2]

5:معيار قيمة المبيعات:مستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة وهو صالح للتطبيق علي جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية ،إنتاجية ،خدماتية) وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول علي المعلومات و البيانات ،ويبقي في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الإحتفاظ بالدفاتر و الحسابات بشكل منتظم[3]

1:معايير الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلي القطاع الخاص في الوقت الحالي ، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية ، ويلعب الدير أو المالك دورا كبيرا فيها علي جميع المستويات ، بتوليه كافة المهام الإدارية [4]

2:**معيار المسؤولية:** تتمثل في المسؤولية المباشرة و النهائية للمالك والذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرار داخل المؤسسة وله تأثير علي طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة ، فالمدير أو المالك يؤدي العديد من الوظائف في وقت واحد كالانتاج ، الإدارة ، التمويل ، التسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة علي

---

[1]– محمد لبيب عنبة هالة : لبيب ،ص، 18مرجع سابق محمد.

[2]– بوزيدي لمجد ،**إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مذكرة تخرج ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008 ص 35.

[3]– جواد نبيل ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،الجزائرية ،الطبعة الأولي،2006،ص30

[4]- بن عمر الاخضر ، باللموشي علي ، **معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** ، الملتقي الوطني حول: واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5-6 ماي 2013، ص،04.

عدة أشخاص والتي تظهر الفرق بينهما وبين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حتي و إن استخدم مالك أو مدير المؤسسة بعض المساعدين (محاسب ، رئيس...)[1]

:معيار الحصة السوقية: نظرا للعلاقة الموجودة بين المؤسسة و السوق كون هذا الأخر الهدف الذ تؤول إليه منتجاتها ، فهو يعتبر أحد المؤشرات التي تساعد علي تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد علي وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة ، أما تلك التي تستحوذ علي جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة ، فتعتبر صغيرة ومتوسطة الحجم ، لكن مؤشر السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة ، أي وجود عدد قليل من المنتجين كل منهم ينتج جزءا ضئيلا من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج كل منهم جزءا بسيطا من مجموع الإنتاج ، و أخيرا إحتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون علي السوق[2]

4: محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة علي منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه وان لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنح امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلي مناطق أخري في الداخل او الخارج

5: معيار الإستقلالية :تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستقلة إذا كانت الإدارة مستقلة ماليا بنسبة 50 بالمئة ، فالمالك هو من يتخذ القرارات في المؤسسة دون تدخل أطراف خارجية ، كما يتحمل كافة المسؤوليات إتجاه الغير.[3]

المطلب الثالث :تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

[1]- دراجي عيسى ، عدوكة لخضر ، **الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة** ،الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتنمية المستدامة : واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ،13-14 ماي 02. 2012،ص،

[2]- صخري عمر ، **مبادئ الإقتصاد** المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر ، 2006 ، ص ، 88-114.

[3]- خبابة عبد الله ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة** ، دار **الجزئي الوحدوي** ، ديوان الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2013 ، ص ، 16.

هناك مجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول و المنظمات و الكتاب لاكن الإختلاف الموجود بينهم و ذلك بإختلاف معايير التصنيف المعتمد عليها و المقتبسة من كل بلد لأنه هناك بعض المشروعات التي تعد أنها صغيرة او متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدة قد تكون ضمن المشاريع الكبيرة لاكن في الدولة النامية ضعيفة مثلا ،ولهذا سوف نقوم بطرح مجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة و النامية و بعض المنظمات و الكتاب كما هي مبينة في الفقرات الموالية :

أولا:تعريف بعض الكتاب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

1-تعريف J.E.BOLTON:

في الستينات بدأ البريطانيون يهجرون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أمام هذه الوضعية كلفت الحكومة البريطانية لجنة يرأسها البروفيسور

لدراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا . J.E.BOLTON

ولقد جاء تقرير BOLTONمتضمنا تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،والذي كان يعتمد علي ثلاث معايير هي:

*يتم تسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية .

*تملك هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية

*استقلالية المؤسسة.

من هذا التعريف يمكن أن نستخلص بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي "مؤسسات تعتمد في تسيرها علي هرم شخصي بسيط إلي حد بعيد ويتربع مالك المؤسسة علي هرم المؤسسة بحيث أن اتخاذ القرارات تعود في النهاية إلي المالك ،ولكن هذا لايمنع بأنه يعتمد هذا الأخير أيظا علي عماله لأنه يري فيهم الكفاءة في

[1]- شعباني اسماعيل،"**تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية** "بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 24-27 ربيع الاول 1424 الموافق ل :25-28 ماي 2003 م، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- سطيف- الجزائر ، ص ، 60-62

اتخاذ القرارات و ذالك بالاستشارة ،و تكون صالحة فقط في بعض المؤسسات الخاصة تلك التي يكون عدد عمالها 200 عامل".

2-تعريف M.WOITRIN:

أجر M.WOITRIN دراسة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالسوق الأوربية المشتركة سنة 1966 وجد من خلالها تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالاعتماد علي معايير مختلفة تختلف علي التعريف السابق التي تتمثل في:

*نقص تخصص عمال الإدارة

*قلة الإتصال بين القمة و القاعدة .

*ضعف التفاوض سواء في البيع أو الشراء.

*اندماج ضعيف مع السلطات المحلية و استقلالية كبيرة في مجال التموين.

*صعوبة الرجوع إلي الأسواق المالية و الحصول علي القروض حتي القصيرة

3-تعريف ل G.HIRIGOYEN :

يعتمد هذا الباحث علي ثلاث معايير في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي :

*المسؤولية

*الملكية

*لهدف الخاص بالمردودية.

فحسب الباحث عرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها "تلك المؤسسات التي تسير من قبل شخص يتحمل كافة المسؤوليات.

-ومن هذا التعريف نستطيع أن نقارنه مع تعريف (G.P.M.E.C)في فرنسا التي نعرفها بأنها "المؤسسات التي يتحمل فيها رئيس المؤسسة شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية ،التقنية و الإجتماعية و الروحية مهما كان نوعها".

4-**تعريف LE SMALL BUSINESS:**

يري le small business بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 بأن العامل المحدد و الأساسي في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في طريقة التسيير ، بمعني آخر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات المسيرة بطريقة حرة .

ثانيا:تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1:تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

تختلف و تتنوع تعار يف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل جهة مهتمة بهذا القطاع ،و فيما يلي أهم هذه التعاريف:

1-1تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية

تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي جملة من المعايير ومن أهمها:

* استقلال الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع

* أن يتم تدبير رأس المال المطلوب بواسطة شخص أو عدد محدود من الأفراد

*محلية نشاط المنشأة ،حيث يقوم العاملون و أصحاب المشروع في نفس المنطقة التي يقام فيها المشروع

*حجم الأعمال المنفذة أو حجم النشاط السنوي ، وتضع حدودا عليا لذلك علي الرغم من أن ذلك يختلف من مجال لآخر.

1-2:تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية

[1]- هيا جميل بشارات ، التمويل المصرفي الإسلامي لمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار النفوس المنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2008 ص، 2

تضع هذه الإدارة عددا من المعايير التي تعتمد عليها في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة كأساس لتقرير حقيقتها في الحصول علي تسهيلات و المساعدات الحكومية ، وتقرير إعفائها من كل أو جزء من الضرائب المستحقة ومن أهم هذه المعايير:

* استقلالية الإدارة و الملكية

* محدودية نصيب المنشآت من السوق

* أن لايزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عامل.

* أن لايزيد إجمالي الأموال المستثمرة من 09 مليون دولار.

* أن لا تتعدي الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 مليون دولار.

2/التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

يرتكز تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا عموما علي مستوي عدد العاملين و الذي يجب أن لا يتجاوز 500 عامل ،وفرنسا تحتوي علي أكثر من 02 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة ، وتعرف هذه الأخيرة بناءا علي عدد العمال في المؤسسة كما يبين الجدول التالي:

الجدول (1-1) :التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد/عدد العمال
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلي 500 عامل
المؤسسات الصغيرة	من 10إلي 50 عامل
المؤسسات المصغرة	أقل من 10 عمال

المصدر :Pierre bezbakh et sophie gheradi .dictionnaire de l'économie

[1]- خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص: 16.

3/التعريف البريطاني :

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية [1]:

*حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي .

*حجم رأس المال مستثمر لايزيد عن 65.5 مليون دولار أمريكي

* عدد من العمال و الموظفين لايزيد عن 250 مواطن

كما تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة كما يلي:

*المؤسسات المصغرة من 1 إلي 9 عامل

*المؤسسات الصغيرة : من 10 إلي 49 عامل

*المؤسسات المتوسطة : من 50 إلي 249 عامل

4/التعريف الإتحاد الأوروبي [2]:

تقترح المفوضية الأوروبية التعريف التالي للتمييز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة بالاعتماد علي عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها (وفق توصية المفوضية الأوروبية لسنة 2003):

لمؤسسة المصغرة : هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون أورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدي 2 مليون أورو.

المؤسسة الصغيرة :هي المؤسسة التي توظف مايقل عن 50 عاملا ، ولا تتجاوز مبيعاتها أو مجموع ميزانيتها 10 ملايين أورو سنويا.

[1]– شعباني اسماعيل،مرجع سابق ، ص: 18.

[2] -Angela OLOSUTEAN MARTIN ; Innovation et coopération des petites et moyennes Entreprises une analyse des populations d'entreprises innovantes , thèse du doctorat , université d'Orléans , France 2011 ,p ,24.

المؤسسة المتوسطة: هي التي يعمل بها أقل من 250 عاملا ورقم أعمال أقل من 50 مليون أورو ، أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون أورو سنويا .

5/تعريف دول جنوب شرق آسيا :

تعتمد في تعريفها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي دراسة حديثة حيث قام "بروش" و "هيمتر" بتصنيف يعتمد بصفة أساسية علي معيار العمالة ،حيث أصبح هذا التعريف معترف به لدي هذه الدول ويتمثل كمايلي:

*مؤسسات صغيرة جدا من 1 إلي 9 عمال.

*مؤسسات متوسطة:من 50 إلي 99 عامل.

*مؤسسات متوسطة:من 50 إلي 99 عامل.

*المؤسسة الكبيرة أكثر من 99 عاملا

الجدول (1-2) : تعريف جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	مابين 1 و 9 عمال
مؤسسة صغيرة	مابين 10 إلي 49 عاملا
مؤسسة متوسطة	مابين 50 إلي 99 عامل
مؤسسة الكبيرة	أكثر من 99 عاملا

المصدر : طيب لحيلح ، دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) ، الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 16-17 أفريل ، 2006 ، ص، 162 .

6/تعريف اليابان :

عتمد اليابان تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 علي معياري رأس المال و اليد العاملة ، فهذه المؤسسات لا تتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ياباني،ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل[1]،أما التقسيم خسب القطاعات فنجد:

*المؤسسات الصناعية المنجية وباقي الفروع :رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون وعدد العمال لا تفوق 300 عامل

* التجارة بالجملة : رأس المال لا فوق 30 مليون وعدد العمال أقل من 100 عامل

*التجارة بالتجزئة والخدمات :رأس المال لا يفوق 10 مليون وعدد العمال أقل من 50 عامل

أما القانون الأساسي لعام 1999 فقد عرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات كما يلي :

جدول رقم (1-3) : تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات

القطاع	رأس المال	عدد العمال
مؤسسات الصناعة والتعدين والنقل وباقي المؤسسات	100 مليون ين فأقل	300 عامل فأقل
التجارة بالجملة	30 مليون ين فأقل	100 عامل فأقل
التجارة بالتجزئة	10 مليون ين فأقل	50 عامل فأقل

المصدر : هالة محمد لبيب عنبه ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطني العربي ، دار المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2002 ، ص، .2016

7/تعريف الهند :

[1]– بن خيرة سامي ، بوخلوة باديس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5-6 ماي 2013 ، ص ، 04

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي معيار رأس المال المستثمر و عدد العمال بحيث وضعت حد أقصي لا يتجاوز 50 عاملا مما أدي إلي عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف علي راس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف أروبية ، و بدون وضع حد أقصي لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة[1].

8/ تعريف ألمانيا:

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي أنها "المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 500 عامل "[2]

9/ تعريف مصر:

حتى تاريخ صدور قانون رقم 141 لسنة 2004 بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادر في جويلية 2004 لم يكن يوجد بمصر تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وقد عرف إتحاد الصناعات المصري فيما بعد " المؤسسات الصغيرة جدا بأنها تلك التي لايزيد رأسمالها عن 50 ألف جنيه ويكون عدد العاملين لايزيد عن 10 عمال ورقم الأعمال سنوي يقل عن 5 ملايين جنيه ، في حين يتراوح عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة بين 10 و 100 عامل ، وتحقق رقم أعمالها سنوي بين 5 و 50 مليون جنيه ، وذات رأس مال يتراوح مابين 50 الف و 5 مليون جنيه ، أما المؤسسات المتوسطة الحجم فهي تلك التي لا يزيد عدد عمالها عن 100 عامل ، ولا يتعدى كل من رأسمالها ورقم اعمالها 50 مليون جنيه[3]

10/تعريف السوق الأوروبية المشتركة EEC:

---

[1]- السيد عبدو فتحي أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص ، 49.

[2] -louis jacques filon, management des pme de la création à la croissance ; renouveau pédagogique inc ; canada ;2007 ; p,04

[3]–العايب ياسين ، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010 –2011 ، ص،169.

هي المؤسسات التي تمارس نشاط اقتصادي ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل ،بينما تتبني ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريف آخر ، حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل [1]

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي النحو التالي :

-تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استيفائها المعيار الاستقلالية .

البحث الثاني:خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا في وضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد أشكالها.

المطلب الأول خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن بين هذه الخصائص مايلي :

1-**سهولة التأسيس** :تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها ، مما يساعد علي سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات ، ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي .كما تتميز

[1]-عواط محسن ، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص، تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر) ،2007، 2008.

بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري و التنظيمي ، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة و التشغيل[1].

2-سهولة و استقلالية الإدارة : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة ادارتها وقيادتها وتوجيهها و الوضوح في تحديد أهدافها ، وتوجيه جهود العاملين فيها نحو أفضل السبل لتحقيقها ، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين والعملاء

، ويكون فيها مالك المؤسسة هو مديرها وفي نفس الوقت مما يسرع في عملية اتخاذ القرارات ، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الادارة وذلك علي عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة إذ يؤدي الفصل فيها بين الملكية و الادارة إلي تعدد أهدافها .[2]

3- المركزية : وذلك من خلال قيام صاحب المؤسسة نفسه أو بمساعدة بعض العاملين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة.

4- المحلية والطابع الشخصي في تقديم الخدمات : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط ، وهذا يؤدي إلي وجود نوع من الألفة و المودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعلماء ، الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة [3].

5-استخدام وسائل الانتاج اصغر حجم و اقل تكلفة : لاتستخدم المؤسسات المتوسطة الحجم التقنيات معقدة ، لأن التطور و التجديد يحتاج إلي تمويل وخبرات للقيام بأنشطة البحوث و التطوير ، وهذه الأموال قد لا تتاح

---

[1]- القهيوي ليث عبد الله ، الوادي بلال محمود ، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية** ، الطبعة الأولي 1433-2012 هـ ، دار الحامد لنشر و التوزيع ، ص ،19.

[2]- بن عمارة نوال ، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 05، جامعة ص الوادي ، الوادي ، الجزائر ، 2012،ص،43.

[3]- عبد الرحيم يوسف توفيق ، **إدارة الاعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 25،26.

لهذه المؤسسات ، وبالتالي فإن إنخفاض حجم الانتاج يؤدي الي تقليل التكاليف (تكاليف التخزين ، تكاليف الانتاج ....).

6-القدرة علي التكيف مع المتغيرات المستحدثة :يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدلرة و التشغيل إلي تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث و النمو و التطور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات و أذواق المستهلكين بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها

7-التجديد و الابتكار: يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة الحجم لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون علي ابتكار أفكار جديدة تؤثر علي أرباحهم ، ويجدرون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل ، وعلي الرغم من المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، هناك قبول واسع للابتكار باعتبارها السبيل الرئيسي إلي إعادة خلق إمكانيات تنظيم المشاريع علي المد الطويل ، كما أنه يعزز من القدرة علي مواجهة المؤسسات الكبيرة في تكوين مواردها.

6- أداة لتدريب الذاتي : نظرا للممارسة الدائمة للأعمال وسط عمليات الإنتاج من قبل العاملين في المؤسسة وتحملهم المسؤوليات التقنية و التسويقية والمالية يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات و المعرفة والخبرات ، وهذا ما يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية[1]

7-بساطة التنظيم :لا تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة مثلما مجد في المؤسسات الكبيرة ، والذي يكون في كثير من الأحيان مصدر ملل وعدم تحفيز للعامل وجمود يعرقل السير الحسن للتنظيم ، ومن ثم لا يشترك العامل في تحديد

[1]- دراجي كريمو ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **، الواقع ، التجارب و المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011، ص ،15.

أهداف المؤسسة و الاشتراك في قراراتها وهذا عكس ماتتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فالحجم الصغير و المتوسط يقلص من المستويات التنظيمية ويسمح للعمال الموجودين بالاقتراب من مراكز القرار[1]

8- التخصص :

تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملها علي انجاز عمل متخصص في مجال معين ، ويؤكد البعض بأن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأسواق الدولية [2]

9- اختيار الأسواق و انخفاض درجة المخاطرة : تتجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلي الأسواق الصغيرة و المحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة الحجم ، كما أن هذا النوع من المؤسسات يتميز بانخفاض درجة المخاطرة خاصة مخاطر السوق ، وذلك مقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي تتحمل أخطارا كبيرة وذلك نظرا لكبر حجم حصتها في السوق .[3]

10- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي المصادر الداخلية في تمويل رأس المال من اجل نموه ، بحيث يعتمد صاحب المؤسسة علي الموارد المالية الشخصية في عملية التمويل سواء كان ذلك من خلال مرحلة الإنشاء أو من خلال مرحلة التوسع وذلك قبل اللجوء إلي المصادر الخارجية والتي تتطلب توفير الضمانات الكافية المطلوبة من قبل المقرض ، واشتمالها علي عنصر المخاطرة[4] .

---

[1] - نعرورة بوبكر ، يحياوي مفيدة ، عبد الرزاق حواس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقي الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5-6 ماي 2013 ، ص ،06.

[2]- نقوش عادل، خليل عبد الرزاق ، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، الملتقي العملي الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 15-16 نوفمبر 2011، ص ، 09.

[3]- دراجي كريمو، مرجع سابق ، ص ، 114.

[4]- عفانة جهاد عبدالله ، قاسم موسي أبو عيد ، **ادارة المشاريع الصغيرة ،** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2004 ، ص ، 14.

11- تعديل الميزان التجاري : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان بعملية إحلال وتعويض للمنتجات المستوردة من خلال تصنيع المنتجات المحلية ، بالإضافة إلى تصديرها للعديد من المنتجات المحلي إلى الأسواق الخارجية ، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البعد الذي تمارس فيه نشاطها.[1]

12- جذب المدخرات : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة علي تعبئة المدخرات المحدودة لدي صغار المدخرين الذين لا يعتمدون علي النظام المصرفي ، وهم علي استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة ، والتي تتميز براس مال صغير ومحدود ، وهذه المدخرات القليلة لدي أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عوضا عن ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق او إيداعها في البنوك ، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المؤسسات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين ،الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر علي استثماراتهم [2]

المطلب الثاني : أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- استعادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.

---

[1]- بوخاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر ، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 23-25ماي ،2003.

[2]- خليل عبد الرزاق ، مرجع سابق ،ص، 10. -

[3]- هواري معراج،" **إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر**"، دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 04، 2008، ص35.

- تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- تعمل على تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تهدف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- العمل على توفير مجال واسع للتجديد و الابتكار و التطوير و القدرة على المنافسة.

المبحث الثالث :أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعامة الأساسية لكثير من الاقتصاديات خاصة البلدان النامية و أداة للبناء الاقتصادي، نظرا للخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، حيث أن هناك إجماع على أهميتها و دورها في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

الأهمية الاقتصادية

–تساهم بشكل فعال بإيجاد الوظائف و بذلك فإنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد و تساعد الدول و الحكومات في حل مشكلة البطالة.

–تعتبر مصدرا مهما للتجديد و الابتكار و الإبداع،إن المنظمات المتوسطة و الصغيرة تمتاز بجهودها لتطوير المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات أو تحسينها او تطوير استخدامات جديدة

[1] - القهيوي ليث عبد الله ، مرجع سابق ،ص ،54.

-تمثل المنظمات المتوسطة و الصغيرة مصدر مهما لتوليد الناتج القومي و الثروة الاقتصادي،ويأتي هذا من دورها و مساهمتها في تعظيم العوائد الاقتصادية و تطوير الاقتصاد

-تعمل المشروعات الصغيرة علي تحسين الاستهلاك و ترشيده ،وتقضي علي الإسراف و الضياع الاقتصادي ،كما وتقضي علي التضخم عن طريق الاستثمارات و التشغيل الاقتصادي للأموال الغير المنتجة ،وتعمل علي توفير السلع و الخدمات فيزيد الدخل القومي ،وعليه فالمشروعات الصغيرة تساعد في زيادة فرص العمل وتحسين طرق الإسغلال للموارد الطبيعة المتاحة وكذلك تساهم في الحد من انتشار الفقر لأنها تتوزع علي شريحة عريضة من المجتمع

الأهمية الإجتماعية

تكمن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الأدوار التي تقوم بها علي الصعيد الاجتماعي ،و نلخصها في النقاط التالية:

تكوين العلاقات مع المساهمين في المجتمع إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعي جاهدة للعمل علي اكتشاف إحتاجاتهم مبكرا و التعرف علي طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات ،إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج و المستهلك و يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا مانلاحظه نفس الدرجة لدي المؤسسات الكبيرة.

المساهمة في التوزيع العادل لدخول:في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلي تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهذا النمط من التوزيع لايوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة و التي لا تعمل في ظروف تنافسية.

التكيف من المشكلات الاجتماعية:ويتم ذلك من خلال ماتوفره هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مناصب شغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة ،وما تنتجه من سلع و خدمات موجها إلي فئات الاجتماعية الأكثر حرمان و فقرا و بذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الأساس بأهمية التآزر و التآخي بصرف النظر الدين و اللون و الجنس.

إشباع رغبات و احتياجات الأفراد:إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم و آرائهم و ترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدي الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي و تحقيق القوة و السلطة.

زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية :إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية و ذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية و الشعر بالحرية المطلقة في العمل دون قيود و شروط و الإحساس بالتملك والسلطة و تحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة و السهر علي الاستمرارية نجاحها .

المطلب الثاني:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك عدة معايير يتم علي أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي

الفرع الأول:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طيعة التوجه

1-**المؤسسات العائلية:**هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب الأحيان من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي مايعرف بالمقاولة[1]

2-المؤسسات التقليدية:هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلي النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب إلي مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن مايميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن النزل و تعتمد علي وسائل بسيطة وما يلاحظ علي النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا علي كثافة أكبر لعنصر العمل و استخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذالك تتم العملية التسويق ببساطة[2]

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:يتميز هذا النوع من المؤسسات علي النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج المنتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية[3]

الفرع الثاني:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

نميز في هذا التصنيف 3 انواع أساسية وهي:

-مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية

-مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات

---

[1]- لولاشي ليلي ،"**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود و تمويل ،كلية العلوم الاقتصادية و تسير و العلوم التجارية ،جامعة بسكرة،الجزائر 2005/2004 ص 51

[2]- بلحمدي علي ،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة** "، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة حلب،البليدة 2006-ص 28

[3]- لخلف عثمان ،"**دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر-1995 ص 19.

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل :

-المنتجات الغذائية

-تحويل المنتجات الفلاحة

-منتجات الجلود

-الورق و منتجات الخشب و مشتقاته

*ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات علي مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة و كذالك سهولة التسويق[1]

2-مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات:

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

-قطاع النقل

-الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية

-الصناعة الكيميائية و البلاستيكية

-صناعة مواد البناء

ويرجع سبب الاعتماد علي مثل هذه الصناعات الطلب المحلي الكبير علي منتجات خاصة في مواد البناء

[1]-بلحمدي سيد علي ،مرجع سبق ذكره، ص 29

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذالك بكثافة رأسمال أكبر الأمر الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذالك خاصة في الدول المتطورة أو في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر علي إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة

الفرع الثالث:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي أساس تنظيم العمل

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين فرعين من المؤسسات هما:

-مؤسسات غير مصنعة

-مؤسسات مصنعة

-المؤسسات الصغيرة المقاولة

1-**مؤسسات غير مصنعة:**وهي الممثلة في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي و النظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

2-**مؤسسة مصنعة** [1]:وهي ممثلة في الفئات من 4 إلي 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة و يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية و كذالك من حيث نوع السلع المنتجة و إشباع الأسواق

-تعاون مباشر

[1]- لطيف عبد الكريم ، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 3.

-تعاون غير مباشر

3-المؤسسات الصغيرة المقاولة:

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة و المقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة ،تقوم بتحديدها المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التقاعد والتي في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة [1]

الفرع الرابع:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستناد إلي النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلي :

-**مؤسسات التنمية الصناعية** :يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلي مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتبرئتها وتغليفها[2]

-**مؤسسات التنمية الزراعية**:وتمس النشاطات التالية (مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية،مؤسسات التنمية الثروة السمكية).[3]

-**مؤسسات التنمية الخدمية و التجارية**:تضم مؤسسات التنمية الخدمية و تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية ،الفندقية ،السياحية،خدمات الصيانة ،خدمات النظافة خدمات النقل و التحميل و

[1]- لولاشي ليلي ، مرجع سبق ذكره ص 52-53

[2]- صمويل عبود ، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص، 55.

[3]- أوكيل محمد ، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،ص،ص ،04 ،05.

التفريغ،خدمات الاستشارية،المستودعات و المخازن المبردة،الأسواق المركزية و المراكز التجارية أو المطاعم المتميز.[1]

-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة الإدارية التشريعية

المؤسسات الفردية:هي مؤسسات التي مالكها شخص واحد ويعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلي عمل الإدارة و التنظيم أحيانا وغالبا لايكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

المؤسسات الجماعية

هي مؤسسة تؤسس بين الشركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ماقدموه من حصص فهي إذن تتميز بمر دودية مسؤولية الشريك الحصص التي تكون متساوية وغير قابلة لتداول عدد شركائها ورأس مالها محدود ويكون بحوزة شخص واحد.

المؤسسة المجهولة:هي المؤسسة لها أسهم لعدة شركاء بحيث في تقسيمها لا تظهر لأسماء المساهم

الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحسب المعيار القانوني إلي :

المؤسسات الفردية : هي المؤسسات التي يملكها شخص واحد يتمتع بمهارات إدارية وفنية ويبذل الجهد المناسب وهو صاحب رأس المال والذي يحصل علي جميع الأرباح المحققة ويتمتع بالاستقلالية الكاملة فهو

[1]- العابد لزهر ، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، (غير منشورة) ،جامعة قسنطينة -2-، الجزائر ،2012-2013،ص،.21

يستطيع اتخاذ كل مايراه مناسبا من قرارات دون قيود ، وهذه المؤسسات سهلة وبسيطة من حيث إجراءات التكوين فالأمر يتعدى ملئ استمارة الحصول علي ترخيص وسداد الرسوم ، ولا يحتاج إلي رأس مال ضخم[1]

الشركات : تعرف علي أنها عقد بين شخصين او اكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشا من ربح أو خسارة ، وتنقسم إلي نوعين هما : شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.[2]

شركات التضامن : تتكون هذه الشركات عندما يتفق شريكان أو أكثر علي تكوين منشأة صغيرة تمارس أنشطة معينة بغرض تحقيق أهداف محددة وتقوم هذه النوعية من الشركات علي الثقة الكاملة بين الشركاء ، ويحدد عقد المشاركة التزامات كل شريك بما يتعلق بحصصهم في راس المال ، ومسؤوليات الإدارة.

شركات التوصية البسيطة : يتم تكوين هذا النوع من الشركات بمجرد اتفاق شريكين علي الأقل أو أكثر ، ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال ، ومسؤوليات الإدارة

شركات المساهمة : تعتبر شركة المساهمة شخصية اعتبارية منفصلة ومستقلة عن أصحابها (جملة الأسهم) وكذلك عن الموظفين والعاملين بها ، فهي كما يعرفها رجال القانون " ذلك الكيان الاصطناعي غير الملموس ، والذي يوجد فقط من وجهة نظر القانون".[3]

-المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المقاولة :

يعرف التعاقد من الباطن علي انه "العلاقة بين المقاول الرئيسي ومقاول الفرعي او ثانوي يقوم بناءا علي اتفاقية مع المقاول الرئيسي علي تنفيذ جزء من الأعمال والتي تكون في الغالب في صيغة متخصصة كالأعمال الكهربائية والميكانيكية

---

[1]- بوقرة الصديق ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي** ، دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة (الجزائر)،2008،2009 ،ص10.

[2]- المرجع نفسه ، ص،ص ،26،27.

[3]- منصور بن عمارة ، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،25-28 ماي 2003 ، ص،ص،03،04.

وتعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة ، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين المؤسسة رئيسية ، تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة ، ومؤسسات أخرى مقاولة تتميز بحجمها ديمنامكية وقدرة علي التكيف وشروط التعاون والتي تتمثل ي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم .[1]

***صور التعاون و التكافل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة :**[2]

تتجسد عمليا مسألة التعاون إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق

-**التعاون المباشر** : وذلك عن طريق العلاقة التي تجمع بين المؤسسات المنتجة والتي يكون إنتاج احدها مكملا لإنتاج الآخر ، وفي هذه الحالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تعمل علي تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة من المنتجات والمكونات والخدمات المتفق عليها ، ويكون ذلك وفق عقد متفق عليه من الطرفين ويشكل هذا التعاون وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وحل مشاكل التسويق.

-**التعاون الغير المباشر** :وذلك عن طريق تخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انتاج معين في حدود إمكانياتها الادارية والفنية في تلك النشاطات التي لا تدخلها المؤسسات الكبيرة ، وهي تتجنب بذلك منافسة هذه الاخيرة و تتمركز أعمالها في الاسواق التي تتميز بنوعية واسعار منخفضة نسبيا ومنتجات كثيفة العمل ، كما انها تعمل علي تدعيم نظام تقسيم العمل والتخصص.

***أشكال المقاولة** [3]**:**

[1]-هنري أنطون سميث تعريب غلاء أحمد سمور ، **تكنولوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات ،** زهران للنشر ،عمان ، الأردن ،2009 ،ص،269.

[2]- ناصر مراد ، **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى،13-14 نوفمبر 2007،ص، 214.

[3]- صرامة عبد الوحيد ، **آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعة خميس مليانة ، عين الدفلى ، 13-14 نوفمبر 2007 ،ص،ص،251،252.

-مقاولة الطاقة الانتاجية : ويقصد بها قيام المؤسسات المقدمة للأعمال رغم توفرها علي البنية اللازمة بإبرام عقد مقاولة مع مؤسسات اخري متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب أو عطل فني أصاب أجهزتها أو إبرام عقود طويلة الأجل .، بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي .

-**مقاولة الإختصاص** : تتعاقد المؤسسات الآمرة بالاعمال مع مؤسسات منفذة متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير إحتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسات الآمرة بالأعمال علي التجهيزات والكفاءات اللازمة

-**مقاولة الخدمات** : يؤدي محيط المؤسسات إلي أداء خدمات عديدة ومختلفة في تشريعات العمل ، التجارة ، النقل، الأمن....الخ، كما يفرض التطور التكنولوجي علي المؤسسات اللجوء إلي مقاولة لأداء عدة أعمال

المبحث الرابع:عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والعراقيل التي تواجهها

إذ دققنا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر انتشار من المؤسسات الصناعية الكبرى و يرجع ذلك إلي عوامل خاصة و عوامل عامة كما يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة من ضعف وسوء التسيير الإداري، قلة خبرة وعدم كفاءة العاملين.... ومنها مايتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة والمتمثلة في مشاكل التمويل ، ومنافسة المؤسسات الكبرى....

المطلب الأول:عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]

الفرع الأول: العوامل الخاصة

*عدم رغبة الكثير من الإفراد في الوقت الحاضر في العمل لدي شركاء كبري

[1]- العيد عماد، " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين العراقيل و المساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية**- دار استحالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – مجلة التنمية و دارة الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، دون ذكر سنة النشر و العدد، ص172

-في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينظر إلي العاملين علي أنهم ملاك لهذه المشروعات فهي تقوم بإشراك العاملين في أرباح المؤسسة وهذا يهدف إلي زيادة انتمائهم إلي هذه الشركات .حيث يكون في المؤسسات الصغيرة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال و استشارة العمال فإن العمال يحسون بنوع من الثقة وبالتالي يقوم بالبذل و التضحية بعكس المؤسسة لكبري يري العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.

*مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج و الأسعار

-وجود مرونة بين قسم التسويق و قسم الإنتاج .وهذا يسهل اتخاذ القرارات اللازمة

- تنسيق بين الإنتاج و البيع وهذا يساهم تحديد أسعار البيع

-هناك تنسيق بين التموين و الإنتاج و التوزيع.

*قلة رأس مال المستثمر

-تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال المستثمر

-سهولة إقامة مشرعات في كل مكان مثل مناطق الزراعة.

-مشروعات صغري و المتوسطة يجعل المستثمر في منطقة لا يهاجر.

-توفير مناصب الشغل.

الفرع الثاني: العوامل العامة

*المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات

-تنشا في أي مكان مهما كانت مميزاته و خصائصه في الريف او المدينة.

-تساهم في امتصاص البطالة

-مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

*المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة و متخصصة و متكونة تكونا عاليا فهي تتطلب يد عاملة بسيطة وهذا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسدد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها .

-تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للصناعات المصنعة.

*سهولة إقامة المشاريع

-إقامة المشاريع مصغرة هو أسهل من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة و ذلك لأن مؤسسة كبيرة تطلب تهيئة الأراضي و إعداد هياكل قاعدية عكس مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتطلب التكاليف الباهظة وهذا مادفع المستثمرين من الإقبال عليها.

المطلب الثاني : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : مشاكل البيئة الداخلية

تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل في محيطها الداخلي والتي لا حدود لها ، حيث تتعلق هذه المشاكل بالعمال في المؤسسة ومستويات تأهيلهم ، كذلك صعوبات تواجه المسير في المؤسسة من ناحية التسيير أو التنظيم و الإدارة او الافتقار إلي التخطيط الاستراتيجي ، بالإضافة إلي مشاكل التخزين و التموين و التسويق....

1-المشاكل الإدارية و التنظيمية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل النقص ي الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية ، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية او العائلية التي تقوم علي مزيج من التقاليد و الاجتهادات الشخصية ، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار ، كما أن هؤلاء الأفراد يكون جددا في هذا المجال ومن الذين تخرجو حديثا من الجامعات ، حيث يقوم فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام و المسؤوليات الفنية و الإدارية و التمويلية و التسويقية ، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية ، مع غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة ، عدم وجود تنسيق في القرارات المتخذة ، ذلك بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير والذي هو في نفس الوقت المالك لهذة المؤسسة و الذي يتدخل في كافة شؤونها. ومن هنا يتضح أن نمط الإدارة في هذه المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل و تفويض السلطات و اللامركزية في اتخاذ القرارات غيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة[1] .

2- الصعوبات الجبائية :

إن العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعانون من مشكل اقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة علي أنشطة مؤسساتهم خاصة في بداية انطلاق المشروع ، كما أدى ارتفاع الضغط الجبائي بالضرورة إلي توقف العديد من هذه المؤسسات عن النشاط .[2]

3- المشاكل و الصعوبات الفنية[3] :

و أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال :

---

[1]- لخلف عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 67

[2]- يعقوبي محمد ، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب** ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 ، ص ، 50.

[3]- بن ناصر عيسي ، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن عشر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، مارس 2010 ، ص،ص، 59،60.

-عدم القدرة علي اختيار الفن التكنولوجي المتطور ، وذلك بسبب عدم توفر التمويل المتاح مما يؤدي إلي استمرار الاعتماد علي الفنون الإنتاجية القديمة ، وبالتالي تكون معدلات الإنتاج و مستويات الجودة منخفضة في هذه المؤسسات ومن ثم إنتاج لا يتمتع بمزايا نسبية

-ضعف المستوي الفني لليد العاملة و النقص في المهارات و الخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها ، بالإضافة إلي ذلك هجرة اليد العاملة الماهرة إلي المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر

فرص أكبر لترقية.

4- ضعف النظام المحاسبي :

يحتوي هذا النظام علي الدفاتر و السجلات المالية و الطرق المستعملة في معالجة البيانات وغيرها ، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفتقر إلي نظام محاسبي متكامل ، إذ تعتبر المحاسبة من أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية لهذه المؤسسات ، فكل مؤسسة تحتاج إلي نظام محاسبي سليم و متكامل يزودها بكافة المعلومات المالية ، ويساعد الموظفين و المسيرين في معرفة سير أعمالهم وكشف الأخطاء بشكل مبكر مما يمنع وصول عملهم إلي الفشل ، وهذا يؤثر علي المساهمة في زيادة دخل أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إظهار المركز المالي لها بشكل يسير ضمن النظام المحاسبي الموجود [1]

5 - الصعوبات التسيرية :

[1]- هيا جميل بشارات . مرجع سابق ص 44،45

يقصد بعمل التسيير النمط الذي يقوم عليه تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهو يعتبر مهما جدا في الوقت الحالي وخاصة في ظل نظام السوق ، حيث لازال اغلب مسيري هذه المؤسسات يفتقدون الي ابسط النظم العلمية في التسيير ، وهو ما يؤثر علي إمكانيات التنافسية و بالتالي إمكانيات الاستمرار ، وهذا رغم تواجد العوامل المادية و البشرية والمالية

كما ان سوء التحكم في تقنيات التسيير من قبل أصحاب هذه المؤسسات يجعلها هشة وعرضه للتغيرات البيئية في بداية نشاطه ، إضافة إلي ذلك الافتقار إلي دراسات جدوى اقتصادية دقيقة من طرف المسيرين وهذا نتيجة الافتقار إلي الكفاءة اللازم التي توفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع ، وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

6- الافتقار الي التخطيط الاستراتيجي :

يهمل العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية التخطيط الاستراتيجي خاصة في المؤسسات الصغيرة الحجم ، حيث أن وضع خطة إستراتجية يؤدي إلي تقدير إمكانيات العمل ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جذبهم لشراء منتجات المؤسسة والمحافظة عليهم ، ويؤدي الفشل في التخطيط إلي فشل البقاء و الاستمرار ، وبدون الخطة الإستراتجية لا تتمكن المؤسسة من تحقيق قوى تنافسية في السوق و المحافظة عليها [2]

7-مشاكل التموين و التخزين

[1]- بوزيان عثمان ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :** متطلبات التكيف و آليات التاهيل ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 ، ص ، 774.

[2]- بوكره كميلية ، **دور الاقتصاد الإبداعي في رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2012 ، ص ، 9.

تظهر مشكلة التموين بالمواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال نقص التموين و ارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار و التجهيزات الإنتاجية ، وذلك نتيجة مشاكل الصرف والتذبذبات التي تعرفها الأسواق علي المستوي العالمي وغياب سياسة تنظيمية في هذا المجال ، كما أن معظم هذه المؤسسات تفتقد إلي الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة ، وبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية ، وهذا الامر يؤثر بطبيعة الحال علي تموين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

وتظهر مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية لدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تملك المساحات الكافية لتخزين المدخرات من الخامات ومستلزمات الإنتاج و المخرجات من السلع النهائية الصنع والنصف المصنعة.[2]

8- المشاكل التسويقية :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكل التسويق سواء علي المستوي المحلي او الدولي (عمليات التصدير) ، وذلك نتيجة المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات الكبيرة الحجم أو من جانب المنتجات الأجنبية التي تغزو أسواق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا ما يؤدي إلي تعرض تلك المؤسسات إلي احتمال التوقف النهائي او المؤقت [3]

[1] ـ كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف ، الجزائر 18-17أفريل .200

[2] – الحمزاوي محمد كمال خليل ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ،منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ،2000 ،ص ، 409.

[3] ـعلي لطفي ، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي** ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، (البحوث و الدراسات)، القاهرة ، 2009، ص،101.

ومن الصعوبات أيضا التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التسويق نجد :[1]

-عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين بحث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة من الزمن دون إجراء أي تعديل أو تغيير ،

-عدم القدرة علي القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات وذلك بسبب ارتفاع تكاليف تلك العمليات

-عدم وجود مؤسسات متخصصة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالإضافة الي[2] :

- عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة المتوسطة بدراسة السوق الذي سيتم فيه تصريف منتجاتها من حيث الحجم و الطبيعة

- قلة الكفاءات و القدرات التسويقية جراء نقص المؤهلات لدي أغلب العاملين ، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع

9- مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية[3] :

تعد مشكلة ضعف تأهيل أو نقص العمالة المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجاوزها بسهولة وذلك بسبب:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية

- حرمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من العمالة التي لديها المهارة و القدرة وذلك بسبب انتقالها الي المؤسسات الكبيرة والتي تعرض أجور أعلي

[1]-علي لطفي ، **مرجع سابق**، ص ،102

[2]- بابا عبد القادر ، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر** ، الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17-18 ، أفريل 2006.

[3] - بن عمر الأخضر ، بالموشي علي ، **معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطورها** ، الملتقي الوطني حول : واقع و أفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5-6 ماي 2013 ، ص، 04

– عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجالات كسب المهارات سواء لأصحابها أو للعاملين فيها

10 – المشاكل المرتبطة بنظام المعلومات :

إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة لا يساعدها علي النمو و التقدم نحو الأمام فإلي غاية يومنا هذا لا توجد بطاقة صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي وبحسب قطاعات النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فإن إنشاء هذه المؤسسات يتم في فوض مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لازال مفهومها وحجمها محل جدل في كثير من الدول .[1]

11:صعوبات في التوسع:

يعتبر النمو في جميع المؤسسات حالة طبيعية ومرغوب فيها ، لكن هذا النمو يجب أن يكون مخططا له و مسيطرا عليه ، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل أصحاب المؤسسات وليس عن طريق الاقتراض كما تتطلب عملية التوسع تغيرات أساسية في تركيبة المؤسسة أسلوب العمل حجم المخزون السمعي و إجراءات الرقابة المالية وكذلك تعيين أفراد جدد إلى جانب مجالات أخرى متعددة ومن أهم التغيرات الأساسية المطلوبة في عملية التوسع تتمثل في تغيرات الخبرات الإدارية حيث أنه بزيادة حجم العمل تزداد المشاكل وتتعقد وهذا يتطلب من صاحب المؤسسة تعمم كيفية التعامل معها.[2]

وتجد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التوسع إذا برزت لها فرصا مناسبة وذلك بسبب محدودية الأموال المتاحة من قبل المالكيين أو نتيجة ضعف مركزها المالي ، وهنا تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات في البحث عن مصادر دائمة لتمويل نشاطاتها التوسعية. بالإضافة إلى

[1] – بابا سعدان شباكيي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورهافي التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 8-9افريل ،2002،ص، 02.

[2] – آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 06،السداسي الأول، ، 2009ص . 28

المشاكل التالية [1]

– **نقص الخبرة** :على الأشخاص الذين يفكرون في إنشاء مشروع صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون الخوض فيه ، حيث تمثل الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع

–**عدم كفاءة الادارة :** عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن افتقار صاحب المشروع إلى المواصفات القيادية المطلوبة لا تساعده على العمل بنجاح في مشروعه المقبل عليه

ثانيا : مشاكل البيئة الخارجية

تتعدد المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيطها الخارجي ، سواء تلك المتعلقة بالجانب التمويلي والمشاكل التي تواجهها في الحصول على القروض مع البنوك والمؤسسات المالية ، أو المتعمقة بالمشاكل التي تتعرض لها اقتصاديات الدول من تضخم أو انكماش أو الصعوبات التي تواجهها مع الحكومة والمتعلقة بالجانب العقاري والحصول على موقع مناسب لإقامة المشروع.

1/مشاكل الركود الاقتصادي [2]:.

هناك بمجرد ظهور بوادر الركود الاقتصادي ، وذلك خوفا من تحقيق الخسارة في حالة استمر الركود الذي العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ قرار التوقف عن العمل من شأن أن يؤدي إلى إضعاف قدرة هذه المؤسسات على تحمل الخسائر والاستمرارية في العمل ، لأن الاستمرارية تعتمد بشكل أساسي على المبيعات التي تنخفض تدريجيا ، مما يؤدي إلى فشل الكثير من المؤسسات وعدم وجود احتياطات مالية كافية لمواجهة مثل هذا الوضع.

[1]– العطية ماجدة ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص ،20.

[2]– خليل إبراهيم نهى إبراهيم ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009 ، ص ، 154

المشاكل والصعوبات المرتبطة بالعقار

تتمثل في صعوبة الحصول على موقع مناسب وبالمساحات المناسبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا يؤدي بلا شك إلى صعوبة دخول المؤسسات الجديدة إلى السوق كما يؤثر على فرص النمو بالنسبة لمؤسسات القائمة ، ومع تزايد النمو السكاني أصبح إيجاد موقع ملائم بالقرب من السوق التجاري أمرا صعبا ومكلفا كما يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة مشاكل ترتبط بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتها ، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكممة لمؤسسة حيث يتلقى أصحاب هذه المؤسسات الرفض غير المبرر لمتطلبات المقدمة لمحصول على ملكية الأرض أو طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار ، بالإضافة إلى إعادة النظر أحيانا في عموميات التوزيع القانوني[1]

3:صعوبات متعلقة بالتكنولوجيا

تظهر مشكلة التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ضعف تأهيل مستخدميها وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتاحة و الأزمة لاقتناء هذه التكنولوجيا وهو ما يجعل الحصول عليها أمر صعب المنال حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض لتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة[2]

التكنولوجيا ضعيفة خاصة المؤسسات التي تتطلب استعمال التكنولوجيا في نشاطها ، كصناعة النسيج مثلا بالإضافة إلى افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على التعرف إلى التكنولوجيا المناسبة لمجالات نشاطهم ، ففي بعض الأحيان يحصل المستثمر على احتياجاته التكنولوجية عن طريق اتصالاته الشخصية مع مندوبي الشركات الأجنبية أو وكلائهم ويكون ذا موقف تفاوضي ضعيف وذلك بسبب جهله

[1]– صالحي صالح ، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، ندوة حول : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات و أفاق التنمية ، القاهرة ،18–22 يناير 2004 ، ص ، 189،190

[2]–السالوس طارق محمود عبد السلام ، **حاضنات الأعمال**، دار النيضة العربية، بيروت، .200

ببعض المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات والتي يرغب صاحب المؤسسة في شرائها ، إضافة إلى عدم قدرتها على اختيار الأساليب الإنتاجية المناسبة لمشروعها ، وكذلك جهله بالبدائل والأسعار في الأسواق الدولية وفي هذه الحالة قد يتعرض لنوع من الاستغلال[1]

منافسة المؤسسات الكبيرة:4

إن المنافسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة تجعلها في مواجهة العديد من المشاكل ، والتي تتمثل في صعوبة تصريف المنتجات إلى الأسواق والحصول علي المهارات العمالية الجيدة مقابل أجور مرتفعة ، و استعمال التكنولوجيا المتطورة ذات المبالغ المرتفعة وغيرها من مجالات المنافسة الاخري..

مشاكل التمويل

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات في مجال التمويل والتي تعرقل نشاطها الإنتاجي وتطورها وتوسعها ، سواء من ناحية محدودية مصادر التمويل أو الفوائد المفروضة على القروض والعمولات المختلفة وقمة أو غياب الضمانات على هذه القروض وارتفاع درجة المخاطرة وغيرها من المشاكل في هذا المجال

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات نذكر منها :

أولا : التطور التكنولوجي :

لقد أدي التقدم التكنولوجي إلي تسهيل عمليات الاتصال و الانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعلومات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية ، كما أدي إلي تجاوز الحدود السياسية للدول ، و اتساع الأسواق

[1] – غياظ شريف ، محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها ي التنمية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2008 ، ص، 139.

بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية ، كما أدي إلي تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات ، وهذه التطورات هي نتائج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة . كما أدي التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد علي التكنولوجي العالية بهدف لزيادة من جودة المنتجات ، ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات ، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين .

ثانيا : عالمية الاتصال :

لقد أدي التقدم النبي في مجال الاتصالات والمواصلات ، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلي طي المسافات هذا ماجعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا ، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس ، فالمنتج الذي يظهر في دولة مانجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات و القمار الصناعية ، أو من خلال شبكات الأنترنات .

ثالثا : ثورة المعلومات :

تميز النظام الاقتصادي العامي الجديد بوجود مايطلق عليه باسم الثورة الصناعية والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات ، والتكنولوجيا الكثيرة للمعرة . وعليه فقد أصبح ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد ، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع اجزائه .

والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة للأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير ، وتغيير شكل الملكيات ، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات

البيئة العالمية ، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق مايطلق عليه بوافرات الحجم أو الإنتاج الكبير ، ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية علي المستوي العالمي [1]

رابعا : عالمية التجارة : سعت دول العالم إلي توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية ي سنة 1995 ، والتي تهدف إلي تحرير التجارة العالمية . وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية ، وكذا تحرير الخدمات بالإضافة الي الملكية الفكرية و الاستثمارية .

فالمنظمة العالمية للتجارة تسعي إلي تحقيق الأهداف التالية :

1- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد علي الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

2-تعظيم الدخل قومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي

3-تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار ي السلع والخدمات مما يؤدي إلي الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ علي البيئة وحمايتها ، ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك

4- توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ، وزيادة نطاق التجارة العالمية

5- محاولة إشراك الدول النامية و الأقل نمو في التجارة الدولية بشكل أفضل

6- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختل مستويات التنمية

خامسا : عالمية الجودة :

[1] - برويي سمية ، **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة** ، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 ، ص 61.

ترتب علي ازدياد المنافسة العالمية ظهور مايعرف بمتطلبات الجودة ، وذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية علي نحو ارتقاء مستوي ما يتداول فيها .و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل الشهادات الجودة الممنوحة من طرف المنظمات العالمية لتوحيد بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية ، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة ان تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلي أسواقها دون ان يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة iso

سادسا : الخصخصة : والتي تعني ان الإطار العام لمسيرة الاقتصاد الوطني في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم علي عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض و الطلب .

سابعا : عالمية الحد من التلوث :

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات ، إذ اصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد ، و وضع استراتجيات خاصة لحماية البيئة من المخالفات الإنتاجية ، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد ، وكذا الحد من استعمال المركزات و الالوان الصناعية إضافة إلي إعادة استخدام المنتجات والمخالفات .[1]

[1] – برودي نعيمة،**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،يومي 18-17 افريل ، 2006 ،ص،ص، 118/117.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلي مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تميزها تبينت لنا صعوبة في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود السبب ذلك إلي التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلي أخري و اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ماجعل البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد علي جملة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص هذه المؤسسات ، والمتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها والتشريعات والقوانين المنظمة و المرافقة لها ، ورغم كل هذا إلي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة صعوبات ومشاكل ، تعيق نموها وتطورها.

تمهيد :

تتمثل أهم إشكالية تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الضمانات الكافية من أجل الحصول علي القروض من البنوك ، وذلك نتيجة لقلة أصولها بالمقارنة مع حجم القروض المطلوبة ، ولمواجهة هذه الإشكالية وترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أنشئت السلطات العمومية هياكل ومؤسسات لضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في إطار تسهيل الحصول علي الائتمان البنكي وتحسين العلاقة بين المؤسسة و البنك ، لأن أساس عمل هذا الأخير مبني علي مبدأ الأمان في حين نجد استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محفورة بالمخاطر

حيث قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي تم تقسيمه إلي مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : ماهية صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR

المبحث الثاني : تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004-2018 في الجزائر

المبحث الأول :ماهية صندوق ضمان القروض.

تعتبر صناديق ضمان القروض من أهم الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث لاقى في السنوات الأخيرة رواجا و اهتماما كبيرين من طرف هاته المؤسسات نظرا لاعتباره احد الحلول لأكبر مشاكلها و الذي يعتبر سببا في دعم مزاولتها لنشاطها و هو مشكل التمويل و بصفة أدق مشكل الضمانات ، حيث تمثل الضمانات المطلوبة من قبل البنوك اكبر العقبات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطية فمن غير المحتمل إن تمنح البنوك قروضا لهذه المؤسسات عندما تكون ضماناتها غير كافية لتغطية مبلغ القرض ، الأمر الذي يعيق قدرة البنك على استرجاع الدين في حالة التخلف عن سداده و لمواجهة ذلك قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن صندوق ضمان القروض FGAR في الجزائر :

يعتبر صندوق ضمان القروض متواجد منذ القدم ، لكن ليس بمعناه الحالي و هذا لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد ، و في دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأخص.

الفرع الأول : نشأة و تعريف صناديق ضمان القروض.

أولا : نشأة صندوق ضمان القروض FGAR

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويعرف علي انه "مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويكون مقره بالجزائر العاصمة "[1]

[1] – **الجريدة الرسمية**، المادة 02 ، 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديد قانونه الأساسي العدد 74 ، ص ، 13.

بدأ صندوق ضمان القروض نشاطه العلي في 14 مارس 2004 بالمقر الاجتماعي الوحيد المتواجد بالقبة في الجزائر العاصمة ، وقد ابرم الصندوق ستة عشرة اتفاقية شراكة مع مختلف البنوك الناشطة علي الساحة المالية الجزائرية ، إذ يعتبر الصندوق شريكا لكافة البنوك التجارية والهيئات البنكية التجارية و الهيئات البنكية الناشطة علي الساحة المالية الجزائر ، وماعزز هذا الوضع هو الحصول صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي امتياز صفة ضمان الدولة التي اطلقه علي الضمانات التي يقدمها ، وهذا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009[1]

ويسعي صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إلي إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكاليات التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم كفاية الضمانات الحقيقة التي تقدمها للبنوك ، وهذا ماساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حتى و إن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الاقتصاد الوطني ، وبالمقابل تظهر التخفيضات التي تبديها البنوك ، فزيادة علي غياب أو ضعف ضمانات طالب القرض يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الخسائر والمخاطر الخاصة بهذه القروض ، إذ تمثل مابين 25 % و 30% خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة او خلال السنوات الثلاث الأولى لعمل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة استرجاع الضمانات العينية المقدمة ، و التكلفة الباهظة لتسيير القيم المالية الصغيرة المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول علي القروض البنكية [2]

ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقه حقيقة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لعدة اعتبارات[3] :

-يعتبر أول اداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات ، فهو يعمل علي معالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في نقص الضمانات .

[1] -le Garant , Bulletin d'informations édité par le fonds garantie des crédits aux pme- fgar , N°1 , avril 2001 ,p16.
[2] -le Garant , Op cit ,p,07.
[3] – مبارك بلاطة ، و آخرون ، **الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و بالمتوسطة** دورة تدريبية دولية ، جامعة الجزائر(الجزائر) ، 2003 ، ص 4.

– يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الامثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلي ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

–كون المرسوم التنفيذي لصندوق ضمان القروض لصندوق ضمان القروض أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ويتم تسيير الصندوق من طرف مجلس الإدارة و الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم تعيينهم من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و إدارته من طرف المدير العام الذي يتولى أمر التسيير و تحقيق الأهداف الموكلة للصندوق[1]

ثانيا :تعريف صندوق ضمان القروض

التعريف الأول : يعتبر صندوق ضمان القروض مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنخرطة في الصندوق[(2)].

– **التعريف الثاني :** هي مؤسسات أو صناديق مالية يغلب عليها التنظيم الحكومي ، تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حصولها على التمويل اللازم من القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية من خلال المشاركة الكلية أو الجزئية في المخاطر ، و هي تمثل احد الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجهة الممولة.

– **التعريف الثالث :** يعتبر صندوق ضمان القروض أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يعالج أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات و المتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل

[1]– الجريدة الرسمية ، المادة 10، 21، المرسوم التنفيذي رقم 02–373 ، المرجع سابق ، ص 16.

[2]– أسامة النجار ،دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، أطروحة دكتوراه جامعة فلسطين ، 2008 ،ص20.

البنكي ، حيث يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الأمثل للموارد العمومية ، ذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

و تم وضعه مباشرة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تعزيز فاعلية الوزارة في خلق التناسق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك من جهة ، وبين البنوك و صندوق ضمان القروض من جهة ثانية ، يتولى الصندوق إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء ، التوسع في نشاط المؤسسة ، تحديد المعدات و اخذ المساهمات

و يكون مقر صندوق ضمان القروض بمدينة الجزائر العاصمة ، و يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على الوزير الوصي و يمكن إنشاء أي فرع جهوي أو محلي للصندوق بعد موافقة الوزير الوصي[2]. و يوجد أربعة فروع جهوية لصندوق ضمان القروض في الجزائر : فرع وهران فرع عنابه ، فرع ورقلة ، فرع بسكرة ، و كل فرع جهوي يختص بعدد من ولايات الوطن الضمان المالي للصندوق يعتبر ضمان دولة، بناءا على المادة 108 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009[3].

المطلب الثاني: مهام و أهداف و هيكل صندوق ضمان القروض.

لدى صندوق ضمان القروض مهام عديدة يجب عليه القيام بها على أكمل وجه و ذلك لتحقيق جميع الأهداف التي يهدف إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مهام صندوق ضمان القروض:

يتولى صندوق ضمان القروض بالمهام التالية[4]:

– التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

---

[1] – بن علي بلعزوز ، احمد اليفي،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف (الجزائر) ، يومي 17 و 18 ابريل 2006، ص492.

[2] – المادة 04 ، نفس المرجع السابق ، ص 13.

[3] – FGAR، **منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملحق رقم 01

[4] – الياس غقال ،كريمة حبيب ، عادل زقرير، **دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول:"واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي(الجزائر) ، يومي 05-06 ماي 2013 ، ص، ص،3، 4.

* إنشاء المؤسسات.

* تجديد التجهيزات.

* توسيع المؤسسات.

ـتسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

ـإقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.

ـ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

ـ المتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

ـ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ـ ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق إذ يوفر هذا الدور للصندوق ميزة تنافسية في بيئة أعماله ، ويضفي عليه أفضلية التفلاب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– كما كلف كذلك الصندوق بالقيام بالمهام التالية حسب[1]:

* ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

* ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق و تسليم شهادات الضمان بكل صيغ التمويل.

* التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.

* إعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1]- الجريدة الرسمية ، المادة 05 ، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، مرجع سابق ، ص ، 14.

* القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على تدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك و المؤسسات المالية في ما يخص أجال تسديد المستحقات و في حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به[1].

– ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل .

2– مصادر الموارد المالية للصندوق :

تتكون مخصصات هذا الصندوق من [2]:

–مخصصات أولية في شكل رؤوس أموال خاصة و إعانات الدولة

إيرادات النشاط

–الإيرادات المالية الناجمة عن عمليات توظيف الأموال

–الهبات و الوصايا الوطنية و الدولية

–القروض الممنوحة للصندوق

–كل موارد أخرى مرتبطة بتسيير الصندوق

الفرع الثاني: أهداف صندوق ضمان القروض.

الهدف الأساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغتي القروض المتوسطة الأجل و كذا القروض الإيجارية، كما يضمن صندوق ضمان القروض خدمة الاستشارة و المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة تجسيد المشروع[1].

[1]– إلياس غقال، كريمة حبيب، عادل زقرير، مرجع سابق، ص4.
[2]- المرجع نفسه ، المادة 23 ، ص ، 15، 16.

بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

– مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند الإنشاء، التوسيع أو تجديد الهياكل في الحصول على القروض البنكية، و بالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو و الرقي.

– تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم ضمانات مالية لها.

– تقديم خدمات لصغار المستثمرين و ذلك من خلال توجيههم و تقديم النصح لهم و اطلاعهم على معلومات اقتصادية حول مشروع استثمارهم.

– تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة و ذلك عن طريق إنتاجها محليا و إمكانية تصديرها إلى الخارج.

– تشجيع المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم ضمانات و أولويات لها، مما يسمح بتحقيق توازن في الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على هذا القطاع بشكل كبير.

– تشجيع العمليات التحويلية من خلال تحويل المواد الأولية.

– تشجيع العمليات الاستثمارية التي تخدم الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التقليص من الاستيراد.

– تشجيع الإنتاج و دعمه و توجيهه إلى السوق المنافسة.

– العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي تخفيض نسبة البطالة.

– تحقيق نوع من التوازن الجهوي ، و ذلك من خلال منح أولوية الضمان للمؤسسات المتواجدة في المناطق النائية ، خاصة في المناطق الجنوبية.

الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض.

[1]-le garant , op cit , p , 18.

[2]– هالم سليمة ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دراسة تقييمة للفترة 2004–2014،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاديات أعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص، 196.

لصندوق ضمان القروض هيكل تنظيمي مكون من هياكل و أعضاء يشرفون على تسييره و تحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها و يتكون هذا الهيكل من:

أولا مجلس الإدارة: يتكون من تسعة أعضاء، يعقد دوراته أربع مرات في السنة أي كل ثلاثة أشهر و هذا بطلب من رئيس مجلس الإدارة، لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالصندوق حول:

- الضمان الداخلي للصندوق و كذا مختلف الإجراءات التنظيمية.
- برامج نشاط الصندوق.
- الميزانية التقديرية للصندوق.
- التقدير السنوي لنشاطه.
- القروض التي تم عقدها مع البنوك و كذا الهيئات المالية.
- الشروط العامة للتعامل مع الأسواق فيما يخص العقود، الاتفاقيات، المعاهدات.

و يتمثل أعضاء مجلس الإدارة في[1]:

- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية أو ممثله رئيسا.
- ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية(المديرية العامة للخزينة و المديرية العامة للميزانية).
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري و الموارد الصيدلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة.
- ممثل عن الوزير المكلف عن المواصلات السلكية و اللاسلكية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة و المناجم.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.

[1]- هالم سليمة ، مرجع سابق ،ص 196

ثانيا : الإدارة العامة:

المدير العام : من مهامه تخفيض التوجهات العامة للصندوق ، و العمل على تحقيق أهداف الصندوق وفق برنامج موضوع مع ملحق الإدارة ، و يتضمن التنسيق و الإشراف على مختلف المديريات.

الأمانة العامة : من مهامها استقبال البريد و الفاكس و الرد على الزبائن و استقبال المدعوين.

ثالثا : لجنة الالتزامات:

تعقد هذه اللجنة من اجل اتخاذ قرار منح الضمان للملف المقدم للصندوق ، و تعقد هذه الأخيرة تحت إشراف المدير العام و المدراء الأتي ذكرهم : نائب المدير العام ، مدير الإدارة و المالية ، مدير الشؤون القانونية و المتابعة ، مدير الالتزامات و المتابعة ، و كذلك الإطار المسؤول عن الملف المرفوع إلى اللجنة.

رابعا : لجنة التنسيق : تعقد بحضور جميع مدراء الأقسام في الصندوق ، و تتعلق اجتماعاتها بالأمور التنظيمية و الإدارية داخل الهيئة ، إضافة إلى الاحتياجات المادية بشكل عام.

خامسا: خلية الاتصال و الوثائق : من مهامها وضع مخطط شامل للتعريف بالصندوق و مختلف المنتجات التي يقدمها للزبائن المحتملين ، و تساهم في وضع إستراتيجية تسويقية و كذا برنامج معلوماتية ، و كذا الإشهار في الصحف و اللوحات الاشهارية و القنوات.

سادسا : مستشار المدير العام : و تتمثل مهامه في تقديم الاستشارات ، إعداد مختلف التقارير و الدراسات المتعلقة بالتوجهات الإستراتيجية.

سابعا : نائب المدير العام : و تتمثل مهامه في الإنابة عن المدير العام في حالة غيابه.

ثامنا : خلية الإعلام و التنظيم : و تتمثل مهمتها في التخطيط و التسيير و مراقبة كل النشاطات المتعلقة بالتوظيف الأمثل لنظام المعلومات الخاصة بالصندوق ، و يعمل على توفير كل الاحتياجات المادية و البشرية.

تاسعا : مدير الإدارة المالية و الموارد البشرية : و يقوم بإعداد التقارير المالية و المحاسبية الخاصة بالصندوق ، وضع نظام المعلومات للتسيير و كذا الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية و تضم:

– الدائرة المالية و المحاسبية : مهامها إدارة و تسيير كل العمليات المالية و المحاسبية و التحقق من احترام و صحة المعلومات المحاسبية و المالية.

– دائرة الموارد البشرية : تقوم بالتسيير العام للموارد البشرية ، و كذا إعداد المخططات لمختلف الاحتياجات للموارد البشرية للهيئة.

عاشرا : مدير الدراسات القانونية و المنازعات : تقوم بمتابعة كل المعاملات القانونية و تحضير الوثائق القانونية ، تقدم استشارات ، تقدم استشارات قانونية للإداريين و المسيرين في إطار المهام التي يبارونها .

أحدا عشر : مديرية الالتزامات و المتابعة : حيث تتمثل مهام مدير الالتزامات و المتابعة في تنظيم أنشطة المديرية و مراجعة الدراسات و التحقق من ملفات طلبات القروض للمؤسسات ، و كذا التدخل على مستوى خلية الالتزامات و المتابعة لاتخاذ القرار المناسب ، و إرسال متابعة عقد قروض الضمان المقبول مع البنك المعني بتقديم القرض و كذا متابعة السير الحسن للمهام المطلوبة من المديرية و تشمل دائرة الالتزامات، دائرة المتابعة[1].

تقوم بمتابع حصول المستثمر علي قرض من البنك ، وتقدم المشروع من خلال المتابعة الميدانية ، إضافة الي مابعد أجال التسديد للمستثمر ، التدخل في حالة وجود احتياجات من المستثمر أو من البنك المستثمر

و الشكل الموالي يلخص الهيكل التنظيمي للصندوق أثناء إنطلاقه

[1]- هالم سليمة، المرجع نفسه ، ص،197.

الشكل رقم (7-1): الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض FGAR

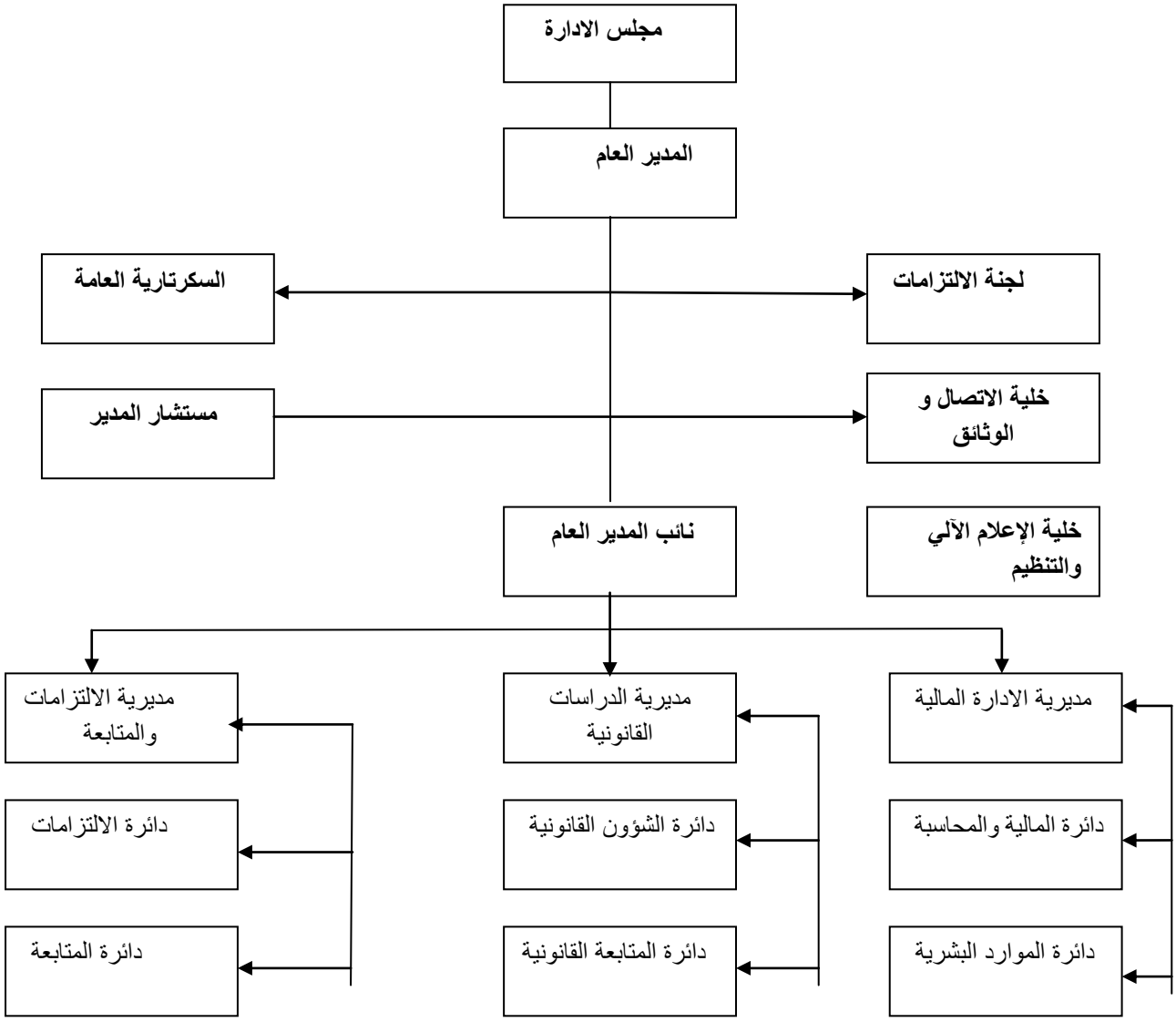

المصدر: صندوق ضمان القروض و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، www.fgar.dz، 2018/06/19.

المطلب الثالث:أنواع الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

يوجد نوعين من الضمانات التي يمنحها هذا الصندوق ، وتتمثل في :

*الضمان العادي لصندوق ضمان القروض FGAR:

حتي تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤهلة للاستفادة من الضمانات التي يقدمها صندوق ضمان القروض ، لابد ان تتجاوب مع إحدى المعايير و التي تتناسب مع السياسة العامة للصندوق ، والتي تتمثل في[1]:

-المؤسسات التي تساهم بالإنتاج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر

- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة

-المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات .

-المؤسسات التي تسمح باستخدام الموارد المالية الموجودة في الجزائر

-المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة

-المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة

-المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة

وهناك مجموعة من مؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من الضمانات الصندوق هي[2] :

-المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها ي القانون 01-18 المؤرخ في 12 نوفمبر 2001 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شروط تأسيسها

-البنوك و المؤسسات المالية

-المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة

-المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة .

-شركات التصدير و الاستيراد (تستثني منها المؤسسات الإنتاجية).

- شركات التأمين .

---

[1]- زيدان محمد ، دريس رشيد ، **الهياكل و الآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 أفريل 2006 ، ص ، 513.

[2]- زيدان محمد ، **الهياكل و الآليات الداعمة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع جامع حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ،2009 ، ص ، 128.

-الوكالات العقارية

-الشركات التجارية

-القروض التي تهدف إلي إعادة تمويل قروض قديمة

- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة

وتكون تغطية هذه القروض كمايلي[1]:

-يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض :

-تتراوح نسبة الضمان بين 10 % و 80% من الخسارة الصافية للبنك ، وتحديد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض و درجة المخاطرة .

-المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار ، وفي بعض الحالات يمكن ان يصل الضمان إلي 150 مليون دج وفي هذه الحالة يوجد تبريرات

ملاحظة : تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع

-المدة القصوى للضمان هي سبع سنوات

وتتمثل تكلفة منح الضمان لصاحب المؤسسة كالآتي [2]:

-يدفع المستثمر رسم دراسة الملف عند إيداعه وقدره 20000 دج خارج الرسم

-بالنسبة للقروض العادية يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض ، تقدر ب 1 % للسنة علي الباقي من القرض المضمون

-بالنسبة للقرض بالايجار تحدد ب 0.5 % ، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان ، يمكن ان يدخل مبلغ هذه العلاوة في تكلفة المشروع

[1] - **منشورات صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

[2] - **مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية** ، دليل الشاب المستثمر ، تبسة ، الجزائر ، 2007 ، ص ، 08.

*ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي (صندوق ضمان القروض /برنامج الإتحاد الأوروبي ميدا) :[1]

يلتزم صندوق ضمان القروض بالعمل علي اي مشروع شراكة مع الهيئات الناشطة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما انه يلتزم بضمان مواصلة البرنامج الموجهة لصالح هذه المؤسسات التي تطلقها الهيئات الدولية ، وفي هذا الصدد يقوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسيير الغلاف المالي المخصص من الاتحاد الاروبي في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطة و الموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بقيمة مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية ، ويشكل الضمان في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي مايسمى بإعادة الضمان ، حيث أعطى برنامج ميدات للإتحاد الأوروبي و المعني بتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى دول جنوب التوسط موافقة علي إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويتعلق الأمر بالتحديد بخصوص القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض والتي تدوم ثلاث سنوات ، فهو يعمل علي تعزيز قدرات التزام آليات الضمان العاملة في مجال تغطية أخطار القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر .

وتتمثل القروض المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الإتحاد الأروبي في :[2]

-قروض الإستثمار العادية حدها المتوسط 7 سنوات تتحقق في صورتها الكلاسيكية

-قروض إيجار العقارات حدها الأقصى 10 سنوات

-قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة

-قروض تجديد مواد الإنتاج

[1] - Le Garant , Op cit ,p,16.

[2] – بريش عبد القادر ، غرابة زهير ، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبرنامج ميدا 1-2 –دراسة قياسية – لقروض بنك الاستثمار الأوربي وعلاقتها بتحقيق التنمية** ، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية : آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر – فرص وتحديات – ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 3-564

-قروض توسيع الممتلكات الصناعية

- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار

- قروض الاستغلال الموافقة بقروض الاستثمار

-القروض المرتبطة بإعادة الهيكلة الديون السابقة ، في حال وجود استثمار جديد

وتتمثل القروض الغير مؤهلة للاستفادة من الضمان في إطار برنامج صندوق ضمان القروض /الإتحاد الأوروبي في :

-إنشاء المؤسسة

-نقل المؤسسة

أما المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي يدا :

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة والتي حققت ثلاث سنوات من النشاط علي الأقل وتحمل مشاريع استثمارية

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت علي الأقل لمرة واحدة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية ، أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة

-المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل

ويتكون مبلغ الضمان من :[1]

-يغطي الصندوق 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دينار

-مبلغ التغطية يصل في بعض الحالات إلي 150 مليون دينار

-المدة القصوى 7 سنوات لقروض الاستثمار العادية ، 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار

[1]- منشورات صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي :

-0.60% في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الإستثمار

-0.30 % في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

المطلب الرابع : آلية عمل صندوق ضمان القروض

يقوم صندوق ضمان القروض بمجموعة من الإجراءات التي من شانها تخفيف المخاطر على الصندوق و توفير الضمان اللازم و تسهيل عملية الحصول على التمويل البنكي لصاحب المشروع من جهة و ضمان حق البنك من جهة أخرى.

الفرع الأول : مراحل الحصول على الضمان :

للحصول على الضمان يتم إتباع الخطوات التالية:

- أولا : التوجه إلى البنك:

حيث يتقدم صاحب المؤسسة أو المشروع بطلب قرض بنكي من احد البنوك المعتمدة ، مرفق بملف يدرس على مستوى البنك، هذا الملف يكون مرفق بضمانات كافية لتغطية مخاطر القرض، و إذا كانت الضمانات غير كافية ، ففي هذه الوضعية لا يمكن للبنك إن يقبل طلب التموين إلا إذا صوحب بضمان مناسب من هيئة ضمان معتمدة[1].

- ثانيا: التوجه إلى صندوق ضمان القروض(FGAR) : يتوجه صاحب المشروع إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من اجل التعريف بالمشروع و تقديم خطة العمل و التي هي عبارة عن دراسة تقنية اقتصادية يقدمها الزبون للصندوق ، أين يتم استقباله على مستوى مديرية الالتزامات بحيث يقوم المكلف بالدراسات بإلقاء نظرة مبدئية حول المشروع(التحليل و التقييم الخاص بالمستثمر)، و يبدي المكلف

[1]- سلطان عبد الحكيم ، **صندوق ضمان القروض FGAR و دوره في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة(2004- 2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014- 2015، ص 64.

بالدراسة رأيه في ذلك و يقوم بدوره برفع هذه الدراسة المبدئية إلى رئيس دائرة الالتزامات ليعطي رأيه أيضا، في حالة تماشي المشروع مع توجيهات و البرنامج العام للصندوق يقدم للزبون"وصل استلام"، و التي تمثل موافقة على إن المشروع مؤهل للدراسة من طرف الصندوق ، و يتم إعداد هذا الوصل من طرف الإطار المكلف بالدراسة و يصادق عليه من قبل رئيس دائرة الالتزامات ، يكون هذا الوصل مرفقا بقائمة المعلومات المطلوبة من اجل [1] استكمال الملف.

و يتكون ملف طلب الضمان ، من الوثائق التالية:

– طلب تغطية القرض معد بصورة واضحة لتحديد الضمان المحتمل ممضي من طرف المسؤول الأول للمؤسسة ، مرفق بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب المشروع.

– نسخة مصادق عليها من السجل التجاري نسخة من القانون الأساسي للشركة ، نسخة من عقود الملكية أو عقود الإيجار التي تبرر شغل العقار.

– مختلف الترخيصات المتعلقة بالنشاط ، مسلمة من طرف الهيئات المعنية.

– دراسة تقنية و اقتصادية مرفقة بتقديم عام للمؤسسة ، المشروع ، الشركاء و المسير.

– التكلفة الكلية للمشروع و الهيكلة المالية المقترحة.

– تقرير الحصيلة المالية للمؤسسة للسنوات الثلاث الأخيرة من النشاط بالنسبة لمشاريع توسعة المؤسسة.

– دراسة السوق(العرض و الطلب)، القدرة التنافسية.

ثالثا: دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات : بعد استكمال الوثائق المطلوبة يقوم المكلف بالدراسات بدراسة الملف المقدم ، دراسة معمقة و مستفيضة من خلال التشريع المفصل لمخطط العمل و ذلك بالتعرض للتحليل الكمي و النوعي باستعمال الأدوات التحليلية المناسبة ، و تشخيص أساليب التسيير و الإدارة في

[1]– بن زيدان حاج ، ايت قاسي عزوز رضوان ، **آليات دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموذجا– مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي(الجزائر) ، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص ص9، 10.

المؤسسة، تقييم المخاطر، ليقوم المكلف بدراسة الملف في النهاية بإعداد و وضع المخطط التحليلي إضافة إلى التوصيات(تقرير تقييم الملف)، و من ثم إرسال التقرير لرئيس الدائرة الذي بدوره يسجل ملاحظاته و بعض التعديلات، و هنا يتم إرسال إلى المؤسسة المستفيدة"رسالة فتح الملف مرفقة(بورقة العمل) بحيث إن هذه الوثيقة لا تمثل قبولا بمنح الضمان، و لكن تأكيدا على إن المشروع مقبول لحد كبير، و سيتم رفعه إلى اللجنة المقررة(لجنة الالتزامات و المتابعة)، من جهة ثانية يجب على المستثمر الموافقة على الرسالة و ذلك بالتوقيع على رسالة الموافقة و من ثم وجب على المستفيد دفع علاوة دراسة الملف و بالتزامن مع الدراسة التحليلية للملف من قبل الصندوق من جهة و البنك من جهة أخرى، يقوم البنك بوعد المؤسسة بمنح القرض بشروط الضمان ، تقوم هذه الأخيرة(المؤسسة) بتسليم رسالة الوعد للصندوق.

رابعا : قرار لجنة المتابعة و الالتزامات : بعد موافقة المستفيد على رسالة فتح الملف ، يرفع المكلف بالدراسات الملف التقرير التوصيات) لترفع من جديد إلى مدير الالتزامات و المتابعة الذي يرفع الملف إلى لجنة الالتزامات و المتابعة ، أين يكون محل مناقشة من طرف عدة أطراف ، و يكون مرفقا بالمعلومات التالية:

– مخطط التحليل المعد من قبل الإطار المكلف بالملف ، متضمنة لورقة التنقيط.

– التقييم و تسعير المخاطرة المعد من طرف نائب مدير الالتزامات و الذي يتضمن أيضا ورقة التنقيط.

خامسا : منح رسالة عرض الضمان : في حالة رفض الصندوق لمنح الضمان ، يتم إعلام المؤسسة بالقرار في حالة قبول طلب الضمان ، يتم منح المؤسسة المستفيدة "رسالة عرض الضمان" و التي تتضمن كل الشروط و العناصر التي اتفقت عليها اللجنة و المتمثلة في نسبة لاضمان قيمة الضمان ، مدته و طريقة التسديد(الاستحقاق) ، علما إن الموافقة على منح الضمان تتم بإجماع المدير العام و لجنة الالتزامات و المتابعة ، و تمنح للمؤسسة نسختين من هذه الوثيقة و تبقى سارية المفعول لمدى 6 أشهر فقط، و تعتبر"رسالة عرض الضمان " قبولا تاما بمنح الضمان للمؤسسة.

سادسا : إبرام الاتفاقية مع البنك : تقوم المؤسسة بوضع نسخة من رسالة عرض الضمان في البنك ، و من هذا المنطلق يقوم البنك بإعداد "اتفاقية القرض" مع المؤسسة بعد تحرير اتفاقية القرض و المصادقة عليها من قبل الطرفين (بنك ، مؤسسة)، يتم إرسال نسخة من هذه الاتفاقية إلى صندوق الضمان ، وعليه يكون بحوزة صندوق ضمان القروض الوثائق التالية :

- وثيقة عرض ضمان القرض (صندوقFGAR ، المؤسسةPME) .
- اتفاقية القرض (البنك ، المؤسسة PME) .

سابعا : تحرير شهادة الضمان : يقوم الصندوق بإعداد "شهادة الضمان" التي تتضمن العناصر التالية:

- قيمة نسبة الضمان و مدته.
- طريقة التسديد (الاستحقاقات).
- العمولات (عمولة دراسة الملف، عمولة الالتزام).
- الضمانات المقدمة من المستفيد.

و هذه الشهادة (شهادة الضمان) تبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة فقط و إذا لم يتم استخدامها خلال هذه السنة يضطر صاحب المشروع إلى إعادة تكوين الملف و تكرار العملية من جديد.

و بتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني، تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البن بمنح القرض للمؤسسة[1].

الفرع الثاني: ملف طلب الضمان :

يجب علي المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – إقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة

- يمكن لطلب الضمان ان يقدم مباشرة إلي صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف صاحب المشروع عن طريق وثيقة المقدمة من طرف الصندوق[2]

[1]– بن زيدان حاج ، ايت قاسي عزوز رضوان ، المرجع نفسه ، ص ، 12.

- يمكن ان يقدم الطالب الضمان مباشرة من البنك
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برامج ميدا

و الشكل الموالي يوضح مخطط لخطوات الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الشكل رقم (7-2): مخطط الخطوات الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: متابعة المؤسسة(المشروع) بعد الحصول على القرض من البنك.

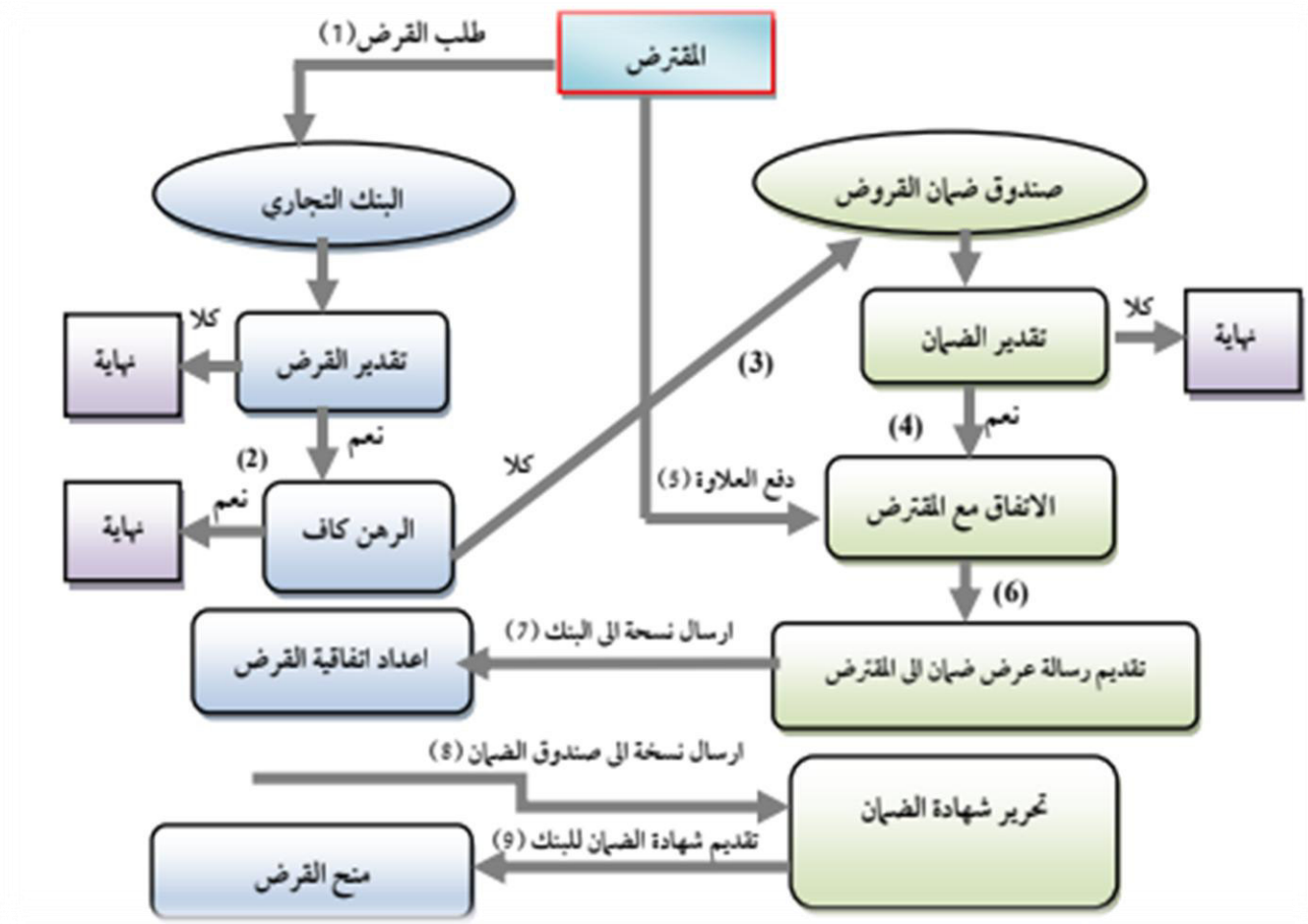

المصدر : رامي حريد ، صندوق ضمان القروض : هل هو محفز لنمو و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و

انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف (الجزائر) يومي ، 11-12 مارس 2013 الموافق لـ 29-30 ربيع الثاني 1434 هـ، ص16.

يتابع الصندوق المؤسسة في الإيجارات القبلية التي يقوم بها للحصول على القرض، إلا إن الصندوق لا يكتفي بهذا بل تمتد رقابته إلى ما بعد حصول المؤسسة على القرض حيث تلتزم هذه الأخيرة بـ[1]:

- إعداد تقرير سنوي عن وضعيتها المالية و ذلك مع كل ما تقدم للمشروع.

- تزويد الصندوق و البنك بكل الوثائق الضرورية لسير المشروع.

- المتبعة الميدانية للمؤسسة من قبل الصندوق حتى يمكنه تصحيح أي انحراف للمشروع و التدخل في الوقت المناسب، و تقديم الإرشادات اللازمة للنهوض بالمشروع.

الفرع الثالث : الواجبات التي تقع على عاتق المستفيد و كيفيات على التعويض:

أولا: واجبات المستفيد من الضمان[2]:

- الالتزام بالتوقيع على الرسالة(رسالة فتح الملف) و دفع علاوة دراسة الملف المقدرة بثلاث و عشرون دينار جزائري(23000 دج) .

- الالتزام بدفع العلاوة : تلتزم المؤسسة تجاه الصندوق بدفع العلاوة مقابل الضمان الذي منحه لها و ذلك بعد الحصول على تمويل البنك ، تدفع هذه العلاوة مرة واحدة عن كل مدة ضمان و تسمى علاوة الالتزام و تقدر بـ 1% من مبلغ الضمان.

- في حالة ما إذا قام المستثمر بتسديد المبلغ المتبقي من القرض دفعة واحدة و قبل انتهاء الأجل فان الصندوق يرجع للمستثمر جزء من العلاوة التي لم يضمن فيها.

---

[1]- تومي بلال ، لعويجي شمس الدين ، **دور صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** - دراسة حالة مؤسسة نموذجية 2017/2014- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، لمسلية(الجزائر)، 2016- 2017 ، ص 40.

[2]- تومي بلال ، لعويجي شمس الدين ، **المرجع نفسه ، ص ، 40.**

– الالتزام بتسديد الاستحقاقات : يلتزم المستفيد من الضمان اتجاه البنك بتسديد آجال الاستحقاق في مواعيدها المحددة، يجب على المستفيد إبلاغ البنك الذي بدوره يعلم الصندوق بتوقف المستثمر عن دفع الاستحقاقات و إن البنك قام بإرسال إشعارات بعدم الدفع.

– يسمى البنك بالتنسيق مع الصندوق إلى التعرف عن الأسباب التي تقف وراء ذلك و محاولة تداركها.

ثانيا : حالة عدم القدرة على التسديد : حالة عدم وفاء المؤسسة بتسديد إقساط القرض و هذا بعد إرسال إنذارات متتالية ، و كانت الإجابة سلبية ، يعني ذلك عدم القدرة على التسديد و في هذه الحالة تتم عملية تغطية القرض بالضمان الممنوح على الشكل التالي حيث يقوم الصندوق بتسديد مبلغ القرض للبنك على دفعتين:

– **الدفعة الأولى** : تكون بنسبة 40% من قيمة القرض غير مسدد و محملة بنسبة الضمان الممنوح، و يكون ذلك بعد 15 يوما من استكمال الإجراءات القانونية اللازمة من قبل البنك.

– **الدفعة الثانية** : بعد التحديد النهائي للخسارة الصافية(الحقيقة)، و هذا بعد الحيازة على تجهيزات المؤسسة و كذا الرهن الموضوع لدى البنك ، يمكن تحديد قيمة الضمان الواجب دفعها للبنك ، و بالتالي تتحمل الدفعة الثانية الفرق

بين قيمة الضمان الكلي(بعد الخسارة) و الدفعة الأولى أي إن:

الدفعة الثانية = الخسارة الصافية ـ الدفعة الأولى

و في حالة ما إذا كانت الخسارة الصافية اقل من الدفعة الأولى يتم توزيع الفرق(الدفعة الأولى- خسارة صافية) بالتساوي بين البنك و الصندوق و لا يكون هناك وجود لدفعة ثانية[1].

أ– المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق:

– كل المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 02–17 الصادر في 10 يناير 2017.

[1]– بن زيدان حاج ، آيت قاسي عزوز رضوان ، مرجع نفسه ، ص15.

– كل المؤسسات الإنتاجية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق و التي تتجاوب مع احد هذه المعايير[1]:

- مشاريع إنتاج سلع و خدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر.
- المشاريع التي تسمح بخلق مناصب شغل.
- المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الأقل استفادة من التنمية.
- المشاريع التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة و الخدمات غير المتوفرة بالجزائر.
- المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام الموارد الأولية الموجودة في الجزائر[2].
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة ، و المتخرجة من مراكز التكوين و التمهين أو الجامعات و المعاهد المتخصصة، و التي تسمح بتطوير و إبراز الكفاءات الجديدة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.
- المشاريع التي تنشا في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.

ب– المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق.

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق و هي[3]:

– المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01–18 المؤرخ في 12 نوفمبر 2001 و المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شروط تأسيسها

– المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية و التي عجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها

---

[1]– FGAR، **منشورات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ملحق رقم 01

[2]– بريش عبد القادر ، غرابة زهير ، **صندوق ضمان لقروض بنك الاستثمار الأوربي و علاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية" آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر– فرص و تحديات– كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الزائر، أيام 03– 04– 05– ماي– 2011، ص4.

[3]– زيدان محمد ، مرجع سابق ،ص128.

- البنوك و المؤسسات المالية .

- شركات التأمين.

- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة.

- شركات التصدير و الاستيراد (تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية)

- الوكالات العقارية[1].

- الشركات التجارية.

- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

ج- كيفية تغطية الضمان:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد:

- نسبة الضمان تتراوح بين 10% و 08% من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.

- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 ملايين دج.

- المبلغ الأقصى محدد بـ 100 مليون دج.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات[2].

د- تكلفة منح الضمان:

- عمولة دراسة الملف: يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل إتعاب دراسة الملف، تدفع عند إيداع الملف و يقدر المباع بثلاث و عشرين ألف دج (23000 دج).

[1] - هالم سليمة ، مرجع سابق، ص198.

[2] - **موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**www.fgar.dz:fgar يوم 2018/06/19.

– عمولة الالتزام: إصدار شهادة الضمان مرتبط بموافقة البنك في تمويل المشروع مع دفع علاوة الالتزام لصالح الصندوق و التي تتمثل في:

– 1% سنويا بالنسبة للقروض المتوسطة المدى.

– 0.5% سنويا بالنسبة للقروض الإيجارية[1] .

2– الضمان المالي في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوربي (صندوق ضمان القروض/برنامج الاتحاد الأوربي) MEDA :

يعتبر صندوق ضمان القروض في إطار برنامج ميدا MEDAعبارة عن وسيط مالي بين منح و مساعدات برنامج ميدا MEDAو بين المؤسسات المستفيدة من هذه المنح.

أ– القروض المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الاتحاد الأوربي MEDA[2]:

– قروض الاستثمار العادية أو قروض الإيجار.

– قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة.

– قروض تجديد مواد الإنتاج.

– قروض توسيع الممتلكات الصناعية.

– قروض الاستغلال.

– القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في مجال وجود استثمار جديد.

ب – القروض الغير مؤهلة للاستفادة من ضمانات من برنامج الاتحاد الأوربي MEDA [3]:

– إنشاء المؤسسة.

– نقل المؤسسة.

---

[1]– FGAR، **منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ملحق رقم 01.

[2]– عبد الحكيم سلطان، مرجع سابق، ص73.

[3]– **موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** www.fgar.dz;fgarيوم 2018/06/19.

جـ- المؤسسات المؤهلة لضمان برنامج الاتحاد الأوربي[1]:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة و التي حققت 3 سنوات من النشاط على الأقل و تحمل مشاريع استثمارية.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت على الأقل لمرة واحدة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج الاتحاد الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، أو برنامج التأهيل الخاص لوزارة الصناعة.

- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية التأهيل.

د- كيفيات تغطية الضمان[2]:

- تصل تغطية الصندوق إلى 60% من القرض البنكي.

- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 مليون دج.

- المبلغ الأقصى للضمان محدد بـ 250 مليون دج.

- المدة القصوى 7 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار.

هـ- تكلفة منح الضمان:

يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل إتعاب دراسة الملف، كما يأخذ الصندوق عمولة الالتزام من مبلغ الضمان المالي تسدد من بعد الموافقة على منح القرض البنكي تتمثل في 0.5% بالنسبة للقروض المتوسطة المدى أو القروض الإيجارية.

[1]- **موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** www.fgar.dz;fgar يوم 2018/06/19.

[2]- FGAR م**نشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ملحق رقم 01

الفرع الثاني: كيفية حساب نسبة الضمان الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الطريقة المتبعة من طرف صندوق ضمان القروض في حساب نسبة الضمان الذي سيمنح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في ثلاث مؤشرات و هي كالأتي:

- **أولا: مؤشرات تتعلق بصاحب المؤسسة:** حيث إن هذا المؤشر يقيس معلومات متعلقة بصاحب المؤسسة في حد ذاته و يجب إلا يتجاوز مجموع هذه النسب 28% و هو ينقسم إلى 4 مؤشرات حسب الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم(8-1): المؤشرات التي تخص المستثمرين في منح الضمان.

Paramétres (الخصائص)	Expérience(10%) (الخبرة)			Age (7%) (العمر)			Qualité(5%) (الجودة)			Etudes (6%		
(max 28%)	5 Promoteur ans	5a 10 ans	10 ans	30 ans	30 a 60 ans	60 ans	Gerant	Prop	Prop/ Gerant	N.univ	Univ	Domaine
	4%	8%	10 %	3%	7 %	5 %	2 %	3%	5%	2%	4%	6%

المصدر: عواطف محسن ، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) – المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06، ص21.

-**الخبرة** : و يجب إلا يتجاوز مجموع المؤشرات التي يحويها مؤشر الخبرة 10 % و تنقسم بدورها إلى خانة أولى تعني انه إذا كانت الخبرة التي يمتلكها صاحب المؤسسة اقل من 5 سنوات فالنسبة التي تعطي له 4، خانة ثانية فيها إذا كانت الخبرة ما بين 5-10 سنوات فالنسبة تكون 10 % [1].

من خلال هذا نستنتج انه كلما كانت سنوات الخبرة اكبر كلما زاد المؤشر و هذا ما يؤدي إلى الرفع من نسبة الضمان التي سيمنح لصاحب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **العمر**: يجب إن لا يتجاوز مجموع المؤشرات التي يحويها مؤشر العمر 7% و ينقسم بدوره إلى:

أولا: إذا كان عمر صاحب المؤسسة اقل من 30 سنة النسبة الممنوحة له هي 3%،

ثانيا: إذا كان عمر صاحب المؤسسة ما بين 30-60 سنة فالنسبة تكون 7%

ثالثا: إذا كان عمر صاحب المؤسسة اكبر من 60 سنة تكون 5%.

- **النوعية**: و يجب إن لا يتجاوز مجموع مؤشرات التي يحويها مؤشر النوعية 5% و ينقسم إلى

أولا: إذا كان صاحب المؤسسة هو المسير فقط فان النسبة تكون 2%

ثانيا: إذا كان صاحب المؤسسة هو المالك فقط فالنسبة تكون 3%

ثالثا: إذا كان صاحب المؤسسة هو المالك المسير فالنسبة تكون 5%.

- **الدراسة** : و هنا يجب إن لا يتجاوز مجموع المؤشرات التي يحويها مؤشر الدراسة 6% و ينقسم إلى 3 خانات:

الأولى : إذا كان صاحب المؤسسة لديه مستوى جامعي فالنسبة تكون 4%،

الثانية : إذا لم يكن لصاحب المؤسسة مستوى جامعي فالنسبة تكون 2%،

الثالثة : إذا كان مستوى صاحب المؤسسة مهني فالنسبة تكون 6%.

[1] - ، **دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة** – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد06، عواطف محسن جوان 2017، ص21.

ثانيا: مؤشرات تتعلق بالمشروع: و هذا المؤشر يقيس معلومات متعلقة بالمشروع و يجب إن لا يتجاوز مجموع 17% و هو بدوره ينقسم إلى أربعة أقسام توضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(8-2): المؤشرات التي تخص المشروع في منح الضمان.

Paramétres	Sect d'act(7%) (قطاع النشاط)		Valeur Ajouté (3%) (القيمة المضافة)			Marché(5%) (السوق)		C.d'Emp(2%) (جدول القرض)	
Projet(Max17%) (المشروع)	Prior	Nom Prior	40 %	20-40%	%20	Nom conc	Conc	أكبر من 1.250	أقل من 1.250
	%7	%3	%3	%2	%1	%5	%3	%0	%2

المصدر: عواطف محسن، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد06، جوان 2017، ص22.

- **قطاع النشاط:** و يشمل هذا المؤشر خانتين، الخانة الأولى تعني انه إذا كان هذا المشروع مصرح به قانونيا فالنسبة التي تعطى له هي 7% و الخانة الثانية إذا لم يكن مصرح به فالنسبة التي تعطى له 3% حيث أن مجموع النسب يجب آن لا يتجاوز 7%.

- **القيمة المضافة:** و هنا أيضا يجب آن لا يتجاوز مجموع النسب 3% حيث يشمل هذا المؤشر ثلاث خانات، الأولى: إذا كانت نسبة القسمة المضافة للمشروع اكبر من 40% فالنسبة المعطاة له نسبة(الضمان) تكون 3%، الخانة الثانية: إذا كانت ما بين 20-40% فالنسبة المعطاة له تكون 2%، ثالثا: إذا كانت القيمة المضافة اقل من 20% فالنسبة المعطاة له تكون 1%.

- **السوق:** و هو المؤشر الثالث بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالمشروع حيث يجب آن يكون إجمالي النسب المتعلقة بهذا المؤشر لا يتجاوز 5% و هو أيضا مقسم إلى خانتين، الأولى: إذا كان السوق غير منافس فالنسبة المعطاة له تكون 5% و إذا كان السوق منافس فالنسبة المعطاة له 3%.

- **جدول القرض:** و هنا يجب إن لا يتجاوز مجموع النسب 2 % و ينقسم بدوره إلى خانتين، الأولى إذا كان اكبر من 1.250 فالنسبة تكون 0% و اذا كان اقل من 1.250 فالنسبة تكون 2%.

ثالثا: مؤشرات تتعلق بالمعايير المالية للمشروع: حيث ان هذا المؤشر يتعلق بالجانب المالي للمشروع و يجب ان لا يتجاوز اجمالي النسب فيه 9% و ينقسم الى ثلاث مؤشرات، موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (8-3): المؤشرات التي تتعلق بالمعايير المالية في منح الضمان.

Paramétres	Equilibre financiers (4%) (التوازن المالي)				Rentabilité(3%) (المردودية)				Acivité(2%) (النشاط)		
Critéres financiers(Max 9%) (المعايير)	F+R	F_R	F+R-	F-R+	C+B+	C+B_	C_B+	C_B_	CA اقل من 2%	2%-9%	اكبر من 10 %
	4%	3%	2%	0%	3%	2%	1%	0%	0%	1%	2%

المصدر: عواطف محسن، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد06، جوان 2017، ص22.

حيث: F: هي رأسمال العام. R: احتياجات رأس المال العام.

C: المردودية التجارية. B : هي شريط المردودية.

- التوازن المالي : و لا يجب آن تكون النسبة اكبر من 4% حيث تنقسم إلى:

أولا : إذا كان(F+R) فإن النسبة تكون 4%

ثانيا : إذا كان سالب فالنسبة تكون 0%

ثالثا : إذا كان F موجب و R سالب فالنسبة تكون 2%

و أخيرا إذا كان F سالب و R موجب فان النسبة تكون 3%.

– المردودية: التي يحققها المشروع و لا يتجاوز مجموع النسب فيها 3% و تحتوي على أربع خانات، أولا: إذا كان (C+B) موجب فان النسبة تكون 3% و ثانيا إذا كان سالبا فان النسبة تكون 0% إما ثالثا إذا كان C موجب و B سالب فان النسبة تكون 2% و أخيرا إذا كان C سالب و B موجب فان النسبة تكون 1%.

– النشاط : و تنقسم بدورها إلى ثلاث خانات بحيث يكون إجمالي النسب لا يتجاوز 2% بحيث إن الخانة الأولى إذا كان رقم الأعمال اقل من 2% فان النسبة تكون 0% و إذا كان اكبر من 10% فالنسبة تكون 2% و إذا كان ما بين 9%–2% فان النسبة تكون 1%.

رابعا: مؤشرات تتعلق بالضمان: في هذا المؤشر يجب إن يتجاوز مجموع النسب 16% و ينقسم هذا المؤشر إلى أربعة مؤشرات كالأتي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(8–4): مؤشرات تقييم منح الضمان

Paramètres	Apport personnel (7%) (الدخل الشخصي)			Qualité (3%) (النوعية)		St juridique (5%) (الوضعية القانونية)		Sureté (1%) (التأمين)	
Garanties offertes (Max 16%)	اقل من 30%	30%= 40%	اكبر من "%40	Nature	Numeraire	p. Morale	p. phys	Hypoth	Autres
	2%	4%	7%	1%	3%	5%	3%	1%	0%

المصدر: عواطف محسن ، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 06 ، جوان 2017 ، ص23.

- **الدخل الشخصي :** إذا كان اقل من 30% فتعطى له نسبة 2% و إذا كان ما بين 30-40% فالنسبة تكون 4% و إذا كان دخله اكبر من 40% فالنسبة تكون 7%.

- **نوعية الضمان :** إذا كان مادي(ملموس) فالنسبة تكون 1% و إذا كان نقدي (غير ملموس) فالنسبة تكون 3% و يجب إن لا تتجاوز إجمالي النسب 3%.

- **الوضعية القانونية لصاحب المؤسسة:** إذا كان شخص معنوي فالنسبة تكون 5% و إذا كان شخص طبيعي فالنسبة تكون 3% بحيث لا تتجاوز إجمالي النسب 5%.

- **التامين:** إذا كان افتراضي(رهن عقاري) فالنسبة تكون من 1% و إذا كانت أخرى فالنسبة تكون 0%.

- أما بالنسبة للجدول الأخير فيتم فيه جمع المؤشرات بأكملها و تعيين النسب التي تتناسب مع المعلومات التي يقدمها صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الملف و حساب نسبة الضمان التي تسمح له، الجدول الأتي:

الجدول رقم(8-5): نسب المؤشرات لقياس نسبة منح الضمان

Calcul	
Expérience	10%
Age	7%
Qualité	5%
Etudes	2%
Sect d act	7%
Valeur Ajoutée	3%
Marche	5%
C.d Emp	2%
Equilibre financier	4%
Rentabilité	3%
Activité	2%
Apport personnel	4%
Qualité	3%
St juridique	3%
Sûretés	0%
TOTAL	60%

المصدر: عواطف محسن، ص23.

المبحث الثاني: حصيلة نشاط صندوق ضمان القروض FGAR في الجزائر.

في إطار سياسة الدولة الجزائرية الهادفة لدعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا مرافقة المستثمر و رفع الحواجز و العراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه بادرت هذه الأخيرة بإنشاء صندوق ضمان للقروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR الذي يعتبر كطرف ثالث يربط بين البنك و المؤسسة، و هذا لتغطية مشكل الضمانات التي تثقل كاهل هذا النوع من المؤسسات و هذا بتقاسم المخاطر مع البنك، و سنتطرق في المبحث إلى دراسة ميدانية و تقييم لحصيلة نشاط هذا الصندوق منذ بدء نشاطه في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم نشاط صندوق ضمان القروض FGAR المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

قام صندوق ضمان القروض بانجازات عديدة منذ بداية نشاطه في الجزائر، حيث ساعد هذا الصندوق على منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سهل حصولها على التمويل البنكي و مرافقة المشاريع دافعا بهذا عجلة هذا القطاع نحو التطور و النمو في جميع أنحاء الوطن و في مختلف القطاعات.

المطلب الأول: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق خلال فترة 2004-2018

يعمل صندوق ضمان القروض علي تديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ضمان القروض الممنوحة للمستثمر و التي لايستطيع البنك تحمل مخاطرها ومن خلال الجدول التالي يمكن أن توضح عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق من 2004- 2018.

الجدول رقم(9-1) : حصيلة الضمانات الصندوق خلال فترة 2004-2018

	الضمانات المقدمة	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2289	1208
التكلفة الإجمالية للمشاريع الوحدة : دج	225740077985	86501221558
قيمة الضمانات المطلوبة الوحدة:دج	145709876298	56188197338
المعدل المتوسط للضمان المطلوب	%65	65%
قيمة الضمانات الممنوحة	69536658400	29908884635
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	48%	53
القيمة المتوسطة للضمان	30378619	24759010
عدد مناصب شغل	69757	33332
الإستثمار حسب الشغل	3236092	2595140
القرض حسب الشغل	2088821	1685713
الضمان حسب الشغل	996841	897302

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم نشرية إحصائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة www.fgar.dz;fgarيوم 2018/06/19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق خلال الفترة من 2004 إلي غاية 2018 قدر ب 69536658400 دج بينما عدد شهادات الضمان لم يتجاوز 29908884635 شهادات ضمان بمبلغ قيمته 24757426289 دج.

*كما نلاحظ قيمة الضمانات المطلوبة تتناسب مع القيمة الإجمالية للمشروع ، حيث بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 225740077985 دج حيث قامت هذه المشاريع بطلب ضمانات ب 86501221558 دج أي مايعادل 65 % من قيمة المشروع ، حيث قام لصندوق بمنح ضمان لهذه القروض المطلوبة ، بقيمة

69536658400 من قيمة الضمانات المطلوبة أي مايقدر ب 48% من القيمة الإجمالية للمشروع ، أي مايقارب 12% من قيمة الضمان الممنوح ، وهو مايعكس ندرة الاموال امام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث أن المستثمرين يعتمدون علي القروض البنكية أكثر من مساهمتهم الشخصية ، حيث ساهمت هاته المشاريع في خلق 69757 منصب عمل ومن هنا نلاحظ أن الصندوق يعمل علي مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول علي التمويل المناسب .

ونوضح ذلك من خلال مخطط الأعمدة التالي :

الشكل رقم(7-3): يبين عدد الضمانات المقدمة من طرف الصندوق

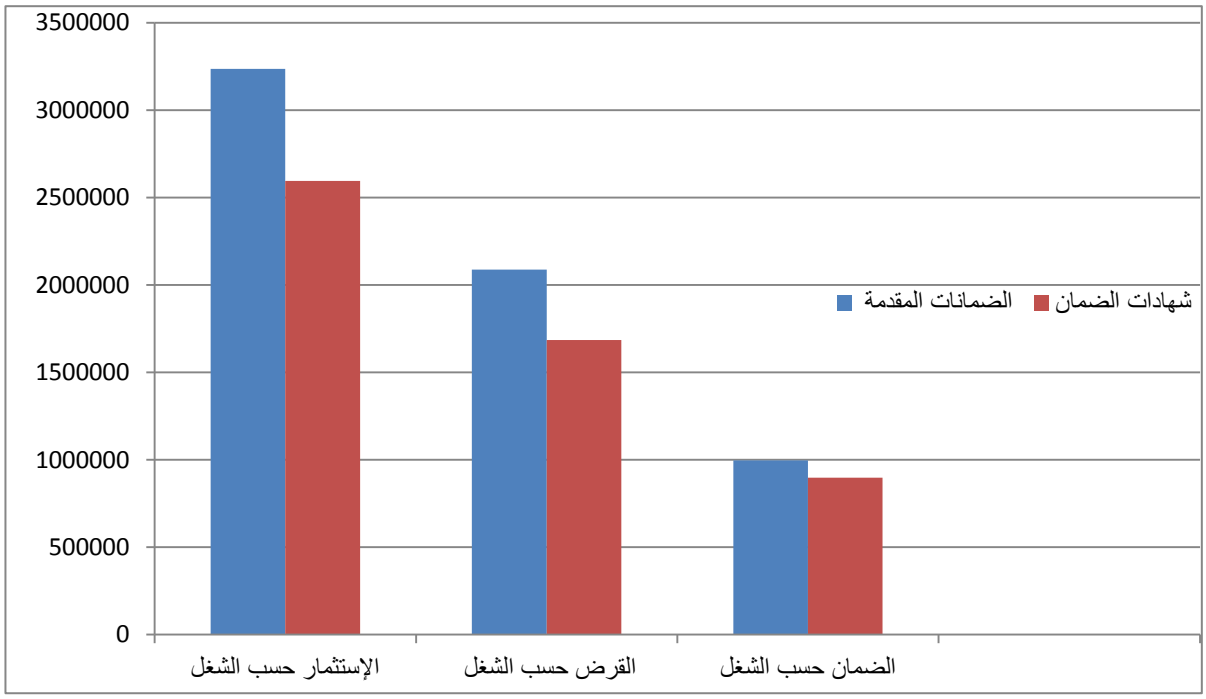

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد علي نشرية إحصائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة www.fgar.dz;fgar يوم 2018/06/19 الجدول رقم (9-1).

من خلال الشكل نلاحظ تناسب كبير بين الضمانات الممنوحة وشهادات الضمان وذلك بنسب متفاوتة بين المتغيرات محل الدراسة و المتمثلة في الاستثمار حسب الشغل و الذي وجهة له اكبر نسبة من الضمانات ثم

يليه القرض حسب الشغل والذي لاحظنا تناسب كبير بين الضمانات ثم يليه القرض حسب الشغل والذي لم يستحوذ علي نسب كبيرة نجد أن الضمانات الممنوحة يساوي تقريبا شهادات الضمان.

الجدول رقم(9-2): حصيلة الضمانات المقدمة من طرف الصندوق حسب القطاعات من 2004-2018

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	مبلغ الضمان	النسبة %	عددمناصب الشغل	النسبة %
الصناعة						
المناجم و المحاجر	18	0.9%	507740665	0.9%	534	0.9%
المعادن الاولية المعدنية وميكانيكية	126	6.5%	4159239113	7.8%	6212	10.1%
مواد البناء و الزجاج	163	8.4%	6458170860	12.1%	4722	7.6%
الكيمياء المطاط و البلاستيك	168	8.7%	5560604780	10.4%	5654	9.2%
التبغ والكبريت	309	16%	10866600664	20.3%	12066	19.5%
النسيج و الملابس	31	1.6%	518244550	1%	849	1.4%
صناعة الجلود و الأحذية	7	0.4%	204406100	0.4%	279	0.5%
الخشب و الفلين و الورق و الطباعة	95	4.9%	2264567393	4.2	3134	5.1%
صناعات مختلفة	53	%2.7	1611873937	3.0	3159	5.1
المجموع	970	50.1	32151448062	59	36609	59.4
البناء و الأشغال العمومية						
أشغال عمومية	289	14.9%	6515055539	%12.2	9467	15.3%
البناء	220	11.4%	4116340135	%7.7	6273	10.2%
علم سوائل المتحركة	17	%0.9	362295689	0.7%	259	0.4%

المجموع	526	27.2	10993691363	21	15999	26
الزراعة و الصيد البحري						
الزراعة	4	0.2%	70366398	0.1%	299	0.5%
الصيد البحري	20	1	811814470	1.5	546	0.9
المجموع	24	1%	882180868	2%	845	1%
الخدمات						
الصحة	94	4.9%	7.3%	3362		5.4%
النقل	220	11.4%	2893068094	5.4%	1972	3.2%
صيانة صناعية	16	0.8%	475663183	0.9%	300	0.5%
السياحة	59	3.0%	1764003723	3.3%	1548	2.5%
Ntic	14	0.7%	242000279	0.5%	711	1.2%
الاتصالات	8	0.4%	152957430	0.3%	163	0.3%
	6	0.3%	56349696	0.1%	279	0.5%
المجموع	417	22%	9466535915	18%	8335	13%
المجموع العام	1937	100%	53439856208	100%	61788	100%

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم نشرية إحصائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر الموقع www.fgar.dz;fgar يوم 2018/06/19.

خلال الجدول أعلاه نلاحظ استحواذ للنشاط الصناعي و بأكبر نسبة من مجموع الضمانات الممنوحة إلي غاية 2017 و المقدرة من ب 50 % أي بقيمة إجمالية للمبالغ والتي قدرت ب 32151448062 دج ، بينما عبر موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قطاع الأشغال العمومية التي يعد قطاع فعال فقد استفاد بنسبة 27 % من إجمالي الضمانات الممنوحة وبمبلغ حوالي 10993691363 دج ، أما قطاع الزراعة و الصيد البحري فلم تتعدى نسبة الضمانات الممنوحة لهذا

القطاع 1 % مع العلم أن هذا القطاع إنتاجي و ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ، ثم نجد قطاع الخدمات الذي حق نسبة استفادة قدرت 22 % أي بمبلغ إجمالي حوالي 9466535915 دج .

دج ومنه يمكننا إرجاع هذا التباين في النسب بين مختلف القطاعات إلي سياسة الاستثمار القائمة علي دعم الصناعة والخدمات علي حساب الطاعات الأخري ، لذلك نجد ان هذه الطاعات التي تستحوذ علي اعلي نسب من اليد العاملة علي غرار القطاعات الأخري كالزراعة.

الشكل رقم(7-4) : يبين عدد الضمانات الممنوحة حسب القطاعات.

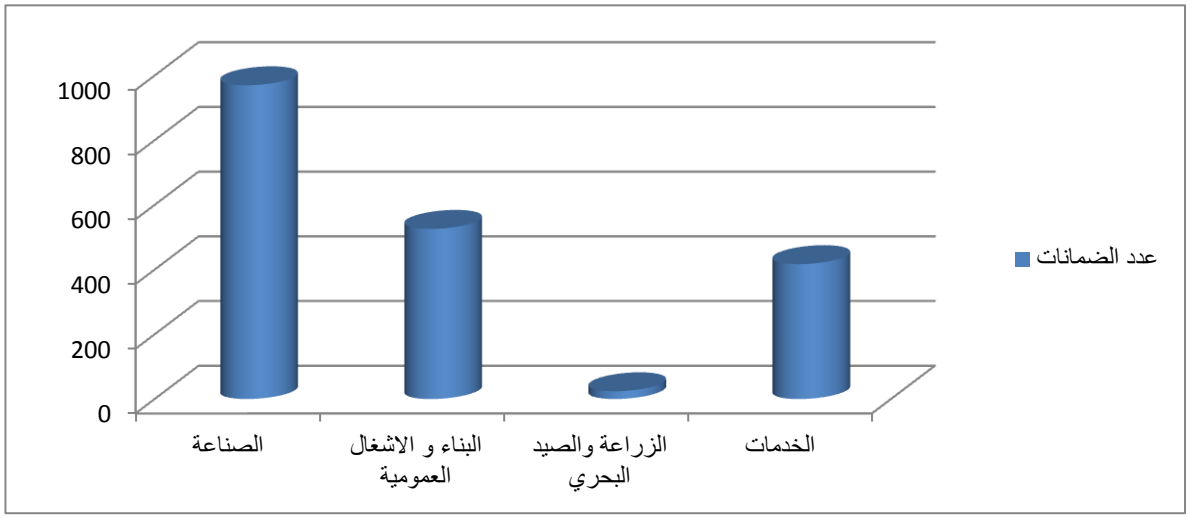

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد علي معطيات الجدول (7-2)

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة يمثل أعلي مستوي من حيث الاستفادة من الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق ، ويليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بعدد ضمانات لم تتجاوز 526 ضمان ممنوح بينما نجد أن قطاع الزراعة لم يحقق سوي 24 ضمان ، بالرغم من أن قطاع الخدمات إستفاد من417 ضمان ذلك أن التوجه نحو إنشاء المؤسسات التي تعمل في الاستثمارات التي تحقق أكبر دخل كالصناعة و الخدمات أصبح هاجس الشباب ، ذلك لما يلقاه هذا القطاع من دعم حكومي و تمويل مختلف الهيئات.

الشكل رقم (7-5): يبين نسبة الضمانات الممنوحة حسب القطاعات

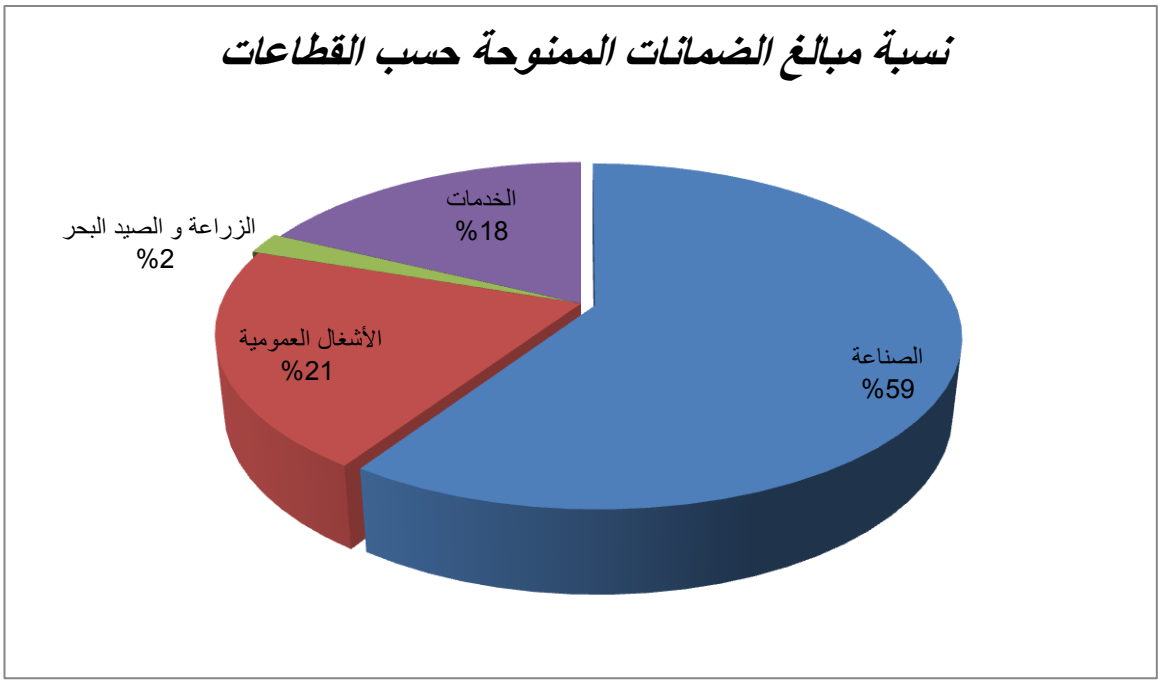

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول رقم (7-2)

من خلال الشكل رقم والذي يبين نسبة مبالغ الضمانات الممنوحة للقطاعات نلاحظ أن قطاع الصناعة و كما هو موضح في الشكل يستحوذ علي 59 % من المبالغ الممنوحة ثم يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 21 % ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 18 %، ويأتي قطاع الزراعة أخيرا بنسبة 2% ، وهذا دليل علي إهمال القطاع الزراعي و الاهتمام بالقطاعات الأخرى

الشكل رقم (7-6):يبين عدد مناصب الشغل حسب القطاعات.

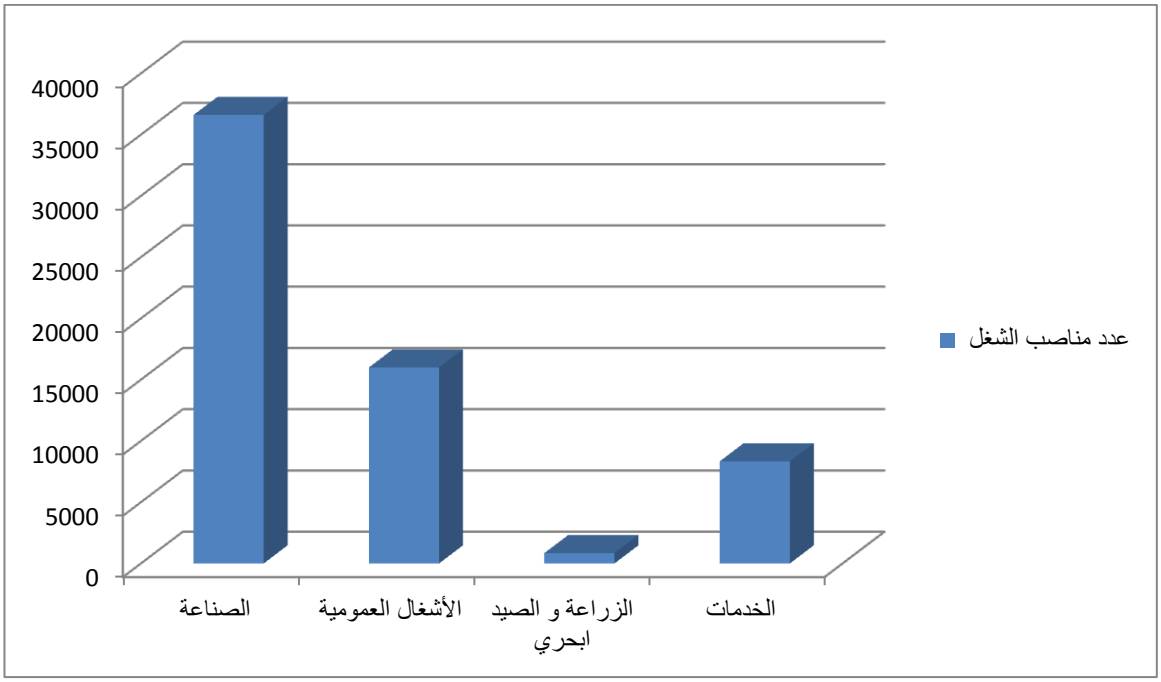

من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول رقم (7-2)

من خلال الشكل رقم نلاحظ أن قطاع الصناعة يستحوذ علي أكبر عدد من اليد العاملة حيث قدر عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي ب 36609 منصب شغل أي بنسبة 59 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة ، بينما قطاع الأشغال العمومية فقد بلغ عدد مناصب الشغل في هذا القطاع ب 15999 منصب أي بنسبة 26 % ، اما قطاع الزراعة و الذي يعد أضعف القطاعات أقلها استفادة من خدمات الصندوق و ذلك من خلال مناصب الشغل التي توفرها والتي تقدر ب 845 منصب فقط بنسبة تكاد منعدمة و التي قدرت ب 1 % ، وفي حين نلاحظ أن قطاع الخدمات ساهم بخلق فرص عمل لبأس بها حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع ب 8335 منصب شغل بنسبة 13% وهذا نظرا لاهتمام بهذا القطاع علي حساب القطاع الزراعي.

المطلب الثالث : حصيلة الضمانات الممنوحة حسب المناطق

يقوم الصندوق بمنح الضمانات علي مختلف مناطق الوطن وذلك بهدف تحقيق التوازن الجهوي و العمل علي التوسع في منح المساعدات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء الوطن ، والجدول التالي يوضح توزيع الضمانات علي مختلف مناطق الوطن :

توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية.

تتوزع المؤسسات المستفادة من الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض على مختلف مناطق الوطن و ذلك نظرا لانتشار فروع جهوية في بعض ولايات الوطن(الجزائر العاصمة المقر الرئيسي، وهران، عنابة، ورقلة، بسكرة)، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(9-3): توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية(2004-2018)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة الضمانات (دج)	عدد مناصب الشغل
شرق البلاد	698	28	22047753392	20782
وسط البلاد	1165	47	34813542739	33734
غرب البلاد	452	18	15616978766	15185
جنوب البلاد	154	6	4262235267	3440
المجموع	2469	100	76740510164	73141

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم نشرية إحصائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الموقع www.fgar.dz;fgarيوم 2018/06/19.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوسط الجزائري يستحوذ علي الحصة الأكبر من المشاريع التي إستفادة من ضمانات الصندوق بقيمة 1165 مشروع وهذا راجع إلى كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمركزة في الوسط الجزائري ، ثم تليه المناطق الشرقية ب 698 مشروع بقيمة ضمان تقدر تقدر ب 22047753392 دج ثم الغرب الجزائري ب 452 مشروع ، ثم يأتي الجنوب الجزائري بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب 154 مشروع بقيمة ضمان تقدر ب 4262235267 دج ، وهذا راجع إلي غياب الفكر الاستثماري بالنسبة لشباب في المناطق الجنوبية من البلاد .

الشكل الموالي، يبين ذلك.

الشكل رقم(7-7): يبين توزيع نسب المشاريع حسب مناطق الوطن.

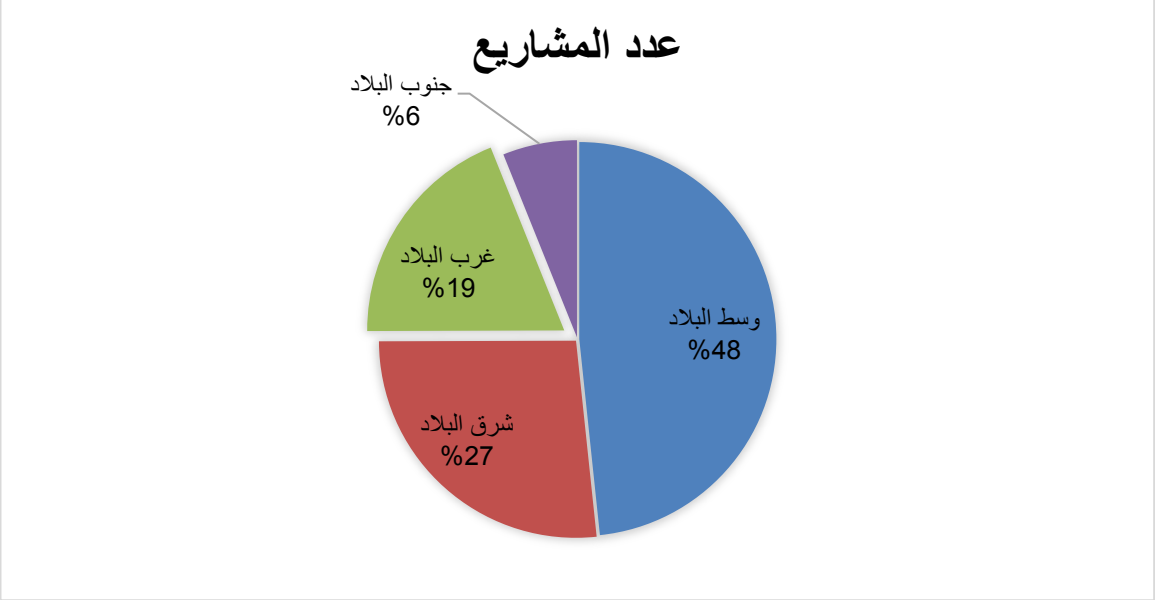

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(7-3)

من خلال الدائرة النسبية المتمثلة لتوزيع عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض علي مختلف جهات الوطن ، نلاحظ أن منطقة الوسط تحصلت علي اكبر عدد من الضمانات الممنوحة و إستفادة بذلك بنسبة 47 % أي مايقدر ب 1165 ضمان بمبلغ 3481354273 دج من إجمالي المؤسسات الضمانات المستفادة التي بلغ عددها ضمان وهذا راجع إلي تمركز المشاريع الاستثمارية في هذه المنطقة ، كما نجد توزيع معتبر لهذه الضمانات لمنطقة الشرق حيث بلغت نسبة الاستفادة من الضمانات أي ما يعادل 698 ضمان بمبلغ إجمالي يقدر ب 22047753392 دج ، وتوزيع متوسط بالنسبة لمنطقة الغرب حيث استفادة هذه المنطقة بنسبة 18 %أي بعدد ضمانات يقدر ب 15616978766 ضمان ، أما بالنسبة لمنطقة الجنوب ، نلاحظ توزيع ضئيل بالنسبة للضمانات مقارنة بالمناطق الأخرى حيث استفادت بنسبة 6 % من قيمة الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق بمبلغ اجمالي يقدر ب 42622352

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وإحاطتنا بمختلف الجوانب المتعلقة به ، تظهر أهميته في تقسيم المخاطر المتعلقة بالمشروع بين الصندوق و البنك وهو ما يشجع البنوك علي منح القروض التي تكون موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل وجود الطرف الثالث يتحمل معه المخاطر و بالتالي المساهمة في زيادة إنشاء المشاريع الصغيرة و توسيعها مع أقل نسبة خطر.

كما تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية لصندوق ضمان القروض أن أهميته في الاقتصاد لا يقتصر علي ضمان القروض وتحقيق الفوائد بل تتعدى ذلك إلي الدفع بعجلة النمو الاقتصادي من خلال ما يقدمه من خدمات متنوعة من شانها النهوض بالتنمية والمساهمة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره القطاع الناشئ والأكثر حاجة إلي التمويل المالي والفني وهذا ما يعمل الصندوق من خلال ضمانه للقروض والمساهمة في تسهيل عملية الاستثمار و إنشاء المشاريع الصغيرة وتمويلها

الفصل الثاني:الآليات الوطنية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيـــــد :

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الهامة و الأساسية في الاقتصاد الوطني ، ومن أبرز القطاعات التي أولته الحكومة اهتماما كبيرا ، وهذا راجع إلي المساهمات الكبرى من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، وبذلك النظر لهذا النوع من القطاعات كتوجه جديد وبديل ، ورغم الأهمية التي توليها هذه المؤسسات علي الاقتصاد الوطني ، إلا أنها تعاني من مشاكل وصعوبات مختلفة التي ذكرناها في الفصل السابق ، لكن أهم هذه المشاكل علي الإطلاق هو مشكلة التمويل هذه المؤسسات ، مما جعل الدولة تتوجه إلي دعم هذا القطاع وترقيته من خلال إنشاء العديد من الهيئات والتي تتضمن مسؤولية دعم هذا القطاع بشتى الطرق والنهوض به .

وعلي هذا الأساس ، وللإلمام بمختلف جوانب هذه الهيئات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتم تقسيم الفصل إلي أربع مباحث .

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني : إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث :الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة

المبحث الرابع : صناديق دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني:الآليات الوطنية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أعطت الجزائر أولوية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان هذا مع بداية مطلع التسعينات ، ليزداد الاهتمام بها اكثر خلال السنوات الاخيرة من خلال اصدار العديد من القوانين التشريعية والتنظيمية وخاصة القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والذي يعتبر نقطة الانطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورا سريعا وملحوظا في عددها خلال السنوات الاخيرة وذلك نتيجة الظروف المهيأة والدعم الذي تلقته من قبل السلطات الجزائرية

المطلب لأول : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبني تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوي بعض المحاولات أبرزها [1]

*التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في تقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بداية السبعينات 1972 ،الذي يري بأن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا ،وتشغل أقل من 500 عامل ،وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 دج و يتطلب إنشاء استثمارات اقل من 10 دج.

*التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 والذي قام علي أساس أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المنشأة التي تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

[1] – زراية اسماء ، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماستر ،التخصص :نقود ومالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،سنة 2011 ،ص:13.

-إلا أن هذه المحاولات غير قادرة علي تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلي غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 والذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع وهذا بعدما صادقت الجزائر علي ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي ويرتكز هذا التعريف علي 3 معايير :

-عدد العمال في المؤسسة

-رقم الأعمال السنوي الذي حققه المؤسسة

-الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني ،بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات التي تشغل من 01 إلي 250 شخص ،ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية وتصنف كما يلي[1]:

المؤسسة المتوسطة:هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلي 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 ملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة :هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلي 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 إلي 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة :هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلي 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري.

[1]- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر سنة 2001 ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 77 ،ص : 08

المطلب الثاني :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة المنطلق الاقتصادي الأول للعديد من المؤسسات الكبرى اليوم ، التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات ، وقد كان يطلق عليها اصطلاحا ب " المانيفاكتورة " ، في بداية تشكل النظام الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتشير بعض الكتابات إلي أنها نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي ، وفي أوائل الخمسينات منه في الولايات المتحدة الأمريكية و في منتصف الستينات من نفس القرن في اليابان . وقد لاقت الاهتمام و الرعاية من قبل الحكومات والمنضمات المحلية ، حيث قامت بإصدار التشريعات التي حققت لها الحماية والتطور و الاستقرار ، وذلك بإنشاء الهياكل المساعدة لها علي تحقيق منتجاتها ، وحمايتها من الهزات الاقتصادية عن طريق تقديم الدعم المالي لها ، وتعتبر اليابان من بين أكثر الدول المنظمة لهذه المؤسسات ، في حين تشكل هذه الأخيرة محور النشاط الاقتصادي في الصين ، وتعمل الدولة حاليا علي تمليكها للقطاع الخاص .[1]

أما الجزائر ، فإن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كان في غالبيته بعد الاستقلال ، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ، ولا البنية الفوقية ، ولا تستحوذ علي خبرة تاريخية .[2]

وبصفة عامة ،يمكن تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلي يومنا هذا إلي ثلاث مراحل كالتالي [3]

1-المرحلة الأولي:من 1962-1982

---

[1]- راتول محمد، وهيبة بن داو دية ، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،** في الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص 172.

[2]- بوهزة محمد ، الطاهر بن يعقوب ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** -حالة المشروعات المحلية (سطيف) ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،يومي 25-28 ماي 2003 ، ص 236.

[3]- قادري شهلة ،حليمة السعدية قريشي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر** ، في الملتقي الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص ، 8،10 .

كانت معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملكا للمستوطن الفرنسي وبعد الاستقلال ونتيجة لهجرة مالكيها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل إعادة تشغيلها و أصبحت تابعة لدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي ،إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

فهذه الفترة لم تعرف سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص حيث كانت مهمشة وتعاني من صعوبة في التمويل الذاتي نظرا لارتفاع نسبة الضريبة المفروضة عليها

2-المرحلة الثانية:من 1982-1994

صدرت العديد من القوانين التي أثرت علي المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة الاستثمار القانون المؤرخ في :1982/08/21 او القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/المؤرخ في:1988/10/04)،ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإنتمائية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو الاقتصادي المفتوح .

وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد و العرض عام 1990 ،وتحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف.

وفي 1993/10/05 صدر قانون ترقية الاستثمار و إنشاء الشباك الموحد للوكالة ترقية و دعم الاستثمارات في 1994

3- المرحلة الثالثة :1994-2007

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من الاقتصاد الإداري إلي الاقتصاد المتفتح علي العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص و الأجنبي دورا هاما،ومن خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدي (1994/04/01 إلي 1995/05/31) تحت مراقبة صندوق النقد الدولي ،وبتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدي (1995/03/31 إلي 1998/04/01)، وعقدها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998

المطلب الثالث : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية

من خلال المعطيات التي تقدمها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار نجد أن هناك تغيرات في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة إلي أخري ، حيث تغلب تشكيلة المؤسسات الخاصة علي المؤسسات العامة والتي تتمثل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك نتيجة زيادة مؤسسات القطاع الخاص وخوصصة مؤسسات القطاع العام.

والجدول الموالي بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلي 2018 وذلك حسب الطابع القانوني لهذه المؤسسات (خاصة وعامة) :

جدول رقم (2-1) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2018)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	الصناعات الحرفية	المجموع
2003	207949	788	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526

2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	135623	619072
2011	658737	572	146881	659309
2012	711275	557	160764	711832
2013	777259	557	175676	777816
2014	851511	542	194562	852053
2015	934037	532	217142	934569
2016	1022232	390	235242	1022621
2017	1074236	267	243699	1060289
2018	1092908	262	241494	1334664

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم ، 6،8، 10،12،14،16،18،20،22،24،26 الجزائر ، 2003-2018.

يتضح من خلال المعطيات بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تمثل حصة الأسد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع مؤسسات القطاع العام و الصناعات التقليدية والتي تشكل نسبة 99 % من إجمالي المؤسسات وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، ومع تراجع حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة ، وفيما يلي يخص الصناعات التقليدية فهي أيضا تشهد زيادة مستمرة في عددها من سنة إلي أخرى ، فتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصفة عامة في تزايد مستمر من سنة إلي أخرى فقد كان عددها في سنة 2003 يقدر ب 288577 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، ليستمر هذا العدد ي الزيادة إلي أن يشهد انخفاض في سنة 2010 ب 5997 مؤسسة مقارنة مع سنة 2009 والتي كان عدد المؤسسات حينها يقدر ب 625069 مؤسسة ، وهذا الانخفاض نتيجة السياسات التي تتبعها الدولة وفصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمج هذه السياسات التي تتبعها الدولة وفصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمج هذه الأخيرة مع وزارة

الصناعة وترقية الاستثمار ، ليستمر عدد المؤسسات في الزيادة بعد سنة 2010 من جديد لتصل في سنة 2018 إلي 1092908 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر .

والمنحنى البياني الموالي يوضح التطور الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من بداية سنة 2003 و إلي نهاية سنة 2018 :

شكل رقم (1-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (2003-2018)

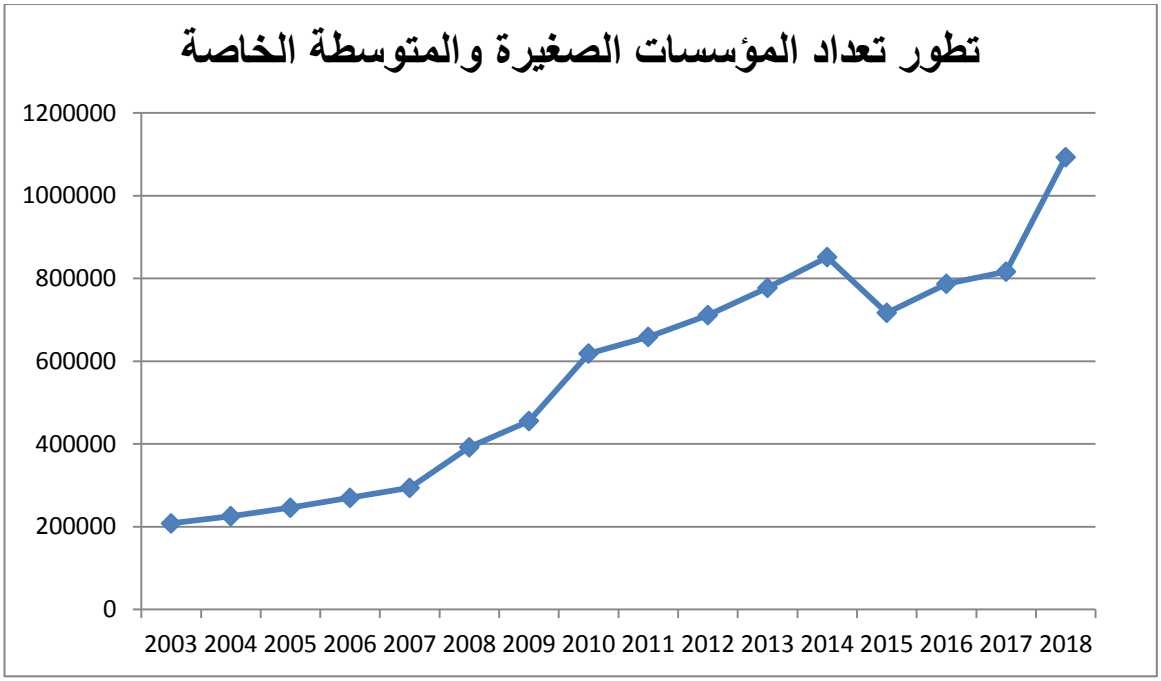

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (2-1)

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة إلي أخرى وهذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في دعم أصحاب مشاريع هذا القطاع ، وهذا مانلاحظه من خلال المنحنى أعلاه ، فقد كان عدد المؤسسات في نهاية 2003 سنة يقدر ب 207949 مؤسسة ليزداد عددها من سنة إلي أخرى لكن بنسب متفاوتة وغير ثابتة ليصل عددها ي نهاية سنة 2018 إلي ما يقدر ب 1092908 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة.

والمنحني البياني الموالي يبين التغيرات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من بداية سنة 2003 إلي نهاية سنة 2018:

شكل رقم(1-2) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة (2003-2018)

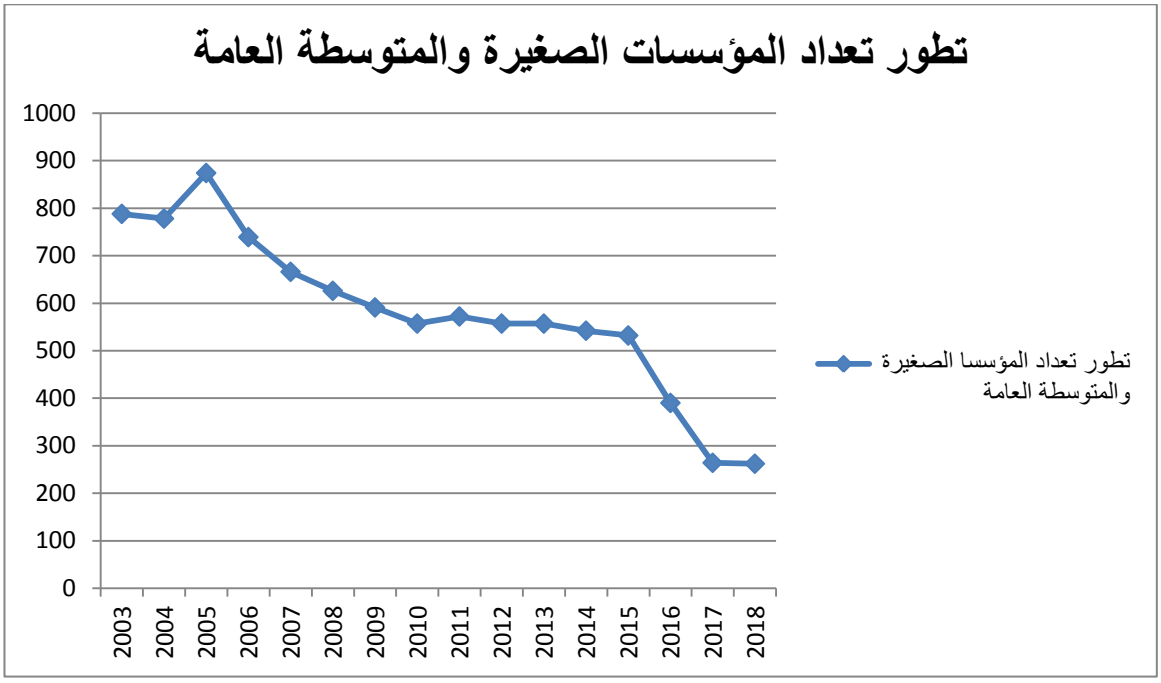

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (2-1)

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذه النسبة تقدر بأقل من ،ونلاحظ بأن هذه المؤسسات تشهد علي العموم انخفاض في عددها من سنة إلي أخرى نتيجة شطب العديد منها وتحويلها إلي مؤسسات خاصة ، ففي سنة 2005 كان عددها يقدر ب 874 مؤسسة ليصل الي سنة 2018 إلي 262 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عامة فقط. 1%

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من (2007-2018)

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتوزع حسب حجم إلي مؤسسات مصغرة و مؤسسات صغيرة و مؤسسات متوسطة ، وحسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2007 إلي غاية 2018 فإن المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجدا ، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2007-2018)

السنوات	التوزيع حسب الحجم			
	مؤسسات مصغرة من 1-9	مؤسسات صغيرة 10-49	مؤسسات متوسطة 50-250	المجموع
2007	23015	997	128	24140
2008	26385	896	160	27441
2009	23375	1012	128	24515
2010	22717	632	68	23417
2011	21461	873	108	22442
2012	27231	989	136	28356
2013	38158	1016	123	39297
2014	36365	1065	145	37575
2015	907659	24054	2855	934568
2016	993170	26281	3170	1022621
2017	1042121	28288	4094	1074503
2018	1068027	21863	3280	1093170

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد علي نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل الى 1093170 مؤسسة خلال سنة 2018 ، تتوزع هذه المؤسسات إلي مؤسسات مصغرة الحجم ب 1068027 مؤسسة ، مؤسسات صغيرة الحجم ب 21863 مؤسسة و مؤسسات متوسطة الحجم ب 3280 مؤسسة ، والشكل الموالي يعطي الصورة الأكثر وضوحا

الشكل رقم(1-3) : تطور المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من سنة (2007-2018)

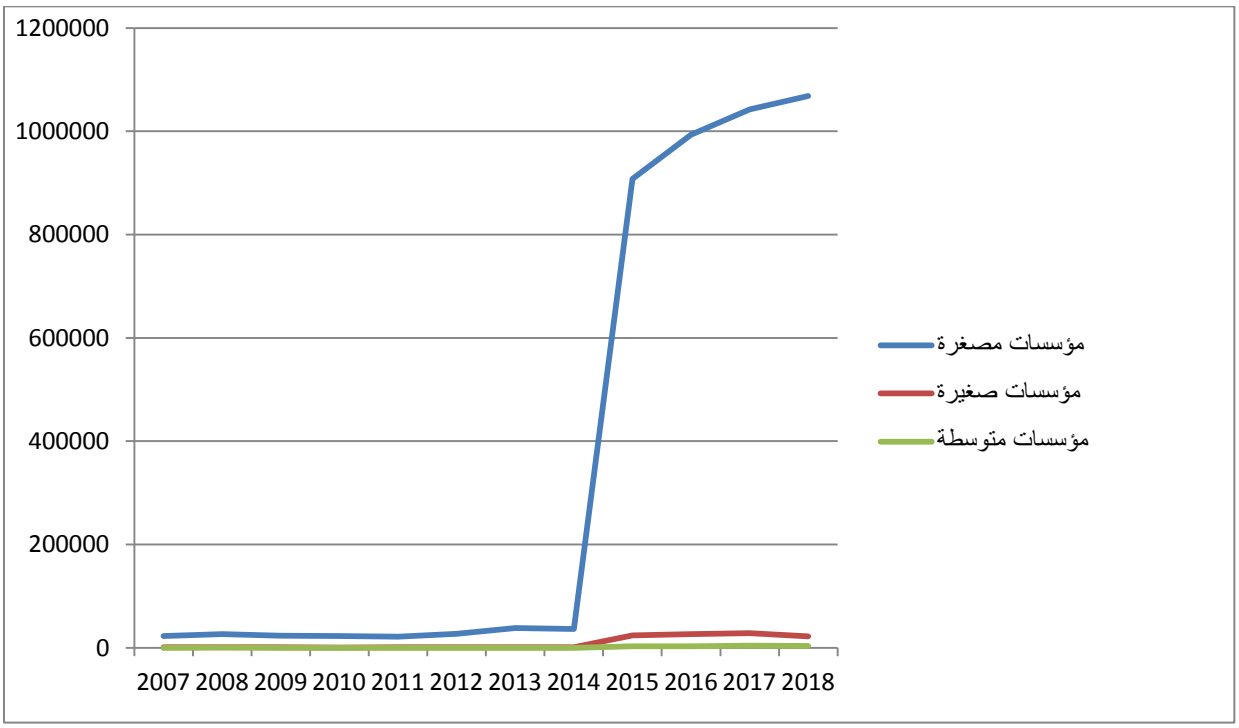

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد علي الجدول رقم (2-2)

من خلال ملاحظتنا للشكل (2-3) نلاحظ أن عدد المؤسسات بدأ في الارتفاع من نصف سنة 2014 إلي سنة 2018 وكانت المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا مرتفعة جدا عن باقي المؤسسات ووصلت إلي**1068027**

مؤسسة ثم تليها المؤسسات الصغيرة المنخفضة التي قدرت ب **21863** مؤسسة و أخيرا المؤسسات المتوسطة المقدرة ب **3280** مؤسسة فقط

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة علي مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، ويختلف هذا التوزيع من قطاع إلي آخر وذلك حسب النشاط الأكثر ممارسة و أهمية بالنسبة للدولة والمجتمع ، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة علي قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال فترة 2003-2018:

جدول رقم(2-3):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط 2003-2018

السنوات	الخدمات	البناء والاشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم
2003	94997	65799	44023	2477	53
2004	102841	72869	46278	2748	713
2005	112644	80716	48785	2947	750
2006	123782	90702	51343	3101	793
2007	135151	100250	54301	3401	843
2008	147582	111978	57352	3599	876
2009	159444	122238	59670	3642	908
2010	172653	129762	61228	3806	1870
2011	186157	135752	63890	4006	1956
2012	204049	142222	67517	4277	2052
2013	228592	150910	73037	4616	2259

2014	251629	159775	78108	5038	2439
2015	277379	168557	83701	5625	2639
2016	302564	174848	89597	6130	2767
2017	316044	179303	94930	6599	2887
2018	332201	182477	97728	6877	2936
المجموع	3147709	2068158	1071488	65488	13073

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رقم 10.8.6.26.24.22.20.18.16.14.12الجزائر 2003-2018.

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، بحيث تتمركز غالبيتها في القطاع الخدماتي وذلك ب 3157290 مؤسسة خلال جميع السنوات ، أي مايقارب نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم يليه قطاع بناء الأشغال العمومية بحوالي 2068158 مؤسسة ، ثم قطاع الصناعة 1071488 ، وفي الأخير نجد قطاع الفلاحة و الصيد البحري وقطاع المحروقات الطاقة والمناجم بقيمة تتراوح من (65488 إلي 13073) مؤسسة

والمنحنى البياني الموالي تبين تطور نسبة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأساسية التي تتمركز بها (الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية) من إجمالي قيمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 3200إلى سنة 2018

شكل رقم (1-4) - تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الخدمات،الصناعة، البناء والأشغال العمومية (2003-2018)

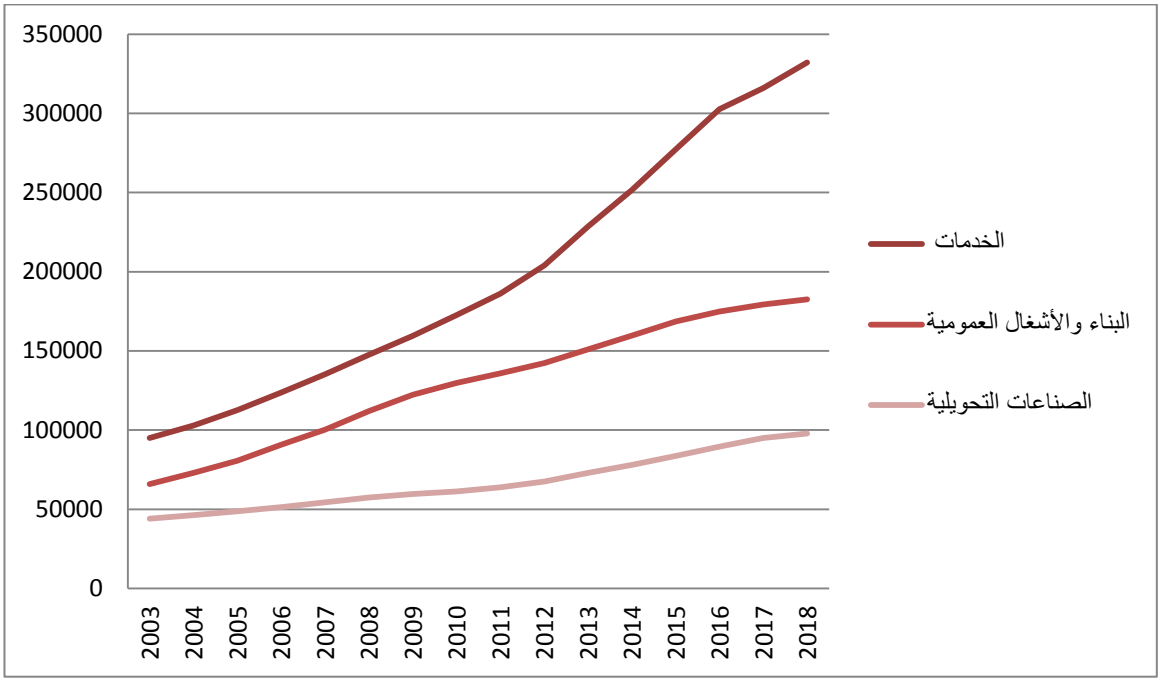

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول رقم (2-3)

نلاحظ من خلال الشكل أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات وهي في زيادة مستمرة من سنة (2003-2018) حيث قدرت ب 3147709 مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا نتيجة زيادة إقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع ، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد تميز بالزيادة من سنة (2003-2018) ولاكن أدنى من قطاع الخدمات وقدر ب 2068158 مؤسسة ، أما قطاع الصناعات التحويلية فهو أيظا في تزايد مستمر في جميع السنوات وقدر ب 1071488 مؤسسة فقط

ثالثا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن

تنتشر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع جهات الوطن ، ولكن تختلف كثافتها من منطقة إلي أخرى ، وذلك حسب الطبيعة المناخية لهذه المناطق و الكثافة السكانية لها و الإمكانيات المتاحة أمام المستثمرين لإنشاء و إقامة المشاريع بها ، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر بمختلف جهات الوطن من بداية سنة 2004 إلي نهاية سنة 2018:

جدول رقم (2-4): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من (2004-2018)

الجهة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2004	138035	65563	21851	225449
2005	149964	72076	23802	245842
2006	163492	80072	26242	269806
2007	177730	87666	28550	293946
2008	193483	96345	31550	321378
2009	205857	105085	34960	345902
2010	219270	112335	37714	369319
2011	232644	119146	39951	391761
2012	248985	128316	42816	419517
2013	316364	102533	40517	459414
2014	344405	108912	43672	496989
2015	373337	118039	46525	537901
2016	400615	125696	49595	575906
2017	424659	133177	51508	609344
2018	432206	136899	53060	628219

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم

26.24.22.20.18.16.14.12.10.8. الجزائر 2004-2018.

تتمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في المنطقة الشمالية من الوطن بنسبة كبيرة تقدر بأكثر من 60% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ، وهذا نظرا لتوفر الشروط المناسبة للعمل والظروف المناخية الجيدة ووفرة جميع الإمكانيات المتاحة بهذه المنطقة والقرب من الهيئات الإدارية ، في حين تقدر نسبة هذه المؤسسات بمنطقة الهضاب العلا بحوالي 30 من إجمالي المؤسسات أي نصف قيمة مؤسسات المنطقة الشمالية ، أما المنطقة الجنوبية من البلاد فتتمركز بها حوالي 10 من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فقط وهذا نظرا للظروف المناخية و الطبيعية وقلة الإمكانيات علي خلاف المناطق الشمالية من البلاد والمنحني البياني الموالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2003 إلي 2018 في جهات الوطن الثلاث:

شكل رقم(1-5) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2003-2018 في الجهات الوطن الثلاث :

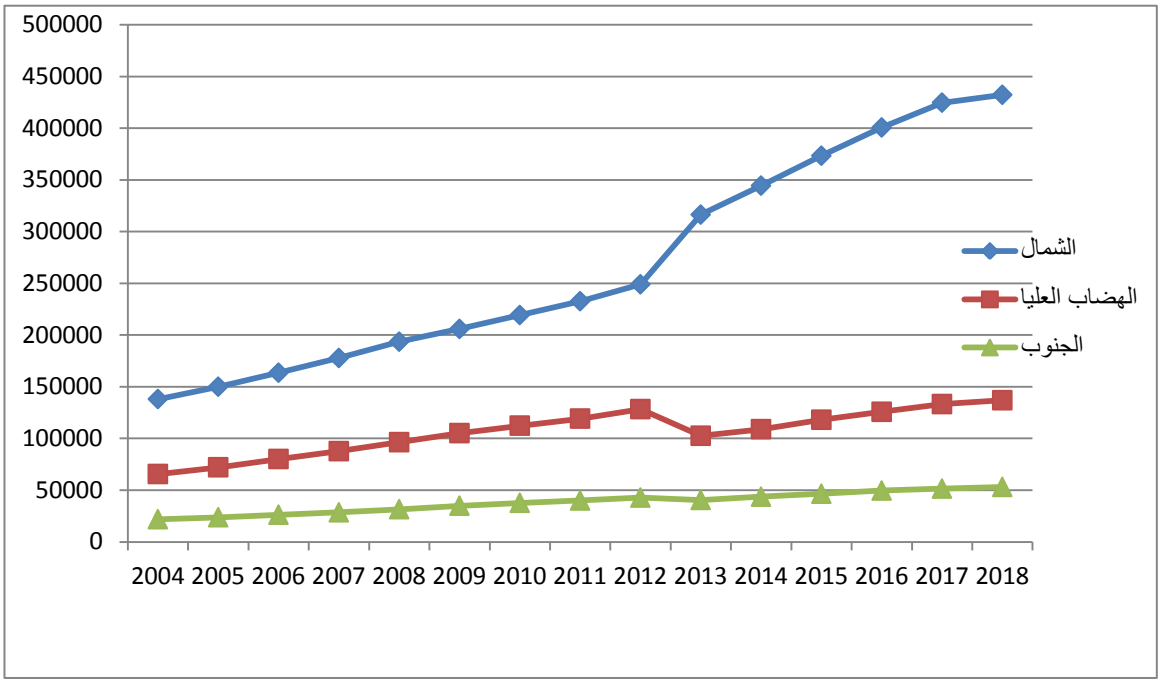

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي معطيات نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 26.24.22.20.18.16.14.12.10.8.6 الجزائر 2003-2018

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في المناطق الشمالية من الوطن بزيادة مستمرة في عددها من بداية 2004 إلي نهاية 2018 وتعتبر هذه الزيادة ثابتة إلي غاية سنة 2012 وهي تتراوح مابين 10000 و 30000 مؤسسة ، باستثناء سنة 2013 والتي شهدت زيادة معتبرة علي خلاف باقي السنوات وتقدر قيمة هذه الزيادة ب 67379 مؤسسة ، كما أن منطقة الهضاب العليا تشهد زيادة مستمرة وثابتة هي أيضا ولكن بنسبة أقل من المنطقة الشمالية والتي تتراوح هذه الزيادة مابين 6000 و 9000 مؤسسة وذلك من سنة 2004 إلي 2018 ، باستثناء سنة 2013 التي شهدت انخفاض مقارنة بسنة 2012 بقيمة تقدر ب 25738 مؤسسة ، وفيما يخص المنطقة الجنوبية من الوطن فهي تحتوي علي أقل عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الخاصة مقارنة بمنطقة الشمال ومنطقة الهضاب العليا ، وتشهد مؤسسات هذه لمنطقة زيادة مستمرة وثابتة ولكن بنسب ضئيلة من 2004 إلي 2018 تتراوح قيمة الزيادة مابين 1000 و 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة ، باستثناء انخفاض يقدر ب 2299 مؤسسة في سنة 2013.

رابعا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة 2003-2018

- **تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول رقم (2-5):تطور عدد لمؤسسات الصغيرة و لمتوسطة بالجزائر ، الفترة 2003 إلي غاية 2018.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2003	288587
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519526
2009	587494
2010	619072
2011	659309
2012	711832

2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

من خلال قراءتنا الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل إلي 288587 مؤسسة عامة لسنة 2003 ليصل إلي 1093170 مؤسسة نهاية عام 2018 ، وهو مايوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (1-6) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 إلي غاية 2018:

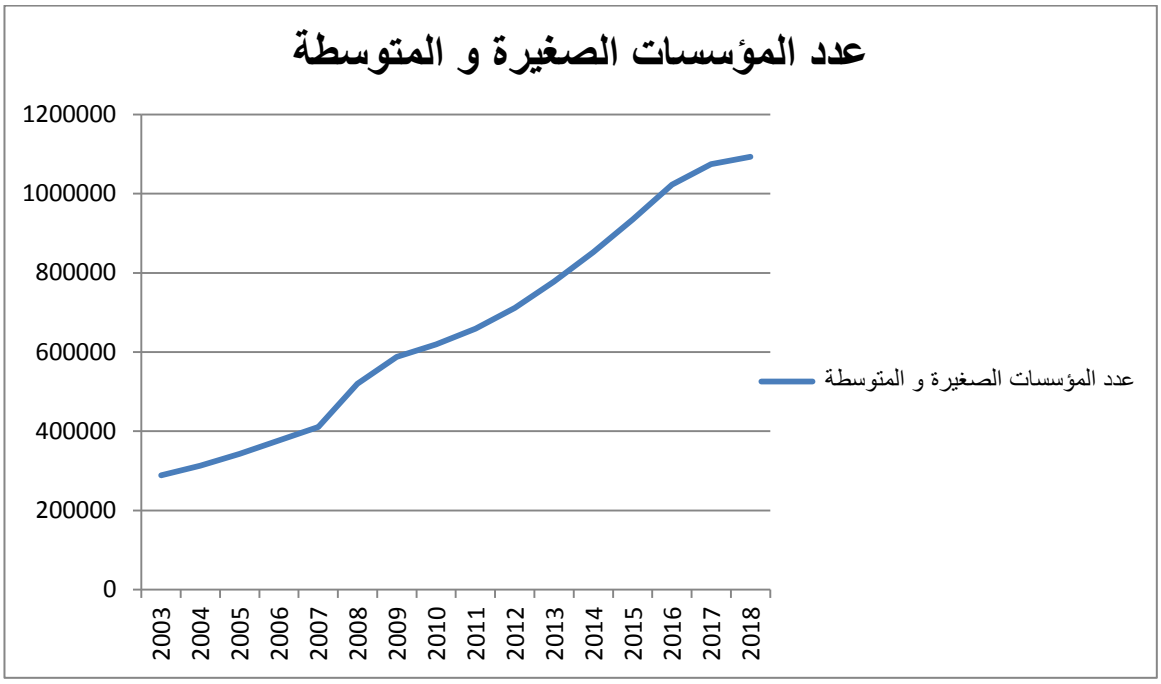

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول رقم (2-5)

نلاحظ من خلال الشكل (1-6) ، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر في جميع السنوات من (2003-2018) ليصل إلي 1093170 مؤسسة نهاية عام 2018.

المبحث الثاني:إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إسمها إلي وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة وبعدها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ثم تم الفصل بينهما لتصبح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولفهم صلب الموضوع سوف نتكلم فيه في المطالب التالية :

المطلب الأول : نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني:الآليات الوطنية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الجزائرية في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلي وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994[1] ، ثم إلي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في سنة 2003، وفي سنة 2010 تم دمج وزارة الصناعة و الترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في وزارة واحدة باسم وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادي الثاني 1431 الموافق ل 28 ماي 2010، وتم فصل قطاع الصناعات التقليدية عن هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

***مهام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

حددت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية2000 المهام التي تتولي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القيام بها في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي[2]:

- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي و الجهوي في مجال المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- تحسين فرص الحصول علي العقار الموجهة إلي نشاطات الإنتاج و الخدمات.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : الهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة و الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 03 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2004 ،ص،28

[2]- **الجريدة الرسمية** ،المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190، المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000،يحدد صلاحيات وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 42 ، ص،02.

الفصل الثاني:الآليات الوطنية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :مشاتل المؤسسات

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية اطر قانونية و تشريعية و تنظيمية الازمة لإنشاء و إقامة حاضنات أعمال علي شكل محاضر ومشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل و قد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات و المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل

1:تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري

تعرف مشاتل المؤسسات علي أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ،تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية وتكون في أحد الأشكال التالية[1]:

أ/المحضنة :وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات

ب/ورشة الربط :هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية

ج/نزل المؤسسات:ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذو النشاطات التي تهتم بميدان البحث

2 :أهداف مشاتل المؤسسات

تهتم مشاتل المؤسسات بتحقيق الأهداف التالية:[2]

- المشاركة في الحركة الاقتصادية ، والعمل علي أن تصبح في المدى المتوسط عاملا إستراتجيات في التطور في أماكن تواجدها.

- تشجيع ظهور المشاريع الجديدة و المبتكرة

[1]- المادة 02 ،**الجريدة الرسمية الجزائرية** ،العدد 13 ،الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص :13 .

[2]- المادة 03، **الجريدة الرسمية الجزائرية** ،من المرسوم التنفيذي رقم 03-78،الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003 ، ص :14.

– ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة .

– العمل علي أن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في مكان تواجدها

3:مهام المشاتل:تتمثل أبرز مهام المشاتل في مايلي :[1]

– استقبال و احتضان و مرافقة المشاريع الحديثة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع.

– تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع التي تناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و احتياجات نشاطات المشروع كما تتولي عملية تسيرها و إيجارها .

–مساعدة المؤسسات علي تجاوز الصعوبات و العراقيل التي تحتاجها .

– وضع الأدوات و التجهيزات المكتبية و الإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة.

ثانيا:مركز التسهيل

تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01–18 ، تنشأ لدي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيئات تسمي "مراكز التسهيل " والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا مساعدة حاملي المشاريع و إعلامهم وتوجيههم و دعمهم و مرافقتهم.

1–تعريفها : وهي "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي " :

2– أهداف مراكز التسهيل

تسعي لتحقيق العديد من الأهداف منها[2]:

[1] – المواد من 05 إلي 08،من المرسوم التنفيذي رقم 03–78 مرجع سابق، ص 14.

[2]– المادة 02،**الجريدة الرسمية الجزائرية** ،الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003،العدد 13،ص 18.

-تطوير النسيج الاقتصادي المحلي و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي الاندماج الاقتصادي الوطني ادولي.

- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها

- خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية و المحلية

- محاولة تثمين البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومختلف مراكز البحث و الشركات و الاستشارية و مؤسسات التكوين ،و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية.

- نشر الأجهزة المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يترتب علي مراكز التسهيل القيام بعدة مهام

3-مهام مراكز التسهيل:

تتولي مراكز التسهيل أداء المهام التالية:[1]

- دراسة الملفات و الإشراف علي متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

- مساعدة المنشئين علي تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء تنفيذ الإجراءات الإدارية

- مراقبة أصحاب المشاريع في ميداني التوين و التسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

- نشر المعلومات حول مختلف الفرص الاستثمارية و الدراسات و القطاعية و الاستراتجيات و الدراسات الخاصة بفروع النشاط.

-دعم و تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات و المساعدة علي نشر التكنولوجيات الحديثة وتقديم الاستشارات في مجال تسير الموارد البشرية و التسويق وكل مايدخل ضمن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1]-المادة 04،**الجريدة الرسمية** ،العدد 13،الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003 ،ص 19.

ثالثا :المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجلس استشاري.

1- تعريفه :" هو مجلس استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين منظومة المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات و السلطات العمومية من جهة أخري ،وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"

2- **مهامه[1]:**

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بشكل دائم و منظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعين و الاقتصاديين بما يسمح بإعداد سياسات و إستراتجيات لتطوير القطاع

- تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة

- جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ،وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و إستراتجيات لتطوير القطاع.

3- الهيئات المشكلة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتشكل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الهيئات التالية:

أ*الجمعية العامة [2]:

تضم علي الأكثر 100 عضو يوزعون علي الجمعيات الوطنية و المنظمات النقابية إضافة إلي خبراء في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختارهم الوزر المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1]- **الجريدة الرسمية** ،المرسوم التنفيذي ،رقم 80/03 ،المتضمن انشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 13،2003،ص :22

[2]-**الجريدة الرسمية**،المادة 08،10 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80 ،مرجع سابق ، ص23.22.

وتكلف الجمعية العامة بمايلي:

-دراسة النظام الداخلي للمجلس و المصادقة عله.

-دراسة برنامج عمل المجلس والمصادقة عليه.

-دراسة حصيلة نشاط المجلس وتقيمها والمصادقة علها.

-دراسة التقرير السنوي و إرساله إلي الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-دراسة كل مسألة يعرضها عليه رئيس المجلس و إعطاء رأيه فيها.

ب*الرئيس[1]:

ينتخب المكتب رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعهدة مدتها 3 سنوات وساعده مكتب.

ويكلف الرئيس القيام بمايلي:

-إدارة أشغال الجمعية العامة و المكتب اللذان يترأسهما

-رئاسة المكتب و توزيع المهام بين أعضائه.

-ضبط جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة و المكتب.

-تقديم مشاريع البرامج وحصيلة نشاطات المجلس إلي الجمعية العامة للمصادقة عليها.

ج*المكتب[2]:

للمجلس مكتب يتكون من عشرة أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة لعهدة مدتها 3 سنوات.

ويكلف المكتب بمايلي:

[1]-المرجع نفسه،المادة 12،15، ص23.

[2]- المرجع نفسه،المادة 16، 23، ص.17

-إعداد مشروع النظام الداخل للمجلس.

-تحضير مشروع برنامج النشاط ومتابعة تنفيذه.

-دراسة مشروع دراسة الميزانية و المصداقية عله قبل عرضه علي السلطة المختصة ، وكذا الحصيلة المالية للمجلس.

-إعداد التقرير السنوي.

-تنسيق نشاطات اللجان الدائمة و اللجان الخاصة و متابعتها .

د*اللجان الدائمة:

يضم المجلس اللجان الدائمة التالية :

-اللجنة المالية الاقتصادية.

-لجنة الاتصال وتحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية.

-لجنة الشراكة وترقية الصادرات.

-لجنة الإستراتجية والدراسة و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث : الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تم إنشاء مجموعة من الهياكل و الآليات التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء علي المشاكل التي يواجهونها في هذا المجال ، ومن أبرز هذه الوكالات سوف نذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج: ANSAJ

تم إنشاء مجموعة من الهياكل و الآليات التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء علي المشاكل التي يواجهونها ي هذا المجال،

ومن أبرز هذه الوكالات : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا :تعريف و نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج

1-النشأة و التأسيس

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشاب لنساج (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 ديسمبر 1996 و المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو 1998،وطبقا لهذا المرسوم تعرف علي أنها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، مرها بالجزائر العاصمة و توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا علي قرار من مجلسها التوجيهي.[1]

2-أهداف و مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

أ/أهداف الوكالة

لوكالة لنساج العديد من الأهداف يمكن ذكرها كالآتي[2]:

-إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق تقديم النصائح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية

- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك.

- التخفيض من مشكلة البطالة.

- التعزيز و الاستغلال الأمثل للقدرات الاجتماعية .

[1]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 10 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل08 سبتمبر1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 52 ، ص ،12.

[2] -http://www.dipmepi-biska.com/page.aspxpage 41 2016/04/15

ب/ مهام الوكالة [1]:

-تقديم الاستشارة والمساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

-توضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ي مسار التركيب الآلي وتعبئة القروض.

- إتاحة المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.

- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع و المتعلقة بالتسيير المالي و تعبئة القروض.

-إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع و استغلالها

ويسير الوكالة مجلس توجيه ، ويديرها المدير العام وتزويد بمجلس للمراقبة:

1-مجلس التوجيه:بقرار يعين الوزير المكل بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه ، وتتخذ قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين[2]

2-**المدير العام:** يعين المدير بمرسوم تنفيذي بناءا علي اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل ، ويحرص المدير علي إنجاز الأهداف المسندة للوكالة وتنفيذ قرارات مجلس التوجيه [3]

3-لجنة المراقبة : تتكون لجنة المراقبة من 03 أعضاء يتم تعينهم من قبل مجلس التوجيه ، و تكلف اللجنة بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه[4]

3- مصادر الموارد المالية للوكالة :

-تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

---

[1]- صالح صالحي ،**أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة و المتوسطة في لاقتصاد الجزائري** ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2004/03 ص :32-33.

[2]- **الجريدة الرسمية** ، المادة10 ، المرسوم التنفيذي رقم 296-96 مرجع سابق، ص12 و 13.

[3]- **الجريدة الرسمية** ،المادة 21 ، 22 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، مرجع سابق ، ص، 15.

[4]- المرجع نفسه ، المادة 27 ص ،16.

-حاصل استثمارات الأموال المحتملة

-الهبات و الوصايا

-المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية الدولية بعد ترخيص السلطات المعنية

4-التركيبة التمويلية :تستند الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب علي تركيبتين ماليتين :

-التمويل الثنائي : يتكون من رأس المال في هذه التركيبة من المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع ، وقرض بدون فائدة مقدم من الوكالة ، وتنقسم هذه التركيبة إلي مستويين كالآتي :

جدول رقم(3-1): صيغة التمويل الثنائي ي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
أقل من أو يساوي 5.000.000 دج	71	29
مابين 5.000.001 دج إلي 10.000.000 دج	72	28

Source: http://www.ansej.dz/ar/article/prets-octroyes.2016/04/15

في المستوي الأول يستفيد صاحب المشروع من إعانات مالية متمثلة في قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة بنسبة 29 %بالنسبة للاستثمار الذي تكون قيمته المالية أقل من أو يساوي 5.000.000 دج ، و 28 %بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته مابين 5000001 دج و 10000000 دج .

-**التمويل الثلاثي** : يتكون رأي المال ي التركيبة الثلاثية من المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة مقدم من الوكالة ، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من الفوائد ، وترتبط هذه التغطية بطبيعة النشاط وموقعه ، ويتم ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة ، وتنقسم هذه التركيبة إلي مستويين كالآتي :

جدول رقم (3-2): صيغة التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
أقل من أو يساوي 5.000.000 دج	10%	%29	70%
مابين 5.000.001 دج إلي 10.000.000 دج	%02	28%	%70

Source: http://www.ansej.dz/ar/article/prets-octroyes.2016/04/15

في هذه الحالة يستفيد صاحب المشروع من نوعين من الإعانات والتي يمكن ان تعتبر إعانات مالية مباشرة و المتمثلة في القروض بدون فائدة والتي تقدر قيمتها ب 29 % بالنسبة للاستثمار الذي تكون قيمة المالية أقل من أو يساوي 5000000 دج ، و 28 % بالنسبة للاستثمار الذي تتراوح قيمته مابين 5000001 دج و 10000000 دج، بالإضافة إلي إعانات مالية غير مباشرة تتمثل في تخفيض نسب الفائدة علي القروض البنكية التي تقدر ب 70 %، بحيث تقوم الوكالة بالمساهمة في دفع جزء من هذه الفوائد.

5: أشكال وكالة لنساج

أشكال الاستثمار لدي الوكالة:

يتعلق جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار :

أ-**استثمار الإنشاء**:يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف أصحاب المشاريع المؤهلين .

ب - **استثمار التوسيع**:يتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد الاستيفاء مرحلة الاستغلال الاستثمار الإنشاء.

6 : الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من مجموعة من الامتيازات الجبائية علي مراحل [1]

أ:مرحلة الإنجاز المشروع : وتتمثل في :

-الإعفاء من الرسم علي القيمة المضافة لشراء التجهيزات ، والحصول علي الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

-تطبيق معدل منخفض من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار بمعدل 5 بالمئة

-الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية علي المقتنيات العقارية

-الإعفاء من حقوق التسجيل علي عقود تأسيس المؤسسات المصغرة

ب:مرحلة استغلال المشروع : يستفيد المستثمر لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من :

-الإعفاء الكلي من الضريبة علي أرباح الشركات ، الضريبة علي الدخل الإجمالي و الرسم علي النشاط المهني.

-تمديد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال علي الأقل لمدة غير محددة .

-الإعفاء من الرسم العقاري علي البنايات و إضافات البنايات 70 %خلال السنة الأولي من الضرائب ، 50 %خلال السنة الثانية من الضرائب ، و 25 %الثالثة

خامسا : حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلي غاية السداسي الأول 2016

الجدول رقم(3-3): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

[1] -http: // www.anseje.rg.dz2016/12/30

	الزراعة والصيد البحري	الحرف	البناء والأشغال العمومية	الصناعة والصيانة	المهن الحرة	الخدمات
منذ التأسيس في 2010/12/31	15171	21979	9818	10807	3648	79080
2011	3686	3559	3672	2118	569	29228
2012	6705	5438	4375	3301	826	45167
2013	8225	4900	4347	3333	1042	21192
2014	10487	4255	5106	6614	1450	12944
2015	6862	2170	3838	4913	1205	4688
2016	3479	320	1672	2720	716	2355
منذ التأسيس في 2016/12/31	54615	42621	32828	33806	9456	194654
المجموع	109230	85242	65656	67612	18912	214119

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ عبر الموقع ds.ansej@gmail.com

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، بحيث تتمركز غالبيتها في القطاع الخدماتي وذلك ب 214119 مشروع خلال جميع السنوات ، أي مايقارب نصف العدد الإجمالي للمشاريع الممولة حسب قطاع النشاط ، ثم يليه قطاع الزراعة و الصيد البحري بحوالي 109230 مشروع ، ثم قطاع الحرف ب 85242 مشروع ، وفي الأخير نجد البناء والأشغال العمومية و الصناعة و المهن الحرة تتراوح من (67612 إلي 18912) مشروع

والمنحنى البياني الموالي تبين تطور تعداد المشاريع الممولة في القطاعات الأساسية التي تتمركز بها (الخدماتي ، الزراعة والصيد البحري ، المهن الحرة) خلال سنة (2010-2016)

الشكل رقم (2-1) : تطور تعداد المشاريع الممولة في القطاعات الأساسية التي تتمركز بها (الخدماتي ، الزراعة والصيد البحري ، المهن الحرة) خلال سنة (2010-2016)

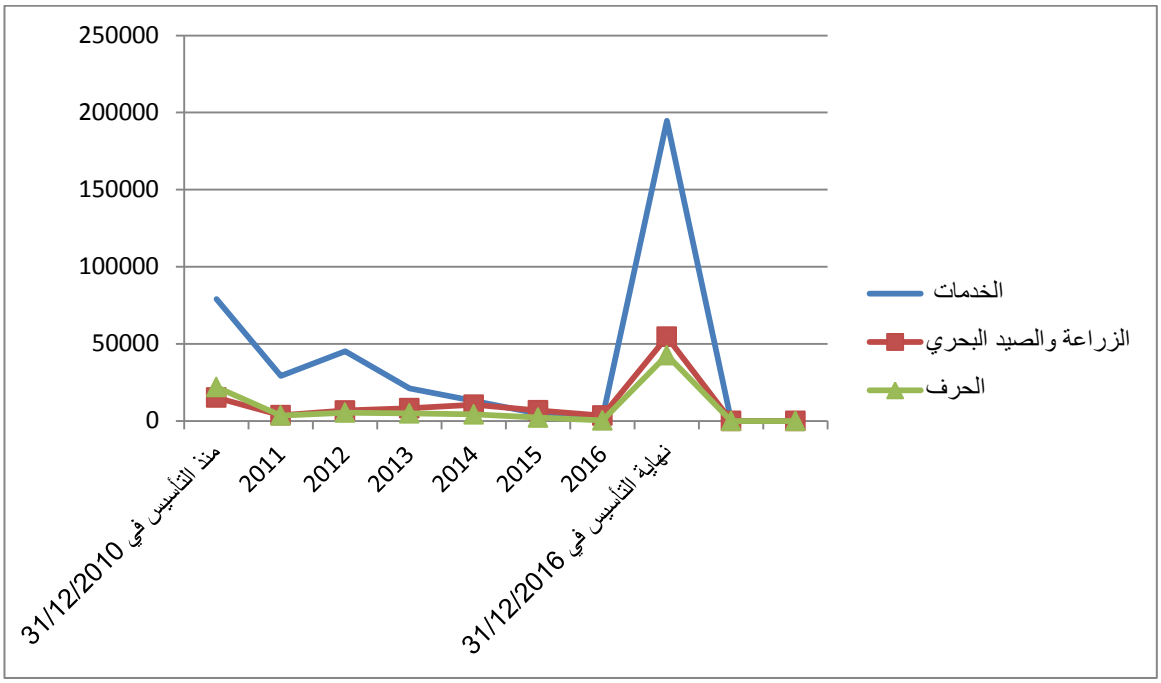

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد علي الجدول رقم (3-3)

نلاحظ من خلال الشكل أن المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط تتمركز بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات وهي في زيادة مستمرة من سنة (2010-2016) حيث قدرت ب 214119 مشروع وهذا نتيجة زيادة إقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع ، أما قطاع الزراعة والصيد البحري فقد تميز بالزيادة من سنة (2010-2016) ولاكن أدنى من قطاع الخدمات وقدر ب 109230 مشروع ، أما قطاع الحرف فهو أيظا في تزايد مستمر في جميع السنوات وقدر ب 85242 مشروع فقط وهو أدني قطاع .

الجدول رقم(3-4):المشاريع الممولة حسب قطاع التكنولوجيا

	مجموع المشاريع الممولة	المشاريع الممولة التكنولوجيا	النسبة %
2010/12/ 31	140503	6858	%5
2011	42832	451	1%
2012	65812	616	%1
2013	43039	591	1%
2014	40856	750	%2
2015	23676	655	3%
2016	11262	628	%6
2016/12/31	367980	10549	3%

المصدر5 :الوكالةّ الوطنيةّ لدعم وتشغيلّ الشباب ANSEJعبر **الموقع ds.ansej@gmail.com**

نلاحظ من خلال الجدول زيادة حصة المشاريع الممولة في هذا القطاع بنسبة 2% في سنة 2014 المقدرة ب 40856 مشروع و 3 % في سنة 2015 ، المقدرة ب 23676 و 6 % في سنة 2016 المقدرة ب 11262 مشروع وفي نهاية السنة اصبحت تقدر ب 367980 مشروع

الجدول رقم (3-5): المشاريع الممولة حسب مستوي التعليم

	التكوين المهني	%	جامعي	%	مجموع المشاريع الممولة
منذالتأسيس 2010/12/31	33561	24	14747	10	140503
2011	6920	16	2906	7	42832
2012	10469	16	3371	5	65812
2013	10675	25	2964	7	43039

2014	13737	34	3539	9	40856
2015	11979	51	3024	13	23676
2016	7451	66	2001	18	11262
منذ التأسيس 2016/12/31	94792	26	32552	9	367980

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJعبر **الموقع ds.ansej@gmail.com**

-نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع المشاريع الممولة علي مستوي التكوين المهني من 34 % في سنة 2014 و 51 %في سنة 2015 و 66% في سنة 2016.

- إرتفاع المشاريع الممولة علي مستوي الجامعي بنسبة 9 % في سنة 2014 ، وبنسبة 13 %في سنة 2015 و 18% في سنة 2016

الجدول رقم (3-6) : المشاريع الممولة للنساء

	مجموع المشاريع الممولة للنساء	مجموع المشاريع المغلقة	النسبة
2010/12/31	140503	18375	13
2011	42832	2951	7
2012	65812	4477	7
2013	43039	3526	8
2014	40856	3665	9
2015	23676	2645	11
2016	11262	1550	14
2016/12/31	367980	37189	10

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJعبر **الموقع** ds.ansej@gmail.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه : ارتفاع المشاريع الممولة لنساء في سنة 2014 بنسبة 9% وفي سنة 2015 بنسبة 11 وفي سنة 2016 بنسبة 14 لاكن في نهاية سنة 2016 انخفضت المشاريع الممولة لنساء بنسبة 10 %

المطلب الثاني :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أولا:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية و تطوير الاستثمار كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار APSI والتي تتمكن من تحقيق الأهداف التي تنشأ من أجلها ، وذلك وفقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ، وتتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل علي مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، حيث تركز علي تقييم المشاريع و دراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو بالرفض ، إلي أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بموجب المادة 06 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الأول الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و "هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية علي مستوي الوطن و تخول الوكالة القيام لجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل

-إنشاء مؤسسات جديدة

- توسع قدرات الإنتاج

- إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات

- المساهمة في رأسمال الشركة .

-المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

* ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسم الجمركية المفروضة علي التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم علي القيمة المضافة المفروضة علي السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[1].

ثانيا :مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار علي دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة فقط ولا علي الاستثمارات المحلية، بل يشمل كل أنواع الاستثمارات ،ولهذا نجد لهذه الوكالة عدة مهام يمكن حصرها فيما يلي [2]:

- تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة وتنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار .
- المساهمة في تنمية و ترقية الفضاءات و الأشكال الجديدة للاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني [3].

ثالثا :الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأتها لغرض تسهيل مهامها ، و تتمثل ي:

[1]– علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية** ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 10 سنة 2010 ص:182.

[2]– المادة الثالثة ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001 ،ص:8

[3]– المادة الخامسة ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 55 الصادر تاريخ 26 سبتمبر 2001، ص :9

***المجلس ا وطني للاستثمار** ويكلف المجلس للقيام بالمهام التالية[1]:

-تطوير الاستثمار وأولوياتها .

-اقتراح تدابير لمحفزة للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة

-يفصل في المزايا اممنوحة للاستثمارات.

-يشجع علي استحداث مؤسسات و أدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويرها.

-يقترح علي الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

***الشباك الوحيد** : ينشأ علي مستوي الهيكل اللام ركزي للوكالة ويضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار وهو يأهل قانونيا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات ، ويتأكد بالاتصال مع الهيئات و الإدارات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات ، و إنجاز المشاريع و يسهر علي تنفيذ الإجراءات المتخذة[2].

***صندوق دعم الاستثمار** : عبارة عن تخصيص خاص موجه لتمويل التكتل بمساهمة الدولة في كلفة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات ، لاسيما النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار[3]

رابعا:حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثما ANDI حسب النوع الاستثمار

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التسهيلات و الامتيازات لأصحاب المؤسسات الاستثمارية المحلة و اصحاب الاستثمارات الأجنبية و الجدول المالي يوضح مدي مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلي نهاية سنة 2018:

[1]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 19 ، المرسوم التنفيذي 93-12 ، مرجع سابق ، ص ،7

[2]-المرجع نفسه، المادة 23-25 ،ص، 08

[3]-المرجع نفسه ، المادة 28 ، ص ،08.

جدول رقم 4-1:حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النوع الاستثمار ANDI 2018

نوع الاستثمار	عدد المؤسسات	%	القيمة المالية (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمارات الأجنبية	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

http://www.andi-dz/index.php/ar/bilan-des-investissement 2018 ديسمبر30:

الشكل رقم(3-1): حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النوع الاستثمار ANDI 2018

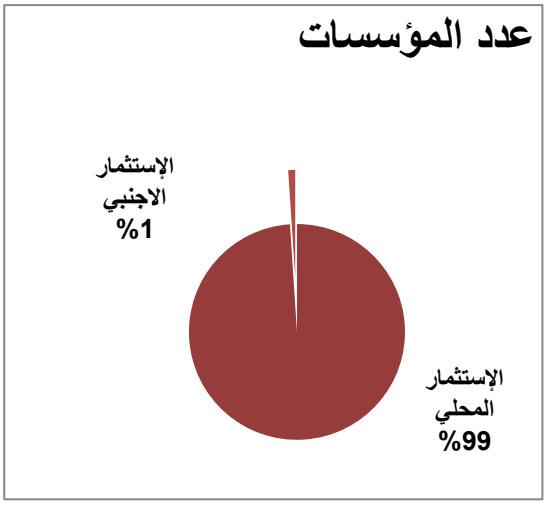

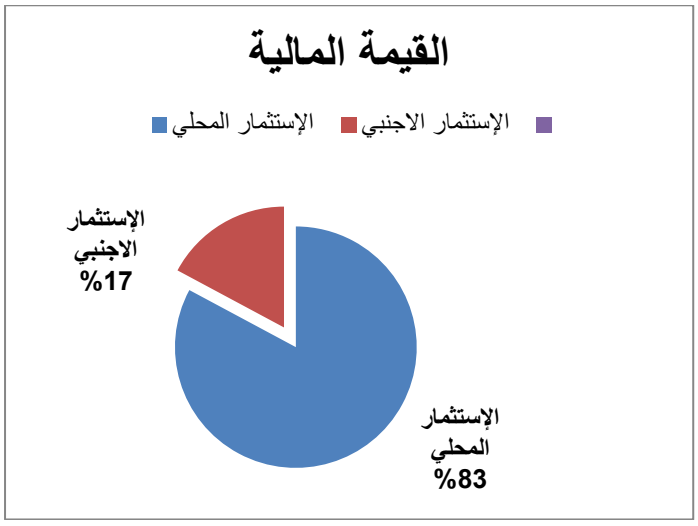

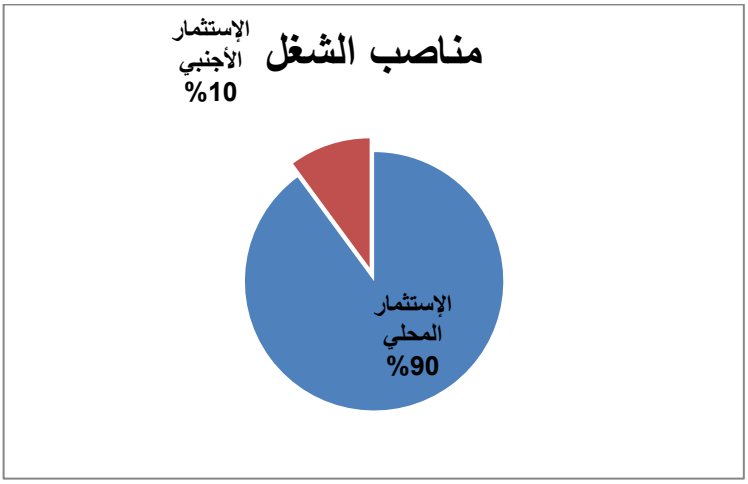

يقدر عدد الاستثمارات المحلية المستفادة من دعم الوكالة لتطوير الاستثمار بتقريب 99% من إجمالي قيمة الاستثمارات بقيمة مالية تقدر ب 11780833 مليون دج بنسبة 82 % من القيمة المالية الإجمالية ، وعملت هذه الاستثمارات علي استحداث 1098011 منصب شغل في حين كانت قيمة الدعم الموجه للاستثمارات الشراكة تمثل نسبة 17% (2519831 مليون دج) وعددها وصل إلي 901 استثمار وعدد مناصب الشغل المستحدثة من خلالها يقدر ب 133583 منصب وهذا من بداية نشاط الوكالة إلي غاية نهاية سنة 2018

الجدول رقم(4-2):حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI حسب قطاع النشاط :

توجه الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار دعمها إلي كافة قطاعات النشاط ، و الجدول الموالي يوضح حصيلة الدعم المقدم من بداية نشاطها إلي نهاية سنة 2018:

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات	%	القيمة المالية مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء و الأشغال العمومية	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11

النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الإتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI

وصلت الحصيلة المالية المقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منذ بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018 إلي 14300664 مليون دج مقدمة إلي 63235 مؤسسة والتي عملت علي توير 1231594 منصب عمل موزعة علي مختلف القطاعات.

والدائرة النسبية الموالية توضح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفادة من دعم الوكالة علي مختلف القطاعات منذ بداية نشاطها:

الشكل رقم(3-2): حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط 2002-2018

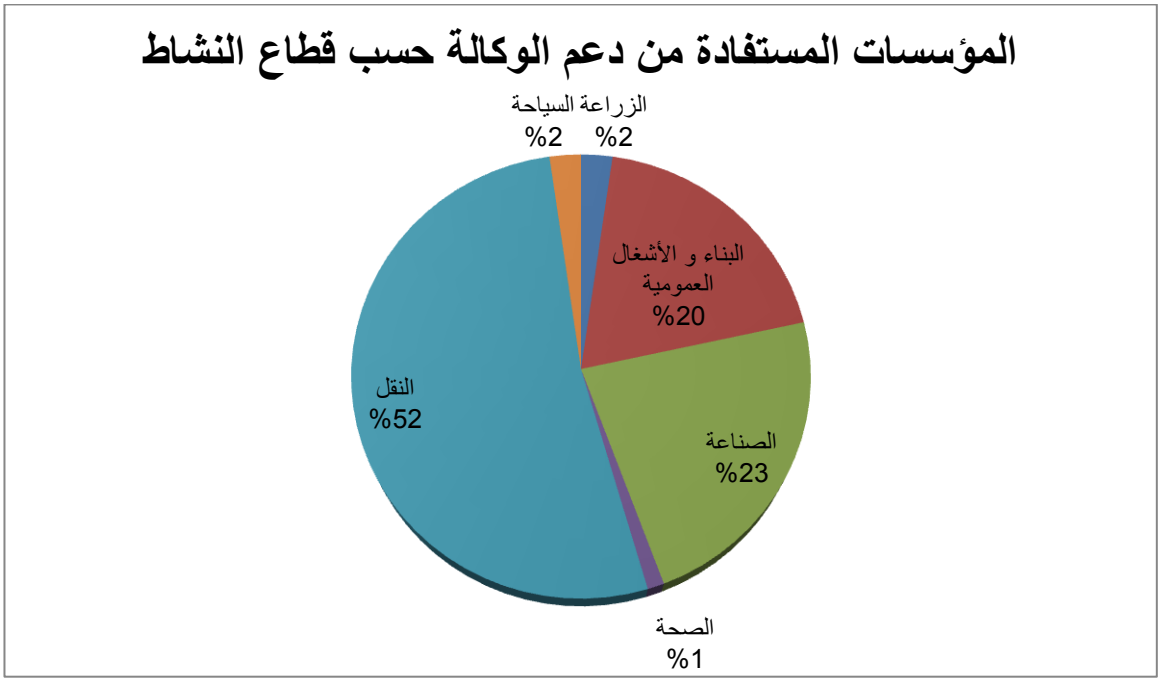

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد علي معطيات الجدول رق(3-2)

تتمركز أغلبية الامتيازات و التسهيلات و الدعم الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بنسبة أكثر من 46 % من إجمالي المؤسسات الاستثمارية المصرح بها، بقيمة مالية تقدر ب 1164966 مليون دج ، حيث توفر هذه المؤسسات الاستثمارية مانسبته 12% من مناصب الشغل من إجمالي ماتقدمه المؤسسات ، ي حين كانت نسبة المؤسسات المستفادة ي قطاع البناء و الأشغال العمومية 17% (11031) مؤسسة و التي توفر نسبة 19% من المناصب الإجمالية للشغل ، أما الصناعة فنسبة الإستفادتها 20 % من دعم الوكالة 12698 مؤسسة ، ثم يأتي قطاع الخدمات ل 10%وباقي القطاعات الأخرى الزراعة و الصحة و الاتصالات ، السياحة فكانت نسبة المؤسسات المستفيدة من الدعم تتراوح مابين 0.01 إلي 2.%

الجدول رقم(4-3):حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب القطاع القانوني:

الحالة القانونية	عدد المؤسسات	%	القيمة المالية مليون دج	%	منصب شغل	%
الخاص	61926	98.8%	8570379	%88.2	1050246	%94.5
العمومي	1197	%1.1	4518781	10.7%	13191	4.9%
المختلط	112	%0.1	1211505	%1	49434	%0.7
المجموع	63235	100%	14300664	0%10	1231594	%100

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص إلي 61926 مؤسسة بنسبة 98.8% وهو أكبر عدد يشهده من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم يليه قطاع العمومي ب 1197 بنسبة 1.1 %مؤسسة و القطاع الخاص الذي قدر ب 112 مؤسسة فقط ونسبته منعدمة 0.1 % وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI: تم حذفها ولم تصبح موجودة

المطلب الرابع :وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

أولا:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 3 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996 والذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي ، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و الإدارية ، ويكون مقرها في مدينة الجزائر ، ويمكن إنشاء أي فرع جهوي بقرار من

مجلسها التوجيهي ، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع نشاطها الوزير الحكومة و يتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل و الحماية الاجتماعية.[1]

ثانيا:- مهام وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

تعمل الوكالة عل القيام بما يلي[2] :

-الترقية و الانتقاء و الاختيار و التمويل الجزئي أو الكلي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة لفائدة الفئات المحتاجة ، وكل مشروع أشغال أو خدمات ذات منفعة اقتصادية و اجتماعية أكيدة تستعمل يد عاملة كثيفة ، وتعمل عل تنمية المؤسسات الصغرى.

-البحث و جمع المساعدات المالية و التبرعات و الإعانات من أي نوع (وطنية أو دولية أو متعددة الجوانب) لأداء موضوعها الاجتماعي.

ويشمل تنظيم الوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية ، وكذا أجهزة اتخاذ القرار و التنفيذ و المراقبة الآتية :

-**مجلس توجيهي** : مكون من عشرة أعضاء منهم أربعة أعضاء من الحركة الجمعية.

-**لجنة المراقبة** : منبثقة من مجلس التوجيه ، مكونة من ثلاثة أعضاء من بينهم عضو واحد من الحركة الجمعية.

-**مدير عام:** يتمتع بالسلطات الضرورية للتصرف في كل الظروف باسم ولحساب الوكالة في إطار قانونها الأساسي.

[1]-**الجريدة الرسمية** ،المادة 1-5، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 3 صفر 1417 الموافق ل 19 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحددها القانون الأساسي ، العدد 40 ، ص ، 18.

[2]-المرجع نفسه،المادة 6،7،ص،19.

*وحتى تقوم الوكالة بمهامها فإنها تعتمد علي شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية ، إضافة إلي اعتمادها علي مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذا البلديات.

ثالثا:مصادر الموارد المالية للوكالة:

-إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية و الهبات و الوصايا أو القروض التي تمنحها الجماعات الوطنية أو المحلية العمومية أو الخاصة ، الأجنبية

-نتائج توظيف الخزينة

-النتائج المختلفة و القيم المضافة التابعة لنشاطها.

المطلب السابع:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME) :بغية الصعوبات و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 والتي أسندت لها المهام التالية[1]:

- إنجاز دراسات حول الفروع و توفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-وضع إستراتجية قطاعية لتطوير و تنمية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

- ترقية الخبرة و المشاورة و النصح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسينها وتحديثها لطرق الإنتاج .

-منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد إدماجها في دينامكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التّأثير الإيجابي الفعال علي الجان التنظيمي وكذا التقني و التكنولوجي.

[1]- قوريش نصيرة،**آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة شلف ، 18/17 أفريل 2006، ص:06

المطلب السادس :الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM:

أولا:

كانت أول بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر في جويلية 1999 بظهور برنامج يتمم ويدعم مسار مكافحة البطالة للبرنامج الذي ظهر في سنة 1996 والموجه إلي فئات متنوعة من طالبي الشغل في إطار معالجة البطالة ، ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر والمخصص لاقتناء عتاد بسيط بمعدل فائدة 2 % ويتم تسديده علي مرحلة قصيرة . وقد شرعت الدولة في تطبيق هذا البرنامج في جويلية 1999 عبر كامل التراب الوطني ، وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة و الفقر في المجتمع.[1]

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية و البنوك للمستثمرين ،وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية ، ويكون مقرها بالجزائر العاصمة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي الوزير المكل بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[2]

وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل الإشراف العملي عليها ، و يسير الوكالة مجلس توجيه و لجنة مراقبة و يديرها مدير عام وهي تهتم ب[3] :

-إدارة وتسير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50000 دج ولا يزيد عن4000000 دج.

---

[1]- عون الله سعاد ، عزيزو راشدة ، **القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة علي إنشاء المؤسسات**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولتية :آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر " فرص وتحديدات"،جامعة محمد خيضرالجزائر،بسكرة ،3-4-5 ماي 2011، ص،02.

[2]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 01-04 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 06، ص، 08.

[3]- غياط شريف ،بوقموم محمد ، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية** ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،18/17 أفريل 2006، ص :5

-تسديد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات.

- إقامة العلاقات المالية مع البنوك و المؤسسات المالية من اجل توفير التمويل المناسب للمشاريع .

- إبرام اتفاقيات مع الهيئات و المؤسسات من أجل الإعلانات للمستفيدين من القروض المصغرة.

- تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط .

-تقديم القروض بدون فوائد و الاستشارات و الإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

ثانيا :مهام الوكالة الوطنية ANGEM:

تتمثل أهم المهام التي تتولي الوكالة القيام بها في[1] :

-تسير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين و التشريعات المعمول بها

-دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ،لاسيما يما يتعلق بتمويل مشاريعهم

-إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة

-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص علي احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدي المؤسسات و الهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

-الحفاظ علي العلاقة المستمرة مع البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، تنفيذ و استغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

ثالثا:أهداف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM[2]:

[1]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 08-23، المرسوم التنفيذي رقم04-14 ، مرجع سابق، ص 09-11

[2] -http //www.angem.dz/ar/aticle/objectifs-et-missions/20/07/2016.

-المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية و الريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف و المهن ، ولاسيما الفئات التسوية.

-رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية و الثقافية، من السلع و الخدمات ، المولدة للمداخيل و العمالة.

- تنمية روح المقاولتية ، لتحل محل الإشكالية ، بالتالي تساعد علي الإدماج الاجتماعي و التنمية الفردية للأشخاص.

- دعم و توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم ، خاصة فيما يتعلق بمرحلة تمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال

-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين من القرض مع حرصهم علي احترام الاتفاقيات و العقود التي تربطهم مع الوكالة

حصيلة صندوق ضمان القروض ANGEM

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة و الفقر في المجتمع من خلال منع السلف بدون فائدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغيت اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية ، ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة وتقديم الاستشارات لهذه المؤسسات ، وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها منذ نشأتها ، وكانت حصيلة الوكالة إلي غاية 31 ديسمبر 2018. كالآتي :

1: توزيع القروض الممنوحة من الوكالة لتسير القرض المصغر حسب التمويل :

تقدم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سلف بدوف فائدة منها ماهو موجه لعملية شراء المواد الأولية و المعدات التجهيز ومنها ماهو موجه لعملية إنطلاق و إنشاء المشاريع

جديدة ، والجدول الموالي يبين توزيع هذه السلف حسب برنامج التمويل الموجه إليه منذ بداية النشاط الوكالة إلي غاية نهاية سنة 2018.

الجدول رقم(5-1): القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من الوكالة الوطنية لتسير قرض المصغر ANGEM 2018 :

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %	مناصب الشغل
السلف بدون فائدة لشراء مواد أولية	793918	%90.47	1177691
السلف بدون فائدة لإنشاء مشروع	83608	9.53%	126177
المجموع	877526	100%	1303868

المصدر : نشرية المعلومات إحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 26 الجزائر 2018

نلاحظ من خلال الجدول أنه يقدر عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر منذ بداية النشاط و إلي نهاية سنة 2018 ب 877526 قرض ومنصب شغل يقدر ب 1303868 ، ومعظم هذه القروض المقدمة للمستثمرين توجه نحو شراء العتاد و المواد الأولية وذلك بحوالي 90% من إجمالي القروض الممنوحة وعددها 793918 قرض ، في حين كانت نسبة القروض الموجهة لإنشاء المؤسسات و الاستثمارات تقدر بحوالي 9 % فقط من إجمالي القروض الممنوحة وعددها 83608 قرض.

2-توزيع القروض الممنوحة من الوكالة لتسير القرض المصغر ANGEM حسب القطاعات النشاط

وصل عدد إجمالي للقروض (السلف) بدون فوائد ممنوحة من الوكالة لتسير القرض المصغر من 2005 إلي نهاية سنة 2018 إلي 526877 قرض وهي موزعة علي قطاعات النشاط التالية كمايلي :

جدول رقم(5-2): القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب قطاعات النشاط (2005-2018)

قطاعات النشاط	عدد القروض الممنوحة	%
الفلاحة	120630	13.75%
الصناعة الصغيرة	345701	39.39%
البناء والأشغال العمومية	75141	8.56%
الخدمات	176702	20.14%
الصناعة التقليدية	154705	17.63%
التجارة	3827	0.44%
الصيد البحري	820	0.009%
المجموع	526877	100%

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 26 الجزائر 2018.

يعد القطاع الصناعي و الخدماتي ولاسيما الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري من القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ، من خلال المعطيات نجد ان القروض الممنوحة من قبل الوكالة توجه بنسبة

الي صناعات الصغيرة و الصناعات التقليدية (39.39+17.63) بقيمة تقدر ب 500406 قرض كليهما من العدد الإجمالي% 57.02

،كما أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 20 من المساعدات ودعم الوكالة ، يليه قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 13.84 والبناء و الأشغال العمومية 8 ، أما قطاع التجارة نسبة استفادته من هذه القروض كانت ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات بنسبة أقل 1

3-توزيع القروض من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية

-يستفيد من دعم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر كافة الشرائح العمرية الأكبر من 18 سنة دون إستثناء ، و **الجدول رقم (5-3):الموالي يوضح توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الشرائح العمرية من بداية نشاطها الي نهاية سنة 2018:**

الشريحة العمرية	العدد	النسبة
18-29 سنة	316979	36.12%
30-39 سنة	275331	31.38%
40-49سنة	160167	18.25%
50-59 سنة	90218	10.28%
60سنة فما فوق	34831	3.97%
المجموع	877526	100%

Source: http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes.2018/12/31

ويمكن توضيح معطيات الجدول و توزيع القروض البنكية علي مختلف الشرائح العمرية أكثر من خلال الأعمدة البيانية التالية

الشكل رقم(4-1):القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية 2018

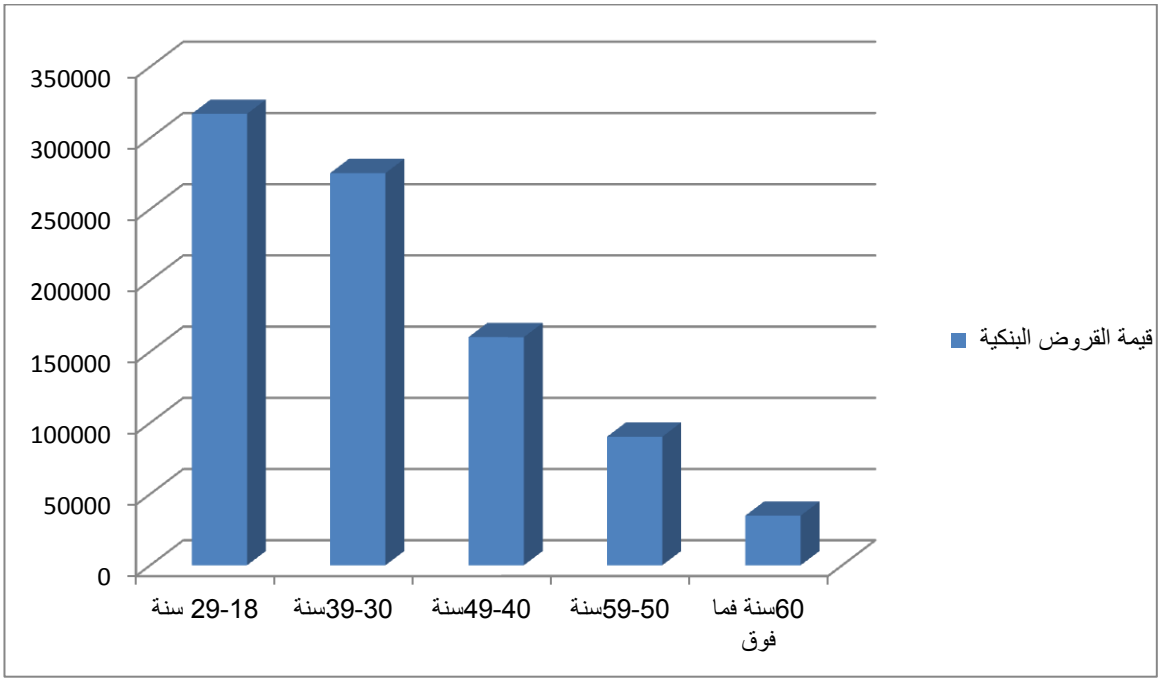

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (4-3)

نلاحظ من خلال الشكل انه يعطي الأولوية لفئة الشباب العاطل عن العمل ، ويتبين أن الفئة المقبلة الإستفادة من إعانات الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر هي التي يتراوح عمرها مابين 18 و29 سنة وذلك بنسبة 36% بقيمة 316979 قرض وهي الفئة الشبابية المقبلة أكثر علي العمل وبازدياد شريحة العمر ينقص عدد القروض و الإعانات المستفاد منها هؤلاء الأشخاص فالشريحة الثانية و المتراوحة بين 30و39سنة إستفادة بنسبة % 31 والفئة الثالثة المتراوحة مابين 40-49سنة استفادت بحوالي % 18

5-توزيع القروض المنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر موزعة حسب الجنس من 2005-2018

يوضح الجدول الموالي حصيلة القروض الممنوحة من الوكالة لتسير القرض المصغر موزعة حسب الجنس :

الجدول رقم (5-4):توزيع القروض المنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر موزعة حسب الجنس من 2005-2018

الجنس	عدد القروض	%
نساء	555842	63.34%
رجال	321684	36.66%
المجموع	877526	100%

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،رقم 26 ، الجزائر ، 2018.

يوجه الجزء الأكبر من القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر إلي فئة النساء بنسبة تقدر ب 63

(555842 قرض) وذلك لما يعطيه برناج القرض المصغر من اولوية للنساء الماكثات في البيت ، أما فئة الرجال قط وصلت نسبة القروض التي تحصلو عليها ب 36 (321684 قرض) من قيمة الإجمالية للسلف .

ويمكن توضيح هذا أكثر من خلال الدائرة النسبية التالية

الشكل رقم(4-2) : القروض الممنوحة حسب الجنس من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر2005-2018

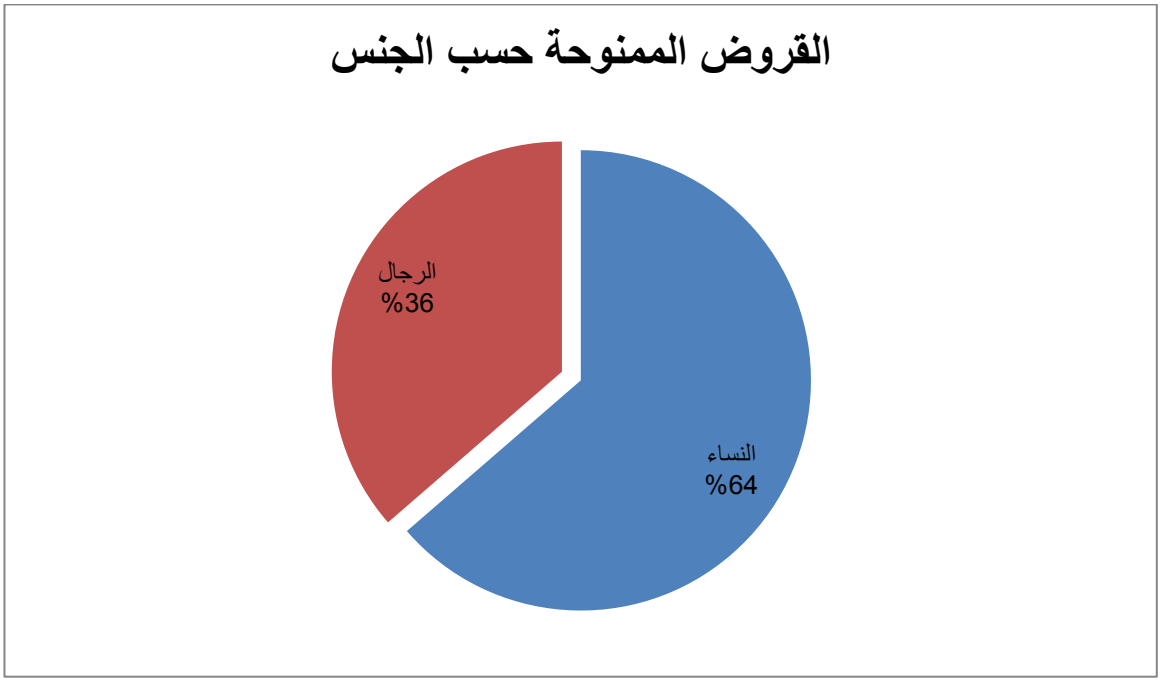

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (4-4)

6- توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب مستوي التعليم2018 :

يستفيد أيظا من دعم الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر كافة الاشخاص بإختلاف مستويات التعليم دون استثناء وخاصة الذين ينتمون إلي الأسر الفقيرة وسكان الأرياف، والشكل الموالي و الدائرة النسبية يوضحان توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الأشخاص حسب مستويات تعليمهم من بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018:

الجدول رقم (5-5) : توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الأشخاص حسب مستويات تعليمهم من بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018

مستوي التعليم	العدد	النسبة%
دون المستوي	139268	15.87%

متعلم	13445	1.53%
إبتدائي	131690	15.01%
متوسط	436975	49.80%
ثانوي	120575	13.74%
جامعي	35573	4.05%
المجموع	877526	%100

Source: http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees 2018/12/31

الشكل رقم (4-3): توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الأشخاص حسب مستويات تعليمهم من بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018

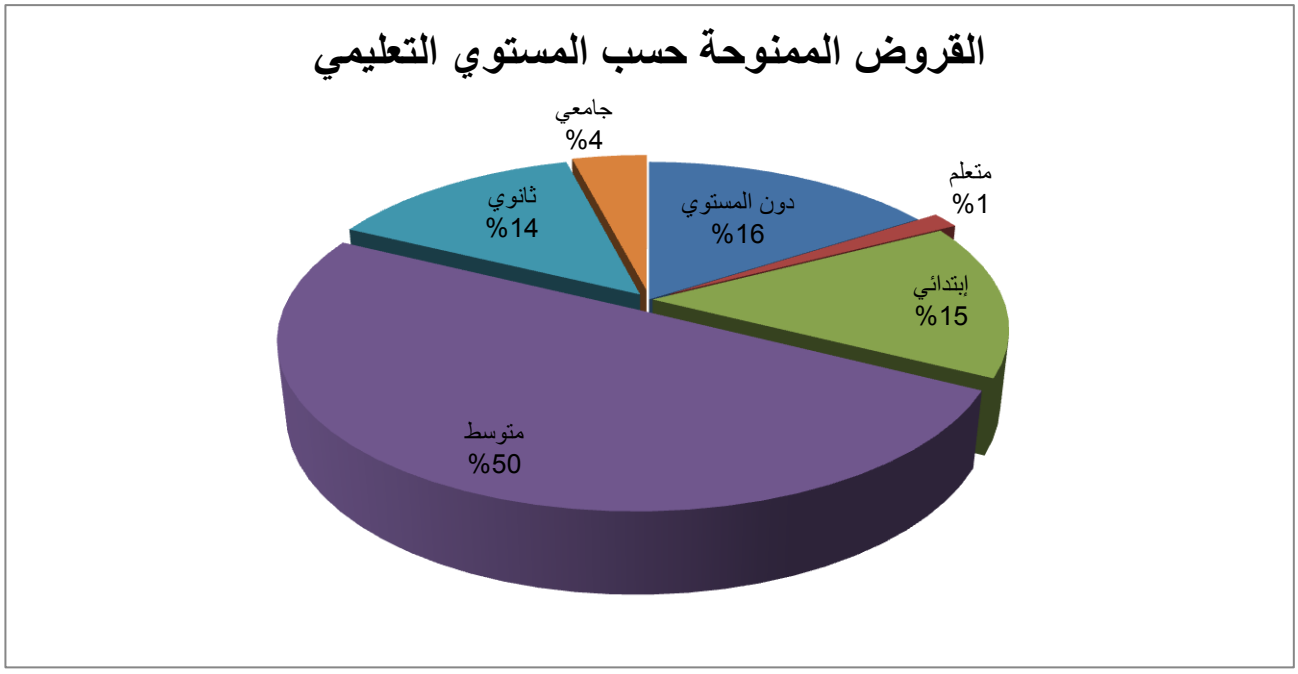

Source: : http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees2018/12/3

يتمركز الدعم الموجه من قبل الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لدي الأشخاص الذين لهم مستوي تعليمي متوسط وذلك بإستادهم من نصف الدعم الإجمالي المقدم من طرف الوكالة من بداية نشاطها إلي غاية نهاية سنة 2018 أي نسبة 50% من القروض ، في حين تتقارب نسبة استفادة أصحاب المستوي الثاني و الابتدائي ودون المتوسط في نصيبهم من دعم الوكالة ، حيث تتراوح نسبة القروض التي تحصل عليها هؤلاء الأشخاص مابين 13% و16% اما أصحاب المستوي الجامعي فكانت نسبة إستفادتهم من حصيلة القروض

المبحث الرابع : صناديق الدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعمل صناديق الدعم و التمويل كغيرها من الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم تسهيلات لاقامة هذه المؤسسات والإعانات التمويلية و الاعفاءات الضريبية والجمركية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة إنشائها و تطويرها . بالإضافة إلي عمل بعض الصناديق علي توفير الضمانات للبنوك وتسهيل حصول أصحاب المؤسسات علي التمويل البنكي و الاستثمارات والمساعدات التقنية.

المطلب الأول :صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

Agence Nationale de Gestion Micro Crédits

أولا:أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة ،إذ يختص بضمان القروض التي يقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون و فوائدها في حالة فشل المشروع الممول ،كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل و

مجموعة من صناديق أخري ،تساهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها بفضل الدراسات المقدمة،و المتابعة المستمرة ،لنشاطاتها من أجل إستمراريتها كما تساهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها[1]

ثانيا:مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة : يتولى الصندوق القيم بالمهام التالية :[2]

-ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لأصحاب المشاريع المستفيدين من تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

-يغطي الصندوق بناءا علي تعجيل من البنوك والمؤسسات المالية المستحقة و الفوائد في حالة فشل المشاريع في حدود 85% من قيمة القرض

-يؤسس دفع الاشتراكات إلي صندوق من المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا –مصادر الموارد المالية للصندوق [3]:

-تخصيص أولي من أموال خاصة تتكون من مساهمة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر برأس المال،مساهمة الخزينة العمومية ، مساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة برأس المال ، و الرصيد غير المستعمل من صندوق ضمان الاخطار الناجمة عن القروض المصغرة

-الاشتراكات المدفوعة للصندوق من طرف المستفيدين من القرض المصغر ، البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة

-فوائد التوظيفات المالية من الأموال الخاصة و الاشتراكات المحصلة

-الهبات و الوصايا و الإعانات المخصصة للصندوق.

---

[1]- بن عنتر عبد الرحمان ،**واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر ،دراسة ميدانية** ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24 العدد الأول 2008،ص :157-158.

[2]- **الجريدة الرسمية ،** المادة (03-04-10) ، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 ، المرجع سابق ،ص،ص،16،15.

[3]- المرجع نفسه ، المادة 11،ص16.

– التخصصات التكميلية من لأموال خاصة عند الحاجة ، المتأتية من المشاركين في رأس المال الأولى من البنوك أو المؤسسات مالية منخرطة

المطلب الثاني :

أولا: الصندوق الوطني لتأمين علي البطالةCNAC

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 مهمته دعم العمال الذين فقدو مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوين خاص في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[1]

ثانيا–مهام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC:يقوم الصندوق بعدة مهام تتمثل في:

–الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين ، وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة

–يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتي تتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف

–التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانته

–التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل

–تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من اجل المحافظة علي مناصب الشغل

[1]– فرحاتي عمر ،الملتقي الوطني حول، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، يومي 07/06 ديسمبر 2017،جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي– ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص:8

-إمكانية المساهمة في تمويل احداث مشاريع لصالح البطالين البالغين من العمر مابين 30و50سنة و قد حدد سقف تمويل الصندوق بعشرة ملايين دينار جزائري.

ثالثا : حصيلة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC:

كلف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة بمتابعة وتخفيف النتائج المرتبة عن التسريح الكبير للعمال المستخدمين في القطاعات الاقتصادية ، وذلك لتطبيق مخطط التعديل الهيكلي عن طريق وضع مهن تسهل إعادة إدماج هؤلاء العمال عبر البحث الفعلي عن مناصب العمل وتقديم المساعدات و الاجراءات لإنشاء مؤسسات مصغرة ، صغيرة ومتوسطة أو عن طريق التكوين...إلخ

1-الجدول رقم (6-1): حصيلة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب قطاعات النشاط من 2004 إلي نهاية السداسي 30- 06 - 2018:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	اليد العاملة	إجمالي التمويل(مليون دج)
الفلاحة والصيد البحري	20149	2332	109397.68
البناء والأشغال العمومية	8295	1143	2339.22
الصناعة الحرفية	12938	2897	41074.92
الصناعة	11203	2441	50695.92
الصيانة	833	19	2434.61
المهن الحرة	989	449	3858.72
الخدمات	30714	5269	109171.43
النقل	58040	848	147234.9
المجموع	134866	14255	463868.18

المصدر: الصندوق الوطني لتأمين عن البطالةّ CNACعبر الموقع ladj_prof@outlook.com

و الدائرة النسبية توضح توزيع حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين علي البطالة في مختلف القطاعات خلال الفترة 30-06-2018

الشكل رقم (5-1): حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب قطاع النشاط من (2004-2018)

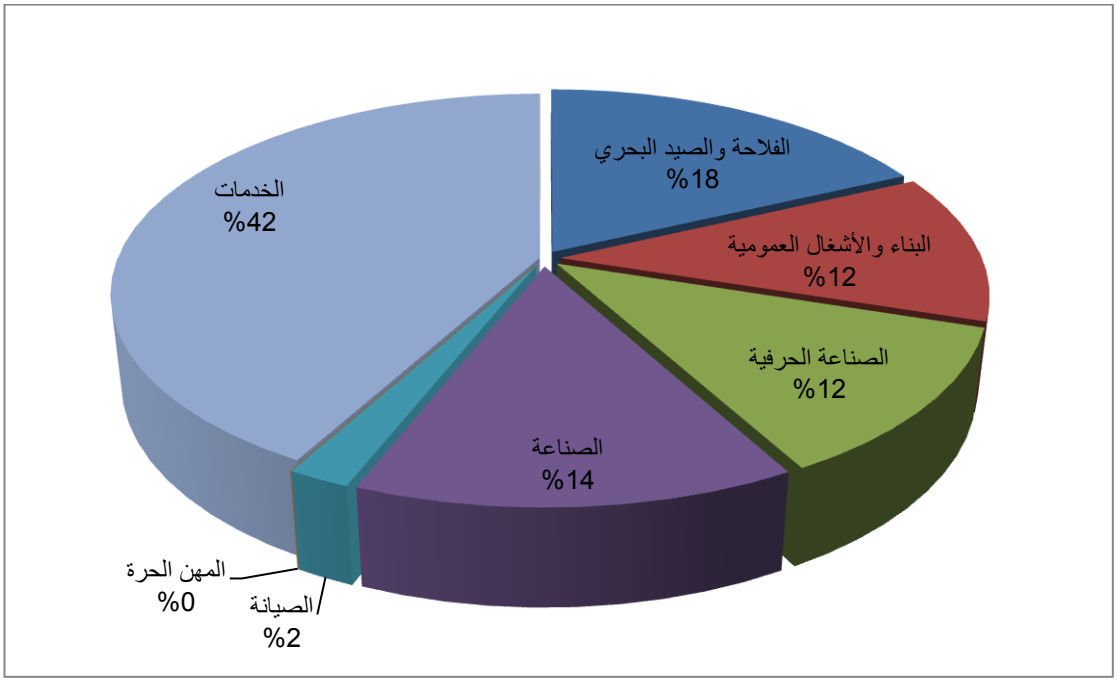

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول رقم (6-1)

يتصدر قطاع النقل باقي القطاعات في تعداد المؤسسات المستفادة من دعم الصندوق الوطني للتامين علي البطالة بنسبة 50% من إجمالي عدد المؤسسات و ذلك ب **58040** مؤسسة صغيرة ومتوسطة وقيمة المبالغ التي استفاد منها هذا القطاع من سنة 2004 إلي سنة 2018 وصلت إلي **147234.9** مليون دج ، أما القطاع الثاني فيتمثل في الخدمات وذلك بإستفادته بنسبة 21% أي **30714** مؤسسة ، وقيمة الدعم المالي الذي استفاد منه هذا القطاع خلال نفس الفترة يقدر ب **109171.43** مليون دج ،أما باقي القطاعات من

الفلاحة ،الصيد البحري ، الصناعة ،الصناعة الحرفية ، البناء و الاشغال العمومية ، الصيانة و المهن الحرة فلم تتجاوز نسبة عدد المؤسسات المستفادة من دعم الصندوق مجتمعة نسبة 30% (9% ،7%،6%،1،6% علي التوالي) وعددها **54407** مؤسسة .

الطلب الثالث:صندوق ضمان قروض استثمارات (CGCI-PME):

أولا: تم إنشاء صندوق ضمن القروض استثمارات المؤسسات الصغرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 والمؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق ل 19 افريل 2004 والمتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك لدعم وإنشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول علي القروض البنكية ، وكانت بداية نشاطه العلي في سنة 2006، وحسب المادة الثانية و الثالثة من هذا المرسوم فإن الصندوق عبارة عن مؤسسة ذات اسهم يحدد مقرها في الجزائر العاصمة ويتكون رأسمالها من 30 مليار دينار جزائري ويقدر راس المال المكتتب ب 20 مليار دينار منها نسبة 60% علي الخزينة ونسبة 40 % علي البنوك ، ويتكون الفرق بين رأس المال المسموح به ورأس المال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوها الصندوق علي ذمة الخزينة ، وتسديد البنوك الخزينة الرأس المال المكتتب كليا طبقا لأحكام القانون التجاري[1]

ثانيا: أهداف الصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME :

يهدف الصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الي ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة

[1]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 6،7، المرسوم التنفيذي رقم 04 -134 ،ص،ص،31،30.

بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديد تجهيزات الإنتاج ، ويكون المستوى الأقصى لقروض 50 مليون دينار [1]ويهدف إلي تحقيق مايلي:

-تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق أهدافهم و استمرار مؤسساتهم وبقائها

-تسهيل حصول المستثمرين علي التمويل البنكي من اجل دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة و استمرارها ، وذلك من بالموافقة علي ضمان قروض البنوك التجارية لتمويل هذه المؤسسات ، سواء تعلق الأمر بالإنشاء أو التوسيع وكذا التجديد.

-السعي إلي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها الإنتاجية حتي تستطيع الحفاظ علي حصتها في السوق المحلي في المرحلة الأولى و البحث عن الأسواق الخارجية في المرحلة الموالية (الانفتاح الاقتصادي).

- وحسب القانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، يرفع مستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من صندوق اعتمادات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلي شركة ذات أسهم ، لتغطية القروض المبرمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وحدد السقف الاقصى للضمان ب 250 مليون دينار ، اي 80% بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل انشاء المشاريع و 60% فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي في حالة النمو (توسيع أو تجديد التجهيزات)[2]

[1]- المرجع نفسه ، المادة 4،ص،31.

[2]- المرجع نفسه، المادة 13،ص،32

كما كلف الصندوق بمهمة تسير صناديق ضمان القروض قطاعات اخرى ستكون أولها صندوق ضمان القروض البنكية لممنوحة للفلاحين المخصص له ميزانية قيمتها 20 مليار دينار ، وسيغطي القروض لها القطاع بنسب تتراوح مابين 50 % و80%.[1]

ثالثا:حصيلة صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME من سنة 2006 إلي غاية 30-06-2018

يعمل صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوسيعها وتجديد تجهيزات الإنتاج من خلال ضمان تسديد القروض البنكية والتي تستفيد منها هذه المؤسسات ، ويكون المستوى أقصى للقروض المضمونة 50 مليون دج.

1- الجدول رقم (7-1) توزيع ملفات الضمانات المقدمة من صندوق استثمارات قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME حسب شريحة القرض من 2006 إلي غاية نهاية السداسي 30-06-20

شريحة القرض	عدد الملفات	%	مبلغ القرض(دج)	%
القروض مابين 10 و50 ملايين دج	734	65	13.45	20
القروض مابين 50 و 100 مليون دج	176	16	12.92	20
القروض أكثر من 100 مليون دج	215	19	40.05	60
المجموع	**1125**	100	66.43	100

[1] -WWW.CGCI.DZ//AR/Action=rubrique@service-id=3ube=4=ar

المصدر: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME

تتوزع ملفات الضمانات علي 3 شرائح للقرض ، الشريحة الأولى فهي تضم القروض التي تتراوح قيمتها المالية مابين 10 و50 مليون دج ، والشريحة الثانية من 50 إلي 100 مليون دج ، والشريحة الأخيرة التي تتجاو قيمتها المالية 100 مليون دج .

والدائرة النسبية الموالية توضح توزيع عدد الملفات المضمونة علي مختلف شرائح القروض إلي غاية نهاية سنة 2018:

الشكل رقم (6-1): ملفات الضمانات المقدمة من صندوق استثمارات قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI –PMEحسب شريحة القرض من (2006-2018):

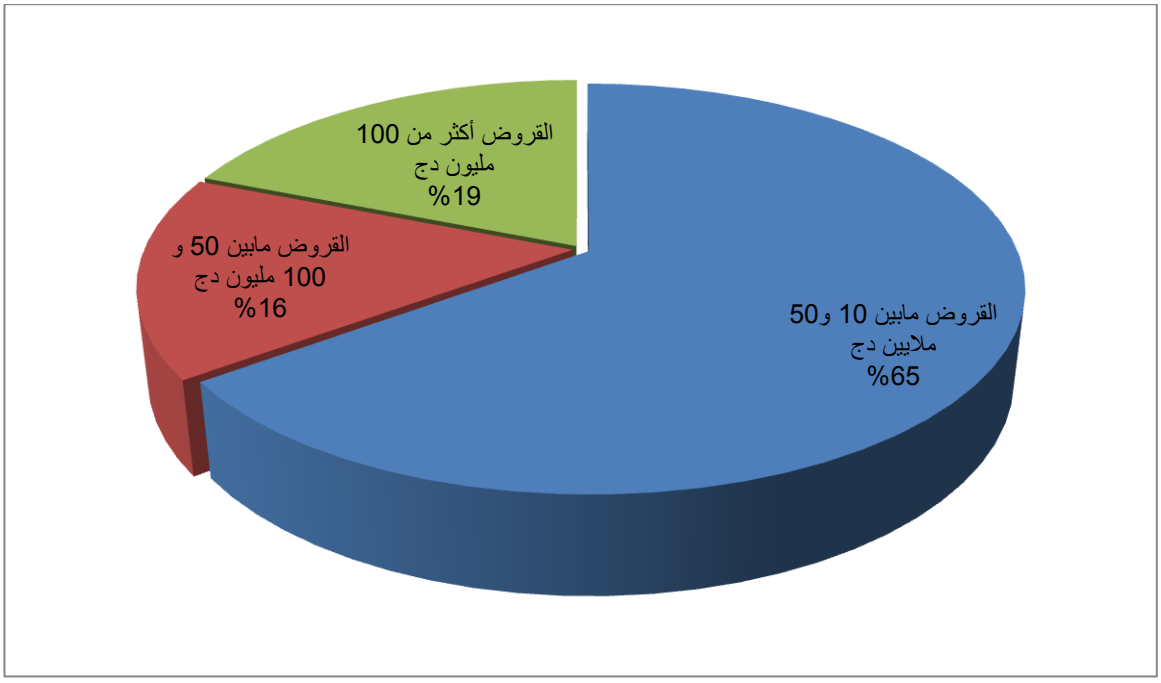

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد علي معطيات الجدول رقم (7-1)

تمثل القروض التي تتراوح قيمتها مابين 10 و50 مليون دج مانسبته 65% من مجموع الملفات الخاضعة لضمان (734 ملف) ، وعلي المستوى المالي قدر نسبته 20% من مجموع مبلغ القروض الخاضعة للضمان.

في حين تمثل القروض التي تتراوح مانسبته 16 % و 19% علي التوالي من عدد ملفات الخاضعة للضمان من قبل الصندوق ، وكانت عدد الملفات المضمونة من الشريحة الأولى 176 ملف وفي الشريحة الثانية 215 ملف ، والنسبة المالية لهاتين الشريحتين تقدر ب 20% و 60% علي التوالي من مجموع القيمة المالية للقروض المضمونة ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة لكبر قيمة القرض الواحد فهو يفوق 50 مليون دج أو 100 مليون دج .

2-حصيلة ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض استثمارات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI –PMEحسب قطاعات النشاط من سنة (2006-2018)

توزع القروض الممنوحة من البنوكّ والمؤسسات الماليةّ فيّ إطارّ صندوقّ ضمانّ قروضّ استثماراتّ المؤسساتّ الصغيرةّ والمتوسطةّ علىّ مختلفّ القطاعات ّ والجدولّ الموالي ّيبينّ حصيلةّ الملفاتّ المضمونةّ منّقبلّ الصندوقّ والقيمةّ الماليةّ لها وقيمةّ القروضّ التيّ استفادتّ من الضمان:

الجدول رقم (7-2): حصيلة ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI –PMEحسب قطاعات النشاط من سنة (2006-2018)

قطاع النشاط	عدد الملفات	%	مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	%	الوظائف التي تم إنشاءها	%
البناء و الاشغال العمومية	213	19	8657174140	13	3521	19
النقل	69	6	1486413600	2	651	3
الصناعة	577	51	43316887954	65	10948	58
الصحة	57	5	3061552440	5	961	5
الخدمات	209	19	9908624492	15	2811	15

المجموع	1125	100	66430652626	100	18892	100

المصدر :صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME

و الدائرة النسبية الموالية توضح نسبة توزيع عدد الملفات المضمونة علي مختلف القطاعات إلي غاية 2018

شكل رقم (6-2): ملفات القروض المقدمة من صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب قطاعات النشاط من(2006-2018):

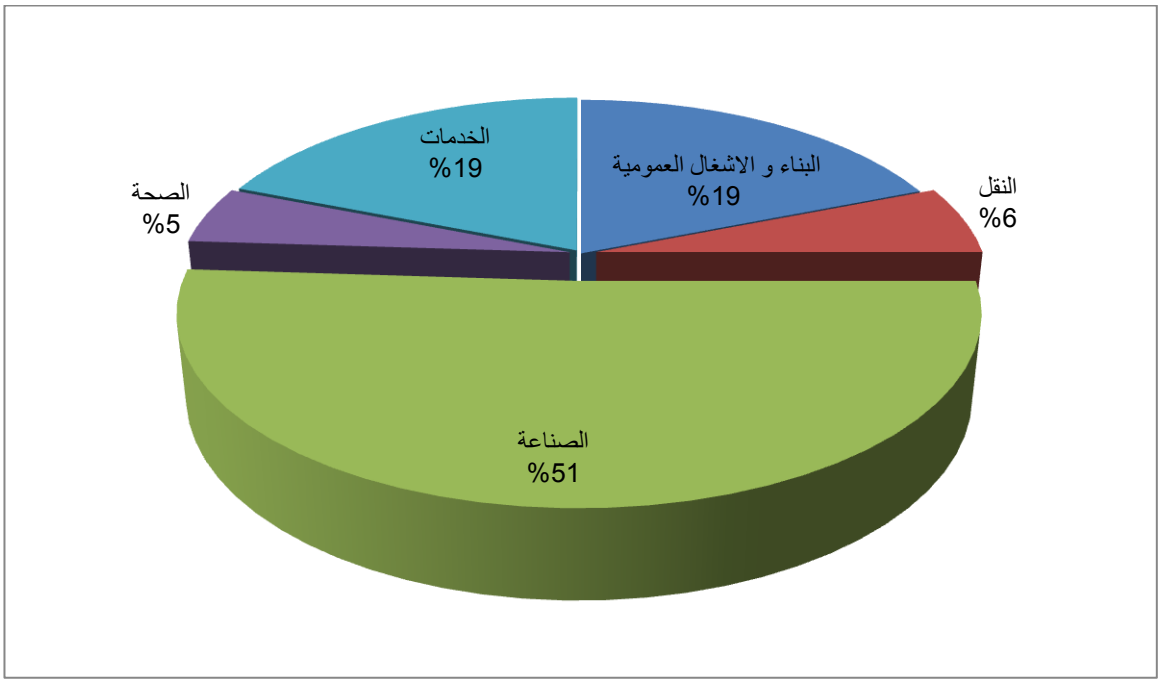

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي جدول رقم **(7-2)**

توجه الملفات المتحصلة علي الضمان في معظمها نحو ثلاث قطاعات أساسية تتمثل في البناء و الاشغال العمومية والنقل والخدمات والتي تمثل نسبتها مجملة 89 % (%19+%51+%19) من الملفات الخاضعة للضمان وذلك منذ نشأة الصندوق و إلي غاية نهاية سنة 2018 ، أما قطاعا النقل والصحة فنسبتها 6% و

5% علي التوالي ، ومن الناحية المالية فإن قطاع الصناعة يتحصل علي أكثر من نصف القيمة المالية الاجمالية للضمانات الممنوحة وذلك بنسبة 58% ، ويليه قطاع البناء و الاشغال العمومية بنسبة 13% ، أما باقي القطاعات فنسبتها من القيمة المالية تتراوح بين 3% و 15.%

3-توزيع ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق استثمارات قروض المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة CGCI –PMEحسب جهات الوطن:

يبين الجدول الموالي توزيع ملفات الضمان الممنوحة من الصندوق من بداية نشاطه علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في مختلف جهات الوطن :

الجدول رقم (7-3):ملفات القروض المضمونة من صندوق CGCI-PME حسب جهات الوطن (2006-2018):

الإقليم	عدد الملفات	%
الوسط	446	40
الشرق	447	40
الغرب	195	17
الجنوب	37	3
الإجمالي	1125	100

المصدر: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI –PME

وصلت عدد ملفات القروض الممنوحة من الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ إنشائه وإلي نهاية سنة 2018 إلي 1125 موزعة علي كافة جهات الوطن حيث إقليم الشرق و الوسط احتلت أكبر نسبة من عدد ملفات القروض الممنوحة لها وقدرت ب 40 % ، ثم يليها باقي الأقاليم

و الدائرة النسبية الموالية توضح توزيع عدد ملفات القروض المضمونة علي مختلف جهات الوطن إلي غاية سنة2018:

الشكل رقم (6-3) : توزيع ملفات القروض المضمونة من صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI –PMEحسب جهات الوطن (2006-2018)

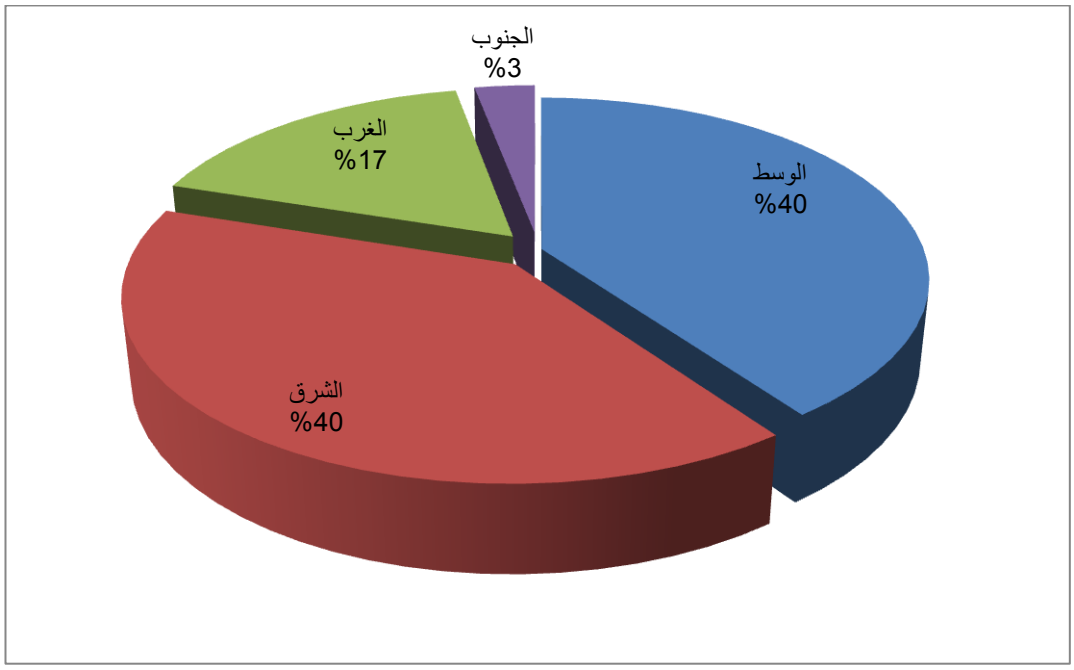

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي جدول رقم (7-3)

تحتل منطقة الوسط والشرق أعلى نسبة من عدد الملفات المتحصلة علي الضمان من الصندوق بنسبة 40%

ثم تليه منطقة الغرب بنسبة 17% و الجنوب بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب 3.%

المطلب الرابع : صندوق الكفالة المشتركة لضمان قروض الاستثمار لبطالين ذوي المشاريع[1]:

[1]- **الجريدة الرسمية** ، المادة 1-13 ، المرسوم التنفيذي 03-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004 و المتظمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنة وتحديد قانونه الأساسي ، العدد03 ،ص،ص،10،9.

نظرا لمخاطر قروض الاستثمارات نم انشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 03-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل03 جانفي 2004 والذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين35 و50 سنة وتحديد قانونه الأساسي ،فهو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ويوطن لدى الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ومقره بالجزائر العاصمة ، وتتم إدارة الصندوق من قبل مجلس الإدارة ، و تعتمد موارده أساسا علي تخصيص أولي من أموال الخاصة ، الاشتراكات أو المنح المدفوعة للصندوق ، عائد التوظيفات المالية للأموال الخاصة و الاشتراكات أو المنح المحصلة والهبات الوصايا و الإعانات المخصصة للصندوق ، التخصصات التكميلية من الأموال الخاصة والتي تكون من المشتركين في راس المال الأولي ومن البنوك و المؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع وتتراوح أعمارهم مابين 35 و50 سنة و المنخرطين في الصندوق ، ويكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض للبنك أو المؤسسات المالية في شكل تأمينات غينية أو شخصية . ويغطي الصندوق 70%من قيمة الديون المستحقة علي أصحاب المشاريع في حالة العجز عن السداد ، وبهذا يكون الصندوق آلية أخرى تسعى للتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عن أصحاب المشاريع.

بالإضافة إلي بعض الصناديق الثانوية المساهمة في دعم أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA،صندوق تدعيم التصدير FPE،الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT،صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض .FCMGR

- **من بين الصناديق المذكورة سابقا هناك أيضا صندوق ضمان القروض fgar سوف نتكلم عليه في الفصل الثالث لأنه موضوع دراسة حالة.**

الفصل الثاني:الآليات الوطنية لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل :

كرست الحكومة الجزائرية مجهوداها في انشاء مجموعة من الهيئات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها

وترقيتها والتقليل من مشاكلها وخاصة المشاكل التمويلية ، ففي سنة 1991 تم وضع وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بموجب مرسوم التنفيذي سنة 1994 تحولت إلي وزارة المؤسسات ، ثم قامت الدولة في نفس السنة بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة التي يتولى مهمة توفير القروض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تتراوح أعمارهم مابين 35و50 سنة ومنح مجموعة من الامتيازات بهدف تنمية روح المقاولة والتقليل من حدة البطالة ، وفي سنة 1996تم انشاء جهاز يعمل علي مساعدة ودعم الشباب في انشاء مشاريع استثمارية ويهدف إلي تشغيل البطالين والذي يتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وبغرض مكافحة الفقر و البطالة وتنمية روح المقاولة في المناطق الحضرية و الريفية وتحقيق الاندماج الاجتماعي تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك في سنة 2003.

ومن اجل التقليل من مشاكل التمويل والتي يواجهها اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم كفاية الضمانات الحقيقة المقدمة للبنوك وتسهيل الحصول علي القروض البنكية تم انشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الذي بدأ نشاطه في سنة 2006،وبهدف ضمان ترقية الاستثمار وتطويره ومتابعته تم انشاء الوكلة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2001 كانت في البداية تسمى بوكالة ترقية ودعم الاستثمار وتم انشاؤها في سنة 1993 وهذا بهدف تسهيل استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بخلق المؤسسات ،أما في سنة 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل علي تأهيلها وتطويرها ، ومن خال الشباك الموحد بالإضافة إلي العديد من الآليات و البرامج التي اعتمدت عليها الحكومة في تمويل و دعم هذا القطاع.

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

المقدمة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، ذلك لأنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية و الإنتاجية و التسويقية ، حيث يتفق معظم الاقتصاديين علي أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهي تعتبر مصدرا للإبداع و الابتكار بالإضافة علي تعتبر قدرتها الفائقة علي المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و ستعاب اليد العاملة ، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبري. حيث أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع ، علي الرغم من وجودها و انتشارها في جميع دول العالم ، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلي اختلاف هذا المفهوم بين الدول و المفكرين الاقتصاديين والمنظمات هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك صعوبة النشاط الاقتصادي وفروعه ، بالإضافة إلي مجموعة من العوامل التقنية و السياسية . وقد تم الاعتماد علي جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها ي محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات ، والتي من أبرزها و أهميتها معيار عدد العمال ، وهناك من يعتمد علي بالإضافة إلي هذا المعيار رأس المالي وقيمة المبيعات ....الخ

و تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العام المتقدم أو النامي جملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها علي توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار ونشاطها إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فأصحابها عادة مايكون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول علي القروض ، إذ تبقي بنظر البنوك عاجزة علي الواء بالتزاماتها ، كما أن قلة موارد هذه موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

المقدمة :

ومن أجل التقليل أو الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجب ضرورة وجود خطة وطنية شاملة تعني بتطوير أداء هذه المؤسسات والتركيز عليها بالشكل الذي يخدم احتياجات وأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد في نفس الوقت علي تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبري في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية ، مما أدي بها إلي التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها ، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الازمات الاقتصادية ، إذ انه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها علي تجديد مواردها ، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها مايدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ماساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها : ANSEJ–CNAC–APSI–ANDI–ANGEM–FGAR ومجموعة من الصناديق التابعة لها

1/إشكالية الدراسة :

أي دور تلعبه هيئات الدعم الحكومي في ترقية وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهي المشاكل التي تواجهها ؟
- ✓ ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل الصندوق ضمان القروض يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2/فرضيات الدراسة :

- ✓ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها المشاكل التمويلية هذا ما دفع بالحكومة الى انشاء هيئات داعمة لها لحل مشاكل تمويلها وترقيتها ودفع هذا القطاع نحو النمو والتطور.
- ✓ مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل زادة ي نموها وترقيتها.
- ✓ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو أول أداة مالية متخصصة في ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها الائتمانية وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لها لحصولها على التمويل البنكي.
- ✓ ساهم صندوق ضمان القروض منذ نشأته في الجزائر الى يومنا هذا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة حصيلة نشاطها من خلال الضمانات التي يقوم بتقديمها هذا القطاع هذا ما شجع البنوك كذلك على تقديم القروض لهذه المؤسسات دون المبالغة في احتمال عدم التسديد و المخاطر الناتجة عن ذلك .

3/ أسباب إختيار الموضوع

- ✓ هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الشخصية و الأخرى موضوعية وهي كالتالي :
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة بعض الهيئات و صناديق الدعم
- ✓ لمعرفة كل مايتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي أصبح حديث العام و الخاص في بلادنا
- ✓ الاهتمام الدولي الكبير و المتزايد علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الأساليب المتعددة و المتنوعة التي تم إنشائها قي سبيل ترقية وتطويرها في جميع المجالات

4/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- ✓ التعرف علي الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ الإطلاع علي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها
- ✓ التعرف دور صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها من سنة 2004 ومن قبل هيئات الدعم سنة إلي سنة 2018

5/ أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة اقبال المستثمرين علي إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات ، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة الحجم ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد و المجتمع ، بالإضافة إلي الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة الجزائرية في حل المشاكل من بينها مشكلة التمويل من خلال مجموعة من الهيئات الدعم و التي تعمل علي دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6/ منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة علي الإشكالية ثم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها بالإضافة إلي المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة ، كما التعرف علي العديد من هيئات الدعم و الصناديق التابعة لها ، و المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض في معرفة الضمانات الممنوحة من خلال استخدام تقنية جمع المعلومات الخاصة به من الموقع الخاص .

7/ وسائل جمع البيانات :

تعددت الوسائل و الأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :

-المراجع المتمثلة في الكتب والمجالات و الدوريات و المقالات والمنشورات

-الرسائل و الدراسات البحثية

-الجريدة الرسمية

-المواقع الإلكترونية

-الهيئات الرسمية للوكالات الدعم كالوكالة القرض المصغر و وكالة الاستثمار و وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

8/ صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات و العراقيل التي تم التعرض إليها في :

- واجهتني مجموعة من العقبات فيما يخص الحصول علي المعلومات حول بعض هيئات الدعم منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حيث لم تتوفر الإحصائيات الجديدة لسنة 2018 في موقعها الإلكتروني كما هناك هيئات تقدم الإحصائيات حسب السنوات والبعض الآخر حسب مستوي الجنس وغيرها مما يجعل عملية المقارنة صعبة .

-كون الفرع الجهوري لصندوق ضمان القروض ببسكرة حديث النشأة وهناك صعوبة في التحصل علي المعلومات و الإحصائيات لإنجاز الدراسة وبالتالي اعتمدت علي معلومات عبر موقعه الرئيسي لصندوق الموجود في الجزائر

9/دراسات السابقة :

أ/لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

تهدف هذه الدراسة الي ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية علي الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

ب/يوسف قرشيي ،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجزائر جانفي 2005.

يهدف الباحث في هذه الدراسة الي تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي علي ضوء الوقوف علي أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها ، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي و ألاستنتاجي والقياسي والمقارن

ج/ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006.

تهدف هذه الدراسة إلي ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ومدى حاجتها الي التمويل كما تهدف الدراسة الي ابراز مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز واقعها في الجزائر

د/دراسة العايب ياسين (2010-2011)، أطروحة دكتوراه بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة :

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي مختلف الاصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحدد لمصادر التمويل

10/هيكل الدراسة :من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلي ثلاث فصول

-**الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلي دراسة نظرية حول المفاهيم ثم محاولة الوصول إلي تعريف شامل وموحد يمكن أن يكون مقبولا علي المستوي الدولي ينطبق علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي إختلاف مستويات نموها و أوجه نشاطها وتعدد معاييرها ومعرفة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بالتطرق في البحث الأول إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثاني إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعمل علي ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أما في المبحث قمنا بالتعرف علي الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحصائياتها ، أما المبحث الرابع تعرفنا علي الصناديق التي كانت سبب في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائياتها أيظا.

الفصل الثالث : خصصنا هذا الفصل إلي الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء صندوق ضمان القروض FGAR الجزائر ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق ضمان القروض أما المبحث الثاني تقييم إنجازات الصندوق خلال الفترة 2004 إلي 2018 في الجزائر

ملخص :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني نتيجة الدور الذي تلعبه باعتبارها رائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة ، وخلق مناصب شغل ، ورغم هذا إلا أن هذه المؤسسات تعاني من مشاكل وعقبات أهمها المشاكل التمويلية التي يكون سببها الرئيسي غالبا عدم توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض البنكية لتمويل مختلف أنشطتها ، وبهدف ترقية وتنمية هاته المؤسسات والقضاء على مشاكلها قامت الجزائر بتوفير هياكل ومؤسسات داعمة لضمان تمويلها من طرف مختلف البنوك من أهم هاته الهياكل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) الذي يعمل على توفير الضمانات التي تشترطها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تعجز هذه الأخيرة على توفيرها .

-**الكلمات المفتاحية :** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، صندوق ضمان القروض

Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont devenues parmi les plus importants secteurs de l'économie nationale, cela d'après le rôle qu'elles jouent, parce qu'elles sont considérées comme un guide du développement économique et social à travers leurs participation dans le produit intérieur brut (PIB) et la valeur ajoutée, ainsi la création des postes de travail. Malgré ça les entreprises (PME) souffrent des problèmes, le plus important de ces problèmes et celui de financement
Dont sa raison principale est généralement le manque des garanties suffisantes pour obtenir les crédits bancaire afin de financer ses différentes activités. Pour but de développer, mise à niveau ces entreprises et éliminer leurs problème. L'Algérie fournit des structures et des entreprises de soutien pour garantir son financement par les différentes banque et parmi les plus important secteurs (FGAR) le fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises qui cherche à fournir les garanties exigées par les banque pour les crédits accordés aux PME lorsque ces dernières soient incapables de les fournir.

فهرس الأشكال:

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (2003-2018)	56
(2-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة (2003-201)	57
(3-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2007-2018)	59
(4-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الخدمات ، الصناعة ، البناء والاشغال العمومية (2003-2018)	61
(5-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2003-2018 في الجهات الوطن	65
(6-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 إلي غاية 2018	67
(1-2)	تطور تعداد المشاريع الممولة في القطاعات الاساسية التي تتمركز بها (الخدمات ، الزراعة والصيد البحري ، المهن الحرة) خلال سنة (2010-2016)	81
(1-3)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع الاستثمار ANDI إلي غاية 2018	87
(2-3)	حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIحسب قطاع النشاط 2002-2018	90
(1-4)	القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية 2018	100

(2-4)	القروض الممنوحة حسب الجنس من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة 2005-2018	101
(3-4)	توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الاشخاص حسب مستويات تعليمهم من بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018	103
(1-5)	حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب قطاع النشاط (2004-2018)	108
(1-6)	ملفات الضمانات المقدمة من صندوق استثمارات قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME حسب شريحة القرض من (2006-2018)	112
(2-6)	ملفات القروض المقدمة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب قطاعات النشاط من (2006-2018)	114
(3-6)	توزيع ملفات القروض المضمونة من صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب جهات الوطن (2006-2018)	116
(1-7)	الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض FGAR	130
(2-7)	مخطط الخطوات الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	139
(3-7)	عدد الضمانات المقدمة من طرف الصندوق FGAR	154
(4-7)	عدد الضمانات الممنوحة حسب القطاعات	156
(5-7)	يبين نسبة الضمانات الممنوحة حسب القطاعات	157
(6-7)	يبين عدد مناصب الشغل حسب القطاعات	158
(7-7)	توزيع نسب المشاريع حسب مناطق الوطن	160

فهرس الأشكال:

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (2003-2018)	56
(2-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة (2003-201)	57
(3-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم (2007-2018)	59
(4-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الخدمات ، الصناعة ، البناء والاشغال العمومية (2003-2018)	61
(5-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2003-2018 في الجهات الوطن	65
(6-1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة 2003 إلي غاية 2018	67
(1-2)	تطور تعداد المشاريع الممولة في القطاعات الاساسية التي تتمركز بها (الخدمات ، الزراعة والصيد البحري ، المهن الحرة) خلال سنة (2010-2016)	81
(1-3)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع الاستثمار ANDI إلي غاية 2018	87
(2-3)	حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIحسب قطاع النشاط 2002-2018	90
(1-4)	القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية 2018	100

(2-4)	القروض الممنوحة حسب الجنس من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة 2005-2018	101
(3-4)	توزيع القروض المقدمة من الوكالة علي الاشخاص حسب مستويات تعليمهم من بداية نشاط الوكالة إلي نهاية سنة 2018	103
(1-5)	حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب قطاع النشاط (2004-2018)	108
(1-6)	ملفات الضمانات المقدمة من صندوق استثمارات قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME حسب شريحة القرض من (2006-2018)	112
(2-6)	ملفات القروض المقدمة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب قطاعات النشاط من (2006-2018)	114
(3-6)	توزيع ملفات القروض المضمونة من صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب جهات الوطن (2006-2018)	116
(1-7)	الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض FGAR	130
(2-7)	مخطط الخطوات الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	139
(3-7)	عدد الضمانات المقدمة من طرف الصندوق FGAR	154
(4-7)	عدد الضمانات الممنوحة حسب القطاعات	156
(5-7)	يبين نسبة الضمانات الممنوحة حسب القطاعات	157
(6-7)	يبين عدد مناصب الشغل حسب القطاعات	158
(7-7)	توزيع نسب المشاريع حسب مناطق الوطن	160

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
(2-1)	تعريف جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
(3-1)	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات	16
(1-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2018)	55-54
(2-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم (2007-2018)	58
(3-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط 2003-2018	61-60
(3-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من (2003-2018)	63
(4-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2003-2017	67-66
(1-3)	صيغة التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	77
(2-3)	صيغة التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	78
(3-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej	80
(4-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاع التكنولوجيا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej (2010-2016)	82
(5-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب مستوي التعليم للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej (2010-2016)	83-82
(6-3)	حصيلة المشاريع الممولة لنساء للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (2010-2016)	83

(1-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النوع الاستثمار ANDI إلي غاية 2018	87
(2-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط	88
(2-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب القطاع القانوني	91-90
(1-5)	القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من الوكالة الوطنية لتسير قرض المصغر ANGEM 2018	93
(2-5)	القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب قطاعات النشاط (2005-2018)	97
(3-5)	توزيع القروض من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية	99
(4-5)	توزيع القروض المنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر موزعة حسب الجنس من 2005-2018	101
(5-5)	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب مستوي التعليم 2018	102
(1-6)	حصيلة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب القطاعات النشاط (2004-2018)	107-106
(1-7)	توزيع ملفات الضمانات المقدمة من صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب شريحة القرض من (2006-2018)	111
(2-7)	حصيلة ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات االصغيرة والمتوسطة من (2006-2018)	113
(3-7)	ملفات القروض المضمونة من صندوق قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن CGCI-PME من (2006-2018)	115
(1-8)	المؤشرات التي تخص المستثمرين في منح الضمان	146
(2-8)	المؤشرات التي تخص المشروع في منح الضمان	148-147

(3-8)	المؤشرات التي تتعلق بالمعايير المالية في منح الضمان	149
(4-8)	مؤشرات تقييم منح الضمان	150
(5-8)	نسب المؤشرات لقياس نسبة منح الضمان	151
(1-9)	حصيلة الضمانات الصندوق خلال فترة 2004-2018	153
(2-9)	حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق خلال فترة 2004-2018	154
(2-9)	توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية (2004-2018)	159

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
(2-1)	تعريف جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
(3-1)	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات	16
(1-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2018)	55-54
(2-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم (2007-2018)	58
(3-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط 2003-2018	61-60
(3-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من (2003-2018)	63
(4-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2003-2017	67-66
(1-3)	صيغة التمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	77
(2-3)	صيغة التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	78
(3-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej	80
(4-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاع التكنولوجيا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej (2010-2016)	82
(5-3)	حصيلة المشاريع الممولة حسب مستوي التعليم للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej (2010-2016)	83-82
(6-3)	حصيلة المشاريع الممولة لنساء للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (2010-2016)	83

(1-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النوع الاستثمار ANDI إلي غاية 2018	87
(2-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط	88
(2-4)	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب القطاع القانوني	91-90
(1-5)	القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من الوكالة الوطنية لتسير قرض المصغر ANGEM 2018	93
(2-5)	القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب قطاعات النشاط (2005-2018)	97
(3-5)	توزيع القروض من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية	99
(4-5)	توزيع القروض المنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر موزعة حسب الجنس من 2005-2018	101
(5-5)	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM حسب مستوي التعليم 2018	102
(1-6)	حصيلة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC حسب القطاعات النشاط (2004-2018)	107-106
(1-7)	توزيع ملفات الضمانات المقدمة من صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME حسب شريحة القرض من (2006-2018)	111
(2-7)	حصيلة ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات االصغيرة والمتوسطة من (2006-2018)	113
(3-7)	ملفات القروض المضمونة من صندوق قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن CGCI-PME من (2006-2018)	115
(1-8)	المؤشرات التي تخص المستثمرين في منح الضمان	146
(2-8)	المؤشرات التي تخص المشروع في منح الضمان	148-147

(3-8)	المؤشرات التي تتعلق بالمعايير المالية في منح الضمان	149
(4-8)	مؤشرات تقييم منح الضمان	150
(5-8)	نسب المؤشرات لقياس نسبة منح الضمان	151
(1-9)	حصيلة الضمانات الصندوق خلال فترة 2004-2018	153
(2-9)	حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق خلال فترة 2004-2018	154
(2-9)	توزيع المشاريع حسب المناطق الجهوية (2004-2018)	159

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المختصرات

Agence national de soutien A l'emploi des jeunes	ANSEJ
Agence national de gestion du microcrédit	ANGEM
Agence national pour le développement social	ADS
Agence de promotion et de soutenir l'investissement	APSI
L'Agence nationale pour le développement de l'investissement	ANDI
Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises	ANDPME
Fonds de garantie des crédits aux petites e moyennes entreprises	FGAR
Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	CGCU–PME
Caisse national pour l'assurance –chômage.	CNAC
Fonds de promotion à l'exportation	FPE
Le fonds national de développement agricole	FNRDA

Fonds national de promotion des activités artisanat traditionnelles	FNPAAT
Fonds de caution mutuel pour garantie les risques des crédits	FCMGR

قائمة المحتويات :

الإهداء	**II**
الشكر والتقدير	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**XI**
المقدمة	أ
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**2**
المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المبحث الثاني :خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المبحث الثالث :أهمية و أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المبحث الرابع : عوامل إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	**33**
الفصل الثاني : : الآليات الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**47**
المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**51**
المبحث الثاني : إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**69**
المبحث الثالث : وكالات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**75**
المبحث الرابع : صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**105**
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض FGAR	**108**
المبحث الأول: ماهية صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	**109**
المبحث الثاني : حصيلة صندوق ضمان القروض من 2004-2018 في الجزائر	**141**
الخاتمة	**162**
قائمة المراجع	**177**
الملاحق	**186**
الفهرس	**188**

قائمة المحتويات :

الإهداء	**II**
الشكر والتقدير	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**XI**
المقدمة	أ
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**2**
المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المبحث الثاني :خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المبحث الثالث :أهمية و أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المبحث الرابع : عوامل إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	**33**
الفصل الثاني : : الآليات الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**47**
المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**51**
المبحث الثاني : إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**69**
المبحث الثالث : وكالات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**75**
المبحث الرابع : صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**105**
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر لصندوق ضمان القروض FGAR	**108**
المبحث الأول: ماهية صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR	**109**
المبحث الثاني : حصيلة صندوق ضمان القروض من 2004-2018 في الجزائر	**141**
الخاتمة	**162**
قائمة المراجع	**177**
الملاحق	**186**
الفهرس	**188**

قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

1- إبراهيم خليل نهى إبراهيم ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009.

2- السيد عبده أبو سيد احمد فتحي ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 .

3- العطية ماجدة ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2004 .

4- أنطوان سميث هنري تعريب أحمد سمور غلاء ، تكنولوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات ، زهران للنشر ،عمان ، الأردن ،2009

5- السالوس محمود عبد السلام طارق، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، 200

6- القهيوي عبد الله ، الوادي بلال محمود ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية ، الطبعة الأولي 1433-2012 هـ ، دار الحامد لنشر و التوزيع

7- أوكيل محمد، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،

8- الحمزاوي محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ،منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ،2000 ،

9- جواد نبيل ،إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائرية ،الطبعة الأولي،2006،

10- خوني رابح ،حسناوي رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ، الطبعة الأولي إتراك ، سنة 2008،.

11- خبابة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2013 .

12 - صخري عمر ، مبادئ الإقتصاد الجزئي الوحدوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابة ، الجزائر ، 2006.

13- عنبة هالة محمد لبيب:إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ،دليل علمي لكيفية البدا بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة،المنظمة - العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ط1،2002.

14- عبد الغور عبد السلام ، و آخرون ، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار الصفاء ، بيروت ، 2001.

15- عبد الله عفانة جهاد ، قاسم موسى أبوعيد ، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004.

16- صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982

17- عبد الرحيم يوسف توفيق ، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.

18- علي لطفي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية (البحوث و الدراسات)، القاهرة ، 2009.

19- ناصر مراد ، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية هنري أنطون سميث تعريب غلاء أحمد سمور ، تكنولوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات ، زهران للنشر ،عمان ، الأردن ،2009

<u>الرسائل والأطروحات الجامعية:</u>

1-اللطيف عبد الكريم:واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات :دالة الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2002

2-العابد لزهر ، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، (غير منشورة) ،جامعة قسنطينة ، الجزائر ،2012-2013

3–العايب ياسين ، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010 –2011.

4–النجار أسامة ،دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، أطروحة دكتوراه جامعة فلسطين ،200

5–النجار أسامة ،دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، أطروحة دكتوراه جامعة فلسطين ، 2008 .

6– برويبي سمية ، دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة ، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 .

7– بوزيدي لمجد ،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة تخرج ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008.

8– بلحمدي سيد علي ،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ،مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة حلب،البليدة 2006.

9–تومي بلال ، شمس الدين لعوجي، دور صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة مؤسسة نموذجية 2017/2014 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص مالية و نقود، جامعة محمد بوضياف، المسلية(الجزائر) ، 2016– 2017.

10–. رحالي كريمة ،آلية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج ،جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الإقتصاية وعلوم التسيير 2016–2017 .

11- زراية أسماء ، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماستر ،التخصص :نقود ومالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،سنة 2011.

12- زويتة محمد صالح ،أثر التغيرات الاقتصادية علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ،

13- سلطان عبد الحكيم ، صندوق ضمان القروض FGAR و دوره في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة (2004 - 2014) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 2014-2015.

14-لخلف عثمان:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها :دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراء، دولة غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ،جامعة الجزائر،2004

15- لولاشي ليلي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص

نقود و تمويل ،كلية العلوم الاقتصادية و تسير و العلوم التجارية ،جامعة بسكرة،الجزائر 2005/2004

16-لخلف عثمان ،دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر-1995.

17-لطيف عبد الكريم ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ،

18–محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص، تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي

مرباح ، ورقلة (الجزائر) ،2007–2008.

19–دراجي كريمو ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الواقع ، التجارب و المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011–2010

20– هالم سليمة ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة تقييمة للفترة 2004–2014،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاديات أعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة

الدورات التدريبية و اللملتقيات العلمية :

1– الأخضر بن عمر ، علي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ، الملتقي الوطني حول: واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5–6 ماي2013

2– بن خيرة سامي ، باديس بوخلوة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5– 6،ماي 2013

3-بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : متطلبات التكيف و آليات التاهيل ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 ،.

4- بوكره كميلية ، دور الاقتصاد الإبداعي في رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2012

5-بابا عبد القادر ، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر ، الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17-18 ، أفريل 2006.

6-بوهزة محمد ، الطاهر بن يعقوب ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –حالة المشروعات المحلية (سطيف) ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،يومي 25-28 ماي 2003

7-بن زيدان حاج ، ايت قاسي عزوز رضوان ، آليات دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموذجا- مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي(الجزائر)، يومي 06-07 ديسمبر 2017،

8-بلعزوز بن علي ، اليفي احمد ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل **2**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف (الجزائر) ، يومي 17 و 18 افريل 2006

9 – خليل عبد الرزاق ، عادل نقوش ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الملتقي العملي الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 15–16 نوفمبر 2011

10– دراجي عيسي ، لخضر عدوكة ، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة ،الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتنمية المستدامة : واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ،13–14 ماي 2012

11– راتول محمد ، وهيبة بن داو دية ، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،يومي 17–18 أفريل 2006

12– سحنون سمير ، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة شلف،يومي 17–18 أفريل 2006.

13– شبايكي سعدان ، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورهافي التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 8–9افريل ،2002

14 – صالحي صالح ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة حول : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات و أفاق التنمية ، القاهرة ،18–22 يناير 2004

15–عياش قويدر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كميزة تنافسية و التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة ، الملتقي الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، الجزائر ، 8–9 أفريل 2002

16- غياط شريف ،بوقموم محمد ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطيات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،18/17 أفريل 2006

17- غرابة زهير ،عبد القادر ، صندوق ضمان لقروض بنك الاستثمار الأوربي و علاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية" آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر- فرص و تحديات- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الزائر، أيام 03- 04- 05- ماي- 2011

18- فرحاتي عمر ،الملتقي الوطني حول"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "،يومي 07/06 ديسمبر 2017،جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

19- قوريش نصيرة،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة شلف ، 18/17 أفريل 2006،

20- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملنقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، 18-17أفريل .2000

21- ناصرمراد ، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى،13-14 نوفمبر 2007،

22- نعرورة بوبكر ، مفيدة يحياوي ، عبد الرزاق حواس ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقي الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5-6 ماي 2013 ،

23- صرامة عبد الوحيد ، آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعة خميس مليانة ، عين الدفلى ، 13-14 نوفمبر 2007

24-يعقوبي محمد ، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006.

المجالات و الدوريات :

1- عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة 2- بن بوعمي بالملف، العدد ،06السداسي الأول، ، 2009

3 - بريبش السعيد ، مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص 61.

4- بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الأول ، 2010،

بن عمارة نوال ، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 05 ، جامعة ص الوادي ، الوادي ، الجزائر ، 2012،.

5- بن ناصر عيسي ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن عشر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، مارس 2010

6- بن عنتر عبد الرحمان ،واقع الإيداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر ،دراسة ميدانية ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24 العدد الأول 2008،

7- زيدان محمد ،"الهياكل و الاليات الجديدة دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) –، المجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية،العدد06، عواطف محسن جوان 2017،

8-شعباني إسماعيل ،"تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية "بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 24-27 ربيع الاول 1424 الموافق ل :25-28 ماي 2003 م، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير سطيف-الجزائر

9- صالحي صالح ،أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة و المتوسطة في لاقتصاد الجزائري ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2004/03

10- عون الله سعاد ، راشدة عزيزو، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة علي إنشاء المؤسسات، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولتية :آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر " فرص وتحديدات"،جامعة محمد خيضرالجزائر،بسكرة ،3-4-5 ماي 2011،

11-علوني عمار،دور المؤسسات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد السابع،جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر،2009،ص128.الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 10 سنة 2010

12-غياظ شريف ، محمد بوقموم ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها ي التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 24 ، العدد الأول ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2008 ،

<u>النصوص و القوانين التشريعية :</u>

1-الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي رقم 2000-190، المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000،يحدد صلاحيات وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 42

2- الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي ،رقم 80/03 ،المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 13،2003،

3- الجريدة الرسمية ، المادة 10 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل08 سبتمبر1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 52

4- الجريدة الرسمية ، المادة 6،7 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-134 .

5 -الجريدة الرسمية ،المادة1-13،المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03جانفي 2004 و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترطة لضمان أخطار قروض الاستثمار ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50سنة وتحديد قانونه الأساسي ، العدد 03،

6-الجريدة الرسمية ، المادة 02 ، 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديد قانونه الأساسي العدد 74

7-الجريدة الرسمية ، المادة 19 ، المرسوم التنفيذي 93-12 ، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414الموافق ل 5 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ،العدد64.

8-الجريدة الرسمية ، المادة 08-23، المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في29 ذي القعدة 1424 الموافق 22 جانفي 2004 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي العدد 6.

المواقع الالكترونية :

1/ مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، دليل الشاب المستثمر، تبسة، الجزائر،.2007

2/ منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018.

3/ نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 08-27 ، الجزائر 2004-2018.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

Les ouvrages:

1-jacques filon- louis, management des pme de la création à la croissance ; renouveau pédagogique inc ; canada ;2007 ; p,04

2- OLOSUTEAN MARTIN Angela; Innovation et coopération des petites et moyennes Entreprises une analyse des populations d'entreprises innovantes , thèse du doctorat , université d'Orléans , France 2011 ,p ,24.

Sites Internet:

*http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees 2018/12/31

http://www.andi-dz/index.php/ar/bilan-dinvestissement2018 ديسمبر30:

*http: // www.anseje.rg.dz2016/12/30

WWW.CGCI.DZ//AR/Action=rubrique@service-id=3ube=4=ar

*www.fgar.dz*2018/06/19

قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

1- إبراهيم خليل نهى إبراهيم ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2009.

2- السيد عبده أبو سيد احمد فتحي ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 .

3- العطية ماجدة ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2004 .

4- أنطوان سميث هنري تعريب أحمد سمور غلاء ، تكنولوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات ، زهران للنشر ،عمان ، الأردن ،2009

5- السالوس محمود عبد السلام طارق، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، 200

6- القهيوي عبد الله ، الوادي بلال محمود ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية ، الطبعة الأولي 1433-2012 هـ ، دار الحامد لنشر و التوزيع

7- أوكيل محمد، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،

8- الحمزاوي محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ،منشأة المعارف ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ،2000 ،

9- جواد نبيل ،إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائرية ،الطبعة الأولي،2006،

10- خوني رابح ،حسناوي رقية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ، الطبعة الأولي إتراك ، سنة 2008،.

11- خبابة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2013 .

12 - صخري عمر ، مبادئ الإقتصاد الجزئي الوحدوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابة ، الجزائر ، 2006.

13- عنبة هالة محمد لبيب:إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ،دليل علمي لكيفية البدا بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة،المنظمة - العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ط1،2002.

14- عبد الغور عبد السلام ، و آخرون ، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار الصفاء ، بيروت ، 2001.

15- عبد الله عفانة جهاد ، قاسم موسى أبوعيد ، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004.

16- صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982

17- عبد الرحيم يوسف توفيق ، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.

18- علي لطفي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية (البحوث و الدراسات)، القاهرة ، 2009.

19- ناصر مراد ، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية هنري أنطون سميث تعريب غلاء أحمد سمور ، تكنولوجيا إدارة المشاريع الهندسية والمقاولات ، زهران للنشر ،عمان ، الأردن ،2009

<u>الرسائل والأطروحات الجامعية:</u>

1-اللطيف عبد الكريم:واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات :دالة الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2002

2-العابد لزهر ، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، (غير منشورة) ،جامعة قسنطينة ، الجزائر ،2012-2013

3–العايب ياسين ، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010 –2011.

4–النجار أسامة ،دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، أطروحة دكتوراه جامعة فلسطين ،200

5–النجار أسامة ،دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، أطروحة دكتوراه جامعة فلسطين ، 2008 .

6– برويبي سمية ، دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة ، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 .

7– بوزيدي لمجد ،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة تخرج ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008.

8– بلحمدي سيد علي ،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة ،مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة حلب،البليدة 2006.

9–تومي بلال ، شمس الدين لعوجي، دور صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة مؤسسة نموذجية 2017/2014 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص مالية و نقود، جامعة محمد بوضياف، المسلية(الجزائر) ، 2016– 2017.

10–. رحالي كريمة ،آلية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج ،جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الإقتصاية وعلوم التسيير 2016–2017 .

11- زراية أسماء ، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماستر ،التخصص :نقود ومالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،سنة 2011.

12- زويتة محمد صالح ،أثر التغيرات الاقتصادية علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ،

13- سلطان عبد الحكيم ، صندوق ضمان القروض FGAR و دوره في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة (2004 - 2014) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 2014-2015.

14-لخلف عثمان:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها :دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراء، دولة غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ،جامعة الجزائر،2004

15- لولاشي ليلي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص

نقود و تمويل ،كلية العلوم الاقتصادية و تسير و العلوم التجارية ،جامعة بسكرة،الجزائر 2005/2004

16-لخلف عثمان ،دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر-1995.

17-لطيف عبد الكريم ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ،

18–محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص، تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي

مرباح ، ورقلة (الجزائر) ،2007–2008.

19–دراجي كريمو ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الواقع ، التجارب و المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011–2010

20– هالم سليمة ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة تقييمة للفترة 2004–2014،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاديات أعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة

الدورات التدريبية و اللملتقيات العلمية :

1– الأخضر بن عمر ، علي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ، الملتقي الوطني حول: واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5–6 ماي2013

2– بن خيرة سامي ، باديس بوخلوة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 5– 6،ماي 2013

3-بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : متطلبات التكيف و آليات التاهيل ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 ،.

4- بوكره كميلية ، دور الاقتصاد الإبداعي في رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2012

5-بابا عبد القادر ، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر ، الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17-18 ، أفريل 2006.

6-بوهزة محمد ، الطاهر بن يعقوب ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –حالة المشروعات المحلية (سطيف) ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،يومي 25-28 ماي 2003

7-بن زيدان حاج ، ايت قاسي عزوز رضوان ، آليات دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموذجا- مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي(الجزائر)، يومي 06-07 ديسمبر 2017،

8-بلعزوز بن علي ، اليفي احمد ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل **2**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف (الجزائر) ، يومي 17 و 18 افريل 2006

9 – خليل عبد الرزاق ، عادل نقوش ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الملتقي العملي الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 15–16 نوفمبر 2011

10– دراجي عيسي ، لخضر عدوكة ، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة ،الملتقي الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتنمية المستدامة : واقع و آفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، الجزائر ،13–14 ماي 2012

11– راتول محمد ، وهيبة بن داو دية ، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في الملتقي الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،يومي 17–18 أفريل 2006

12– سحنون سمير ، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة شلف،يومي 17–18 أفريل 2006.

13– شبايكي سعدان ، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورهافي التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 8–9افريل ،2002

14 – صالحي صالح ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة حول : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات و أفاق التنمية ، القاهرة ،18–22 يناير 2004

15–عياش قويدر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كميزة تنافسية و التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة ، الملتقي الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، الجزائر ، 8–9 أفريل 2002

16- غياط شريف ،بوقموم محمد ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطيات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،18/17 أفريل 2006

17- غرابة زهير ،عبد القادر ، صندوق ضمان لقروض بنك الاستثمار الأوربي و علاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية" آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر- فرص و تحديات- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الزائر، أيام 03- 04- 05- ماي- 2011

18- فرحاتي عمر ،الملتقي الوطني حول"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "،يومي 07/06 ديسمبر 2017،جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

19- قوريش نصيرة،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة شلف ، 18/17 أفريل 2006،

20- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملنقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، 18-17أفريل .2000

21- ناصرمراد ، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى،13-14 نوفمبر 2007،

22- نعرورة بوبكر ، مفيدة يحياوي ، عبد الرزاق حواس ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقي الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5-6 ماي 2013 ،

23- صرامة عبد الوحيد ، آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية ، المركز الجامعة خميس مليانة ، عين الدفلى ، 13-14 نوفمبر 2007

24-يعقوبي محمد ، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب ، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006.

المجالات و الدوريات :

1- عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة 2- بن بوعمي بالملف، العدد ،06السداسي الأول، ، 2009

3 - بريبش السعيد ، مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص 61.

4- بوسهمين أحمد ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الأول ، 2010،

بن عمارة نوال ، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 05 ، جامعة ص الوادي ، الوادي ، الجزائر ، 2012،.

5- بن ناصر عيسي ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن عشر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، مارس 2010

6- بن عنتر عبد الرحمان ،واقع الإيداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر ،دراسة ميدانية ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24 العدد الأول 2008،

7- زيدان محمد ،"الهياكل و الاليات الجديدة دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة (2004-2015) –، المجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية،العدد06، عواطف محسن جوان 2017،

8-شعباني إسماعيل ،"تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية "بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 24-27 ربيع الاول 1424 الموافق ل :25-28 ماي 2003 م، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير سطيف-الجزائر

9- صالحي صالح ،أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة و المتوسطة في لاقتصاد الجزائري ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2004/03

10- عون الله سعاد ، راشدة عزيزو، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة علي إنشاء المؤسسات، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولتية :آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر " فرص وتحديدات"،جامعة محمد خيضرالجزائر،بسكرة ،3-4-5 ماي 2011،

11-علوني عمار،دور المؤسسات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد السابع،جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر،2009،ص128.الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 10 سنة 2010

12-غياظ شريف ، محمد بوقموم ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها ي التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 24 ، العدد الأول ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2008 ،

<u>النصوص و القوانين التشريعية :</u>

1-الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي رقم 2000-190، المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000،يحدد صلاحيات وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 42

2- الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي ،رقم 80/03 ،المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 13،2003،

3- الجريدة الرسمية ، المادة 10 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل08 سبتمبر1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 52

4- الجريدة الرسمية ، المادة 6،7 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-134 .

5 -الجريدة الرسمية ،المادة1-13،المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03جانفي 2004 و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترطة لضمان أخطار قروض الاستثمار ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50سنة وتحديد قانونه الأساسي ، العدد 03،

6-الجريدة الرسمية ، المادة 02 ، 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديد قانونه الأساسي العدد 74

7-الجريدة الرسمية ، المادة 19 ، المرسوم التنفيذي 93-12 ، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414الموافق ل 5 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ،العدد64.

8-الجريدة الرسمية ، المادة 08-23، المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في29 ذي القعدة 1424 الموافق 22 جانفي 2004 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي العدد 6.

المواقع الالكترونية :

1/ مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، دليل الشاب المستثمر، تبسة، الجزائر،.2007

2/ منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018.

3/ نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 08-27 ، الجزائر 2004-2018.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

Les ouvrages:

1-jacques filon- louis, management des pme de la création à la croissance ; renouveau pédagogique inc ; canada ;2007 ; p,04

2- OLOSUTEAN MARTIN Angela; Innovation et coopération des petites et moyennes Entreprises une analyse des populations d'entreprises innovantes , thèse du doctorat , université d'Orléans , France 2011 ,p ,24.

Sites Internet:

*http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees 2018/12/31

http://www.andi-dz/index.php/ar/bilan-dinvestissement2018 ديسمبر30:

*http: // www.anseje.rg.dz2016/12/30

WWW.CGCI.DZ//AR/Action=rubrique@service-id=3ube=4=ar

*www.fgar.dz*2018/06/19

ملحق رقم :01

منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

ملف طلب ضمان الصندوق

- طلب تغطية القرض مرفق بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب المشروع.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من عقود الملكية أو عقود الايجار التي تبرر شغل العقار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع (الفواتير الشكلية، السيرة الذاتية).
- تقرير الحصيلة المالية للمؤسسة للسنوات الثلاثة الأخيرة من النشاط بالنسبة لمشاريع توسعة المؤسسة.
- الشهادات الضريبية وشبه الضريبية على أن لا تتجاوز صلاحيتها 03 أشهر.

شركاؤنا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

نجاحكم... رضانا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

شبكتنا :

المديرية العامة :
166 شارع سعيدون محمد القبة الجزائر
(مقابل محطة المترو لحي البدر)
الهاتف : 34 71 38 31 / 023
الفاكس:31 71 38 31 / 023 71 38 48 / 023
البريد الالكتروني : info@fgar.dz
الموقع الالكتروني : www.fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بوهران :
العنوان : 08 شارع فريح الحاج ، حي اسامة وهران
الهاتف : 23 52 24 041
البريد الالكتروني : info-oran@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بعنابة :
العنوان : 03 شارع سعيود عاشور عنابة
الهاتف : 63 90 40 038
البريد الالكتروني : info-annaba@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بورقلة :
العنوان : شارع الجمهورية ص ب 359 ورقلة
الهاتف : 44 93 70 029
البريد الالكتروني : info-ouargla@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق ببسكرة :
العنوان : مقر ولاية بسكرة
الهاتف : 95 81 33 033
البريد الالكتروني : info-biskra@fgar.dz

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشأة القانونية

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو هيئة عمومية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 16 رمضان 1438 الموافق 11 يونيو سنة 2017.
الضمان المالي للصندوق يعتبر ضمان دولة، بناء على نص المادة 108 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

أهداف صندوق ضمان القروض

الهدف الاساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغتي القروض المتوسطة الأجل وكذا القروض الايجارية.

صندوق ضمان القروض يضمن كذلك خدمة الاستشارة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة تجسيد المشروع.

طبيعة الاستثمارات التي إمغطاة

صندوق ضمان القروض يمنح ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق استثمارات متعلقة بـ:

إنشاء مؤسسات.
تجديد أجهزة الإنتاج.
توسعة المؤسسات الموجودة.
أخذ مساهمات.
المرافقة، و لاسيما في عمليات التصدير.

القروض المعنية بضمانات الصندوق

القروض المتوسطة المدى.
القروض الايجارية.

المؤسسات المؤهلة

كل المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 يناير 2017.
كل المؤسسات الإنتاجية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق والتي تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

المشاريع التي تسمح بخلق مناصب الشغل.
المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الاقل استفادة من التنمية.
المشاريع التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة والخدمات غير المتوفرة بالجزائر.
المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات خارج المحروقات.

مسار طلب الضمان المالي للصندوق

تسليم او ارسال الملف.
تحليل ودراسة الملف.
اتخاذ القرار على مستوى لجنة الالتزامات بالصندوق.
تسليم اشعار بمنح الضمان للمؤسسة.
اتفاقية القرض بين البنك والمؤسسة.
تسليم شهادة ضمان الصندوق للبنك.

أنواع الضمان المالي

الضمان المالي في اطار برنامج صندوق ضمان القروض

كيفيات التغطية

- نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و 80% من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 ملايين دج.
- المبلغ الأقصى محدد بـ 100 مليون دج.

تكلفة منح الضمان:

عمولة دراسة الملف :
يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، تدفع عند ايداع الملف.

عمولة الالتزام :
اصدار شهادة الضمان مرتبط بموافقة البنك في تمويل المشروع مع دفع علاوة الالتزام لصالح الصندوق والتي تتمثل في :

- 1 % سنويا بالنسبة للقروض المتوسطة المدى.
- 0.5 % سنويا بالنسبة للقروض الايجارية.

الضمان المالي في اطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يغطي هذا النوع من الضمان كل مشاريع الاستثمار الخاصة بتوسعة المؤسسة والتي يتوفر لديها على الأقل ميزانية واحدة مغلقة.

كيفيات التغطية

- تصل تغطية الصندوق الى 60 % من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 مليون دج.
- المبلغ الأقصى للضمان محدد بـ 250 مليون دج.

تكلفة منح الضمان

يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، كما يأخذ الصندوق عمولة الالتزام من مبلغ الضمان المالي تسدد بعد الموافقة على منح القرض البنكي تتمثل في 0.5 % بالنسبة للقروض المتوسطة المدى او القروض الايجارية.

مدة الضمان

مدة الضمان المالي تعادل مدة القرض البنكي.

ملحق رقم : 02

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 74 ، الصادرة في 8 رمضان 1423 ، الموافق لـ 13 نوفمبر 2002.

---------- ***----------

Décret exécutif n° 02-373 du 6 Ramadhan 1423
Correspondent au 11 novembre 2002 portant création
Et fixant les statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport conjoint du ministre des finances et du Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (Alinéa 2) ;

Vu la loi n° 84-21 du 24 décembre 1984 portant loi de Finances pour 1985, notamment son article 31 ;

Vu la loi n° 01-12 du 27 Rabie Ethani 1422 correspondant au 19 juillet 2001 portant loi de finances complémentaire pour 2001 ;

Vu la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, notamment son article 14 ;

Vu le décret présidentiel n° 99-240 du 17 Rajab 1420 correspondant au 27 octobre 1999 portant nomination dans les fonctions civiles et militaires de l'Etat;

Vu le décret présidentiel n° 02-205 du 22 Rabie El Aouel 1423 correspondant au 4 juin 2002 portant nomination du Chef du Gouvernement;

Vu le décret présidentiel n° 02-208 du 6 Rabie Ethani 1423 correspondant au 17 juin 2002 portant nomination des membres du Gouvernement;

Vu le décret exécutif n° 96-431 du 19 Rajab 1417 correspondant au 30 novembre 1996 relatif aux modalités de désignation des commissaires aux comptes dans les établissements publics à caractère industriel et commercial, centres de recherche et de développement, organismes des assurances sociales, offices publics à caratère commercial et entreprises publiques non autonomes;

Vu le décret exécutif n° 2000-190 du 9 Rabie Ethani 1421 correspondant au 11 juillet 2000 fixant les attributions du ministre de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie;

Décrète:

TITRE 01

DISPOSITIONS GENERALES

Chapitre I

Dénomination - Objet - Siège

Article 1er. - En application des dispositions de l'article 14 de la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée, il est créé un établissement public dénommé fonds de garantie des crédits à la PME par abréviation "FGAR" ci-après désigné "le Fonds".

Art. 2. - Placé sous la tutelle du ministre chargé de la petite et moyenne entreprise, le Fonds est doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Art. 3. - Le Fonds a pour objet de garantir les crédits nécessaires aux investissements à réaliser par les PME telles que définies par la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée.

Art. 4. - Le siège social du Fonds est fixé à Alger. Il peut être transféré en tout autre lieu du territoire national par décret exécutif pris sur rapport du ministre de tutelle.

Il peut être créé toute antenne régionale ou locale du Fonds après accord du ministre de tutelle.

CHAPITRE 2

MISSIONS

Art. 5. - Le Fonds a pour missions:

- d'intervenir dans l'octroi de garanties en faveur des PME réalisant des investissements en matière de:

.Création d'entreprises,

. Rénovation des équipements,

. Extension de l'entreprise,

. Prise de participation.

- de gérer, conformément à la législation et la réglementation en vigueur, les ressources mises à sa disposition,

- de se prononcer sur l'éligibilité des projets et les garanties demandées,

- de prendre en charge le suivi des opérations de recouvrement des créances en litige,

- de suivre les risques découlant de l'octroi de la garantie du Fonds,

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR

– النشأة القانونية :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

– أهداف صندوق ضمان القروض :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

كيفيات الضمان الممنوح من طرف الصندوق

1) بالنسبة للضمان العادي: « FGAR »

1-1) طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض:

"صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" يمنح ضمانات للمشاريع التي تحقق استثمارات متعلقة بـ :

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- توسعة المؤسسات الموجودة.

1-2) المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

1-3) المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

1-4) كيفيات التغطية :

- يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.
- تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحد د النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

1-5) تكلفة منح الضمان:

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

1-6) المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان:

الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:

- مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.
- يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم تقديم دراسة دقيقة عن المشروع .
- دراسة الملف المقدم.
- إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.
- دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.
- في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.
- اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.
- منح شهادة الضمان إلى البنك.

2) بالنسبة لآلية الضما ن الجديدة "صندوق ضمان القروض/ برنامج الاتحاد الأوروبي":
« FGAR/MEDA »

2-1) القروض المؤهلة:

- قروض الاستثمار العادية أو عن طريق الإيجار.
- قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة.
- قروض تجديد مواد الإنتاج.
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية.
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار .
- قروض الاستغلال.
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.

2-2) القروض غير المؤهلة:

- إنشاء المؤسسة.
- نقل المؤسسة .

2-3) المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوربي MEDA:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج " **MEDA** " أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة.
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

2-4) مبلغ الضمان :

- يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون .
- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج.
- المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار « Leasing » .

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار.
- 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

ملف طلب الضمان

يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا.

توزيع المشاريع حسب التوزيع الجهوي

- عدد الضمانات المقدمة لولايات وسط البلاد تمثل الأغلبية بإجمالي 984 مشروع.
- منطقة شرق البلاد تمكنت من بلوغ تعداد542 مشروع تم تغطيتها بضمانات الصندوق.
- يقدر عدد المشاريع بولايات غرب البلاد بـ 386، فيما تبلغ مشاريع الجنوب 124 مشروع.

ملحق رقم :05

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

قطـــــاع النشـــــاط	عـــدد المشـــــاريع 2036
الصناعات	1024
البناء والأشغال العمومية BTPH	535
الخدمات	449
الفلاحة و الصيد البحري	28

9: Répartition des projets garantis par activités

الملحق رقم :06

Montants en DA

SECTEUR D'ACTIVITE	Nombre de Projets	%	Montant de la Garantie	%	Nombre d'Emplois	%
INDUSTRIE	**970**	**50%**	**32 151 448 062**	**60%**	**36 609**	**59%**
MINE ET CARRIERES	18	0,9%	507 740 665	0,9%	534	0,9%
INDUSTRIE SIDERURGIQUE METALIQUE MECANIQUE ET ELECTRIQUE	126	6,5%	4 159 239 113	7,8%	6 212	10,1 %
MAT.CONST.ET VERRE	163	8,4%	6 458 170 860	12,1%	4 722	7,6%
CHIMIE, CAOUTCHOUC ET PLASTIQUE	168	8,7%	5 560 604 780	10,4%	5 654	9,2%
AGROALIMENTAIRE TABACS ET ALLUMETTES	309	16,0%	10 866 600 664	20,3%	12 066	19,5 %
TEXT.BONNET ET CONFECTION	31	1,6%	518 244 550	1,0%	849	1,4%
INDUSTRIE CUIR ET CHAUSSURES	7	0,4%	204 406 100	0,4%	279	0,5%
BOIS, LIEGE, PAPIER ET IMPRIMERIE	95	4,9%	2 264 567 393	4,2%	3 134	5,1%
INDUSTRIES DIVERSES	53	2,7%	1 611 873 937	3,0%	3 159	5,1%
BTPH	**526**	**27%**	**10 993 691 363**	**21%**	**15 999**	**26%**
TRAVAUX PUBLICS	289	14,9%	6 515 055 539	12,2%	9 467	15,3 %
BATIMENT	220	11,4%	4 116 340 135	7,7%	6 273	10,2 %
HYDRAULIQUE	17	0,9%	362 295 689	0,7%	259	0,4%
AGRICULTURE & PECHE	**24**	**1%**	**882 180 868**	**2%**	**845**	**1%**
AGRICULTURE	4	0,2%	70 366 398	0,1%	299	0,5%
PECHE	20	1,0%	811 814 470	1,5%	546	0,9%
SERVICES	**417**	**22%**	**9 466 535 915**	**18%**	**8 335**	**13%**
SANTE	94	4,9%	3 882 493 510	7,3%	3 362	5,4%
TRANSPORT	220	11,4%	2 893 068 094	5,4%	1 972	3,2%
MAINTENANCE INDUSTRIELLE	16	0,8%	475 663 183	0,9%	300	0,5%
TOURISME & LOISIR	59	3,0%	1 764 003 723	3,3%	1 548	2,5%

NTIC	14	0,7%	242 000 279	0,5%	711	1,2%
COMMUNICATION	8	0,4%	152 957 430	0,3%	163	0,3%
Engineering et études techniques topographiques	6	0,3%	56 349 696	0,1%	279	0,5%
TOTAL	**1 937**	**100%**	**53 493 856 208**	**100%**	**61 788**	**100 %**

الملحق رقم07 :

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004 /Juin 2018 Tableau 6: Répartition des garanties en offres et certificats de garantie

Montants en DA

Items	**Offres de garantie** *	**Certificats de garantie** *
Nombre des garanties accordées	1 937	1032
Coût total des projets	165 149 503 372	70 519 058 427
Montant des crédits sollicités	108 281 293 993	45 735 381 681
Taux moyen de financement sollicité	66%	65%
Montant des garanties accordées	53 493 856 208	24 757 426 289
Taux moyen de garantie accordée	49%	54%
Montant moyen de la garantie	27 616 859	23 989 754
Nombre d'emplois à créer	61 788	30 151
Investissement par emploi	2 672 841	2 338 863
Crédit par emploi	1 752 465	1 516 878
Garantie par emploi	865 764	821 115

ملحق رقم :01

منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

ملف طلب ضمان الصندوق

- طلب تغطية القرض مرفق بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب المشروع.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من عقود الملكية أو عقود الايجار التي تبرر شغل العقار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع (الفواتير الشكلية، السيرة الذاتية).
- تقرير الحصيلة المالية للمؤسسة للسنوات الثلاثة الأخيرة من النشاط بالنسبة لمشاريع توسعة المؤسسة.
- الشهادات الضريبية وشبه الضريبية على أن لا تتجاوز صلاحيتها 03 أشهر.

شركاؤنا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

نجاحكم... رضانا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

شبكتنا :

المديرية العامة :
166 شارع سعيدون محمد القبة الجزائر
(مقابل محطة المترو لحي البدر)
الهاتف : 34 71 38 31 / 023
الفاكس:31 71 38 31 / 023 71 38 48 / 023
البريد الالكتروني : info@fgar.dz
الموقع الالكتروني : www.fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بوهران :
العنوان : 08 شارع فريح الحاج ، حي اسامة وهران
الهاتف : 23 52 24 041
البريد الالكتروني : info-oran@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بعنابة :
العنوان : 03 شارع سعيود عاشور عنابة
الهاتف : 63 90 40 038
البريد الالكتروني : info-annaba@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بورقلة :
العنوان : شارع الجمهورية ص ب 359 ورقلة
الهاتف : 44 93 70 029
البريد الالكتروني : info-ouargla@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق ببسكرة :
العنوان : مقر ولاية بسكرة
الهاتف : 95 81 33 033
البريد الالكتروني : info-biskra@fgar.dz

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشأة القانونية

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو هيئة عمومية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 16 رمضان 1438 الموافق 11 يونيو سنة 2017.
الضمان المالي للصندوق يعتبر ضمان دولة، بناء على نص المادة 108 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

أهداف صندوق ضمان القروض

الهدف الاساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغتي القروض المتوسطة الأجل وكذا القروض الايجارية.

صندوق ضمان القروض يضمن كذلك خدمة الاستشارة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة تجسيد المشروع.

طبيعة الاستثمارات التي إمغطاة

صندوق ضمان القروض يمنح ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق استثمارات متعلقة بـ:

إنشاء مؤسسات.
تجديد أجهزة الإنتاج.
توسعة المؤسسات الموجودة.
أخذ مساهمات.
المرافقة، و لاسيما في عمليات التصدير.

القروض المعنية بضمانات الصندوق

القروض المتوسطة المدى.
القروض الايجارية.

المؤسسات المؤهلة

كل المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 يناير 2017.
كل المؤسسات الإنتاجية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق والتي تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

المشاريع التي تسمح بخلق مناصب الشغل.
المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الاقل استفادة من التنمية.
المشاريع التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة والخدمات غير المتوفرة بالجزائر.
المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات خارج المحروقات.

مسار طلب الضمان المالي للصندوق

تسليم او ارسال الملف.
تحليل ودراسة الملف.
اتخاذ القرار على مستوى لجنة الالتزامات بالصندوق.
تسليم اشعار بمنح الضمان للمؤسسة.
اتفاقية القرض بين البنك والمؤسسة.
تسليم شهادة ضمان الصندوق للبنك.

أنواع الضمان المالي

الضمان المالي في اطار برنامج صندوق ضمان القروض

كيفيات التغطية

- نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و 80% من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 ملايين دج.
- المبلغ الأقصى محدد بـ 100 مليون دج.

تكلفة منح الضمان:

عمولة دراسة الملف :
يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، تدفع عند ايداع الملف.

عمولة الالتزام :
اصدار شهادة الضمان مرتبط بموافقة البنك في تمويل المشروع مع دفع علاوة الالتزام لصالح الصندوق والتي تتمثل في :

- 1 % سنويا بالنسبة للقروض المتوسطة المدى.
- 0.5 % سنويا بالنسبة للقروض الايجارية.

الضمان المالي في اطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يغطي هذا النوع من الضمان كل مشاريع الاستثمار الخاصة بتوسعة المؤسسة والتي يتوفر لديها على الأقل ميزانية واحدة مغلقة.

كيفيات التغطية

- تصل تغطية الصندوق الى 60 % من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 مليون دج.
- المبلغ الأقصى للضمان محدد بـ 250 مليون دج.

تكلفة منح الضمان

يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، كما يأخذ الصندوق عمولة الالتزام من مبلغ الضمان المالي تسدد بعد الموافقة على منح القرض البنكي تتمثل في 0.5 % بالنسبة للقروض المتوسطة المدى او القروض الايجارية.

مدة الضمان

مدة الضمان المالي تعادل مدة القرض البنكي.

ملحق رقم : 02

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 74 ، الصادرة في 8 رمضان 1423 ، الموافق لـ 13 نوفمبر 2002.

---------- ***----------

Décret exécutif n° 02-373 du 6 Ramadhan 1423
Correspondent au 11 novembre 2002 portant création
Et fixant les statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport conjoint du ministre des finances et du Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (Alinéa 2) ;

Vu la loi n° 84-21 du 24 décembre 1984 portant loi de Finances pour 1985, notamment son article 31 ;

Vu la loi n° 01-12 du 27 Rabie Ethani 1422 correspondant au 19 juillet 2001 portant loi de finances complémentaire pour 2001 ;

Vu la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, notamment son article 14 ;

Vu le décret présidentiel n° 99-240 du 17 Rajab 1420 correspondant au 27 octobre 1999 portant nomination dans les fonctions civiles et militaires de l'Etat;

Vu le décret présidentiel n° 02-205 du 22 Rabie El Aouel 1423 correspondant au 4 juin 2002 portant nomination du Chef du Gouvernement;

Vu le décret présidentiel n° 02-208 du 6 Rabie Ethani 1423 correspondant au 17 juin 2002 portant nomination des membres du Gouvernement;

Vu le décret exécutif n° 96-431 du 19 Rajab 1417 correspondant au 30 novembre 1996 relatif aux modalités de désignation des commissaires aux comptes dans les établissements publics à caractère industriel et commercial, centres de recherche et de développement, organismes des assurances sociales, offices publics à caratère commercial et entreprises publiques non autonomes;

Vu le décret exécutif n° 2000-190 du 9 Rabie Ethani 1421 correspondant au 11 juillet 2000 fixant les attributions du ministre de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie;

Décrète:

TITRE 01

DISPOSITIONS GENERALES

Chapitre I

Dénomination - Objet - Siège

Article 1er. - En application des dispositions de l'article 14 de la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée, il est créé un établissement public dénommé fonds de garantie des crédits à la PME par abréviation "FGAR" ci-après désigné "le Fonds".

Art. 2. - Placé sous la tutelle du ministre chargé de la petite et moyenne entreprise, le Fonds est doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Art. 3. - Le Fonds a pour objet de garantir les crédits nécessaires aux investissements à réaliser par les PME telles que définies par la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée.

Art. 4. - Le siège social du Fonds est fixé à Alger. Il peut être transféré en tout autre lieu du territoire national par décret exécutif pris sur rapport du ministre de tutelle.

Il peut être créé toute antenne régionale ou locale du Fonds après accord du ministre de tutelle.

CHAPITRE 2

MISSIONS

Art. 5. - Le Fonds a pour missions:

- d'intervenir dans l'octroi de garanties en faveur des PME réalisant des investissements en matière de:

.Création d'entreprises,

. Rénovation des équipements,

. Extension de l'entreprise,

. Prise de participation.

- de gérer, conformément à la législation et la réglementation en vigueur, les ressources mises à sa disposition,

- de se prononcer sur l'éligibilité des projets et les garanties demandées,

- de prendre en charge le suivi des opérations de recouvrement des créances en litige,

- de suivre les risques découlant de l'octroi de la garantie du Fonds,

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR

– النشأة القانونية :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

– أهداف صندوق ضمان القروض :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

كيفيات الضمان الممنوح من طرف الصندوق

1) بالنسبة للضمان العادي: « FGAR »

1-1) طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض:

"صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" يمنح ضمانات للمشاريع التي تحقق استثمارات متعلقة بـ :

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- توسعة المؤسسات الموجودة.

1-2) المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

1-3) المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

1-4) كيفيات التغطية :

- يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.
- تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحد د النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

1-5) تكلفة منح الضمان:

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

1-6) المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان:

الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:

- مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.
- يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم تقديم دراسة دقيقة عن المشروع .
- دراسة الملف المقدم.
- إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.
- دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.
- في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.
- اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.
- منح شهادة الضمان إلى البنك.

2) بالنسبة لآلية الضما ن الجديدة "صندوق ضمان القروض/ برنامج الاتحاد الأوروبي":
« FGAR/MEDA »

2-1) القروض المؤهلة:

- قروض الاستثمار العادية أو عن طريق الإيجار.
- قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة.
- قروض تجديد مواد الإنتاج.
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية.
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار .
- قروض الاستغلال.
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.

2-2) القروض غير المؤهلة:

- إنشاء المؤسسة.
- نقل المؤسسة .

2-3) المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوربي MEDA:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج " **MEDA** " أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة.
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

2-4) مبلغ الضمان :

- يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون .
- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج.
- المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار « Leasing » .

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار.
- 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

ملف طلب الضمان

يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا.

توزيع المشاريع حسب التوزيع الجهوي

- عدد الضمانات المقدمة لولايات وسط البلاد تمثل الأغلبية بإجمالي 984 مشروع.
- منطقة شرق البلاد تمكنت من بلوغ تعداد542 مشروع تم تغطيتها بضمانات الصندوق.
- يقدر عدد المشاريع بولايات غرب البلاد بـ 386، فيما تبلغ مشاريع الجنوب 124 مشروع.

ملحق رقم :05

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

قطـــــاع النشـــــاط	عـــدد المشـــــاريع 2036
الصناعات	1024
البناء والأشغال العمومية BTPH	535
الخدمات	449
الفلاحة و الصيد البحري	28

9: Répartition des projets garantis par activités

الملحق رقم :06

Montants en DA

SECTEUR D'ACTIVITE	Nombre de Projets	%	Montant de la Garantie	%	Nombre d'Emplois	%
INDUSTRIE	**970**	**50%**	**32 151 448 062**	**60%**	**36 609**	**59%**
MINE ET CARRIERES	18	0,9%	507 740 665	0,9%	534	0,9%
INDUSTRIE SIDERURGIQUE METALIQUE MECANIQUE ET ELECTRIQUE	126	6,5%	4 159 239 113	7,8%	6 212	10,1 %
MAT.CONST.ET VERRE	163	8,4%	6 458 170 860	12,1%	4 722	7,6%
CHIMIE, CAOUTCHOUC ET PLASTIQUE	168	8,7%	5 560 604 780	10,4%	5 654	9,2%
AGROALIMENTAIRE TABACS ET ALLUMETTES	309	16,0%	10 866 600 664	20,3%	12 066	19,5 %
TEXT.BONNET ET CONFECTION	31	1,6%	518 244 550	1,0%	849	1,4%
INDUSTRIE CUIR ET CHAUSSURES	7	0,4%	204 406 100	0,4%	279	0,5%
BOIS, LIEGE, PAPIER ET IMPRIMERIE	95	4,9%	2 264 567 393	4,2%	3 134	5,1%
INDUSTRIES DIVERSES	53	2,7%	1 611 873 937	3,0%	3 159	5,1%
BTPH	**526**	**27%**	**10 993 691 363**	**21%**	**15 999**	**26%**
TRAVAUX PUBLICS	289	14,9%	6 515 055 539	12,2%	9 467	15,3 %
BATIMENT	220	11,4%	4 116 340 135	7,7%	6 273	10,2 %
HYDRAULIQUE	17	0,9%	362 295 689	0,7%	259	0,4%
AGRICULTURE & PECHE	**24**	**1%**	**882 180 868**	**2%**	**845**	**1%**
AGRICULTURE	4	0,2%	70 366 398	0,1%	299	0,5%
PECHE	20	1,0%	811 814 470	1,5%	546	0,9%
SERVICES	**417**	**22%**	**9 466 535 915**	**18%**	**8 335**	**13%**
SANTE	94	4,9%	3 882 493 510	7,3%	3 362	5,4%
TRANSPORT	220	11,4%	2 893 068 094	5,4%	1 972	3,2%
MAINTENANCE INDUSTRIELLE	16	0,8%	475 663 183	0,9%	300	0,5%
TOURISME & LOISIR	59	3,0%	1 764 003 723	3,3%	1 548	2,5%

NTIC	14	0,7%	242 000 279	0,5%	711	1,2%
COMMUNICATION	8	0,4%	152 957 430	0,3%	163	0,3%
Engineering et études techniques topographiques	6	0,3%	56 349 696	0,1%	279	0,5%
TOTAL	**1 937**	**100%**	**53 493 856 208**	**100%**	**61 788**	**100 %**

الملحق رقم07 :

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004 /Juin 2018 Tableau 6: Répartition des garanties en offres et certificats de garantie

Montants en DA

Items	**Offres de garantie** *	**Certificats de garantie** *
Nombre des garanties accordées	1 937	1032
Coût total des projets	165 149 503 372	70 519 058 427
Montant des crédits sollicités	108 281 293 993	45 735 381 681
Taux moyen de financement sollicité	66%	65%
Montant des garanties accordées	53 493 856 208	24 757 426 289
Taux moyen de garantie accordée	49%	54%
Montant moyen de la garantie	27 616 859	23 989 754
Nombre d'emplois à créer	61 788	30 151
Investissement par emploi	2 672 841	2 338 863
Crédit par emploi	1 752 465	1 516 878
Garantie par emploi	865 764	821 115

ملحق رقم :01

منشورات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

ملف طلب ضمان الصندوق

- طلب تغطية القرض مرفق بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب المشروع.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من عقود الملكية أو عقود الايجار التي تبرر شغل العقار.
- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع (الفواتير الشكلية، السيرة الذاتية).
- تقرير الحصيلة المالية للمؤسسة للسنوات الثلاثة الأخيرة من النشاط بالنسبة لمشاريع توسعة المؤسسة.
- الشهادات الضريبية وشبه الضريبية على أن لا تتجاوز صلاحيتها 03 أشهر.

شركاؤنا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

نجاحكم... رضانا

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

شبكتنا :

المديرية العامة :
166 شارع سعيدون محمد القبة الجزائر
(مقابل محطة المترو لحي البدر)
الهاتف : 34 71 38 31 / 023
الفاكس:31 71 38 31 / 023 71 38 48 / 023
البريد الالكتروني : info@fgar.dz
الموقع الالكتروني : www.fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بوهران :
العنوان : 08 شارع فريح الحاج ، حي اسامة وهران
الهاتف : 23 52 24 041
البريد الالكتروني : info-oran@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بعنابة :
العنوان : 03 شارع سعيود عاشور عنابة
الهاتف : 63 90 40 038
البريد الالكتروني : info-annaba@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق بورقلة :
العنوان : شارع الجمهورية ص ب 359 ورقلة
الهاتف : 44 93 70 029
البريد الالكتروني : info-ouargla@fgar.dz

الفرع الجهوي للصندوق ببسكرة :
العنوان : مقر ولاية بسكرة
الهاتف : 95 81 33 033
البريد الالكتروني : info-biskra@fgar.dz

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشأة القانونية

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو هيئة عمومية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 16 رمضان 1438 الموافق 11 يونيو سنة 2017.
الضمان المالي للصندوق يعتبر ضمان دولة، بناء على نص المادة 108 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

أهداف صندوق ضمان القروض

الهدف الاساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغتي القروض المتوسطة الأجل وكذا القروض الايجارية.

صندوق ضمان القروض يضمن كذلك خدمة الاستشارة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة تجسيد المشروع.

طبيعة الاستثمارات التي إمغطاة

صندوق ضمان القروض يمنح ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق استثمارات متعلقة بـ:

إنشاء مؤسسات.
تجديد أجهزة الإنتاج.
توسعة المؤسسات الموجودة.
أخذ مساهمات.
المرافقة، و لاسيما في عمليات التصدير.

القروض المعنية بضمانات الصندوق

القروض المتوسطة المدى.
القروض الايجارية.

المؤسسات المؤهلة

كل المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 يناير 2017.
كل المؤسسات الإنتاجية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق والتي تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

المشاريع التي تسمح بخلق مناصب الشغل.
المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الاقل استفادة من التنمية.
المشاريع التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة والخدمات غير المتوفرة بالجزائر.
المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات خارج المحروقات.

مسار طلب الضمان المالي للصندوق

تسليم او ارسال الملف.
تحليل ودراسة الملف.
اتخاذ القرار على مستوى لجنة الالتزامات بالصندوق.
تسليم اشعار بمنح الضمان للمؤسسة.
اتفاقية القرض بين البنك والمؤسسة.
تسليم شهادة ضمان الصندوق للبنك.

أنواع الضمان المالي

الضمان المالي في اطار برنامج صندوق ضمان القروض

كيفيات التغطية

- نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و 80% من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 ملايين دج.
- المبلغ الأقصى محدد بـ 100 مليون دج.

تكلفة منح الضمان:

عمولة دراسة الملف :
يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، تدفع عند ايداع الملف.

عمولة الالتزام :
اصدار شهادة الضمان مرتبط بموافقة البنك في تمويل المشروع مع دفع علاوة الالتزام لصالح الصندوق والتي تتمثل في :

- 1 % سنويا بالنسبة للقروض المتوسطة المدى.
- 0.5 % سنويا بالنسبة للقروض الايجارية.

الضمان المالي في اطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يغطي هذا النوع من الضمان كل مشاريع الاستثمار الخاصة بتوسعة المؤسسة والتي يتوفر لديها على الأقل ميزانية واحدة مغلقة.

كيفيات التغطية

- تصل تغطية الصندوق الى 60 % من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان محدد بـ 4 مليون دج.
- المبلغ الأقصى للضمان محدد بـ 250 مليون دج.

تكلفة منح الضمان

يأخذ الصندوق عمولة لدراسة المشروع تمثل أتعاب دراسة الملف، كما يأخذ الصندوق عمولة الالتزام من مبلغ الضمان المالي تسدد بعد الموافقة على منح القرض البنكي تتمثل في 0.5 % بالنسبة للقروض المتوسطة المدى او القروض الايجارية.

مدة الضمان

مدة الضمان المالي تعادل مدة القرض البنكي.

ملحق رقم : 02

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 74 ، الصادرة في 8 رمضان 1423 ، الموافق لـ 13 نوفمبر 2002.

---------- ***----------

Décret exécutif n° 02-373 du 6 Ramadhan 1423
Correspondent au 11 novembre 2002 portant création
Et fixant les statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport conjoint du ministre des finances et du Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (Alinéa 2) ;

Vu la loi n° 84-21 du 24 décembre 1984 portant loi de Finances pour 1985, notamment son article 31 ;

Vu la loi n° 01-12 du 27 Rabie Ethani 1422 correspondant au 19 juillet 2001 portant loi de finances complémentaire pour 2001 ;

Vu la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, notamment son article 14 ;

Vu le décret présidentiel n° 99-240 du 17 Rajab 1420 correspondant au 27 octobre 1999 portant nomination dans les fonctions civiles et militaires de l'Etat;

Vu le décret présidentiel n° 02-205 du 22 Rabie El Aouel 1423 correspondant au 4 juin 2002 portant nomination du Chef du Gouvernement;

Vu le décret présidentiel n° 02-208 du 6 Rabie Ethani 1423 correspondant au 17 juin 2002 portant nomination des membres du Gouvernement;

Vu le décret exécutif n° 96-431 du 19 Rajab 1417 correspondant au 30 novembre 1996 relatif aux modalités de désignation des commissaires aux comptes dans les établissements publics à caractère industriel et commercial, centres de recherche et de développement, organismes des assurances sociales, offices publics à caratère commercial et entreprises publiques non autonomes;

Vu le décret exécutif n° 2000-190 du 9 Rabie Ethani 1421 correspondant au 11 juillet 2000 fixant les attributions du ministre de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie;

Décrète:

TITRE 01

DISPOSITIONS GENERALES

Chapitre I

Dénomination - Objet - Siège

Article 1er. - En application des dispositions de l'article 14 de la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée, il est créé un établissement public dénommé fonds de garantie des crédits à la PME par abréviation "FGAR" ci-après désigné "le Fonds".

Art. 2. - Placé sous la tutelle du ministre chargé de la petite et moyenne entreprise, le Fonds est doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Art. 3. - Le Fonds a pour objet de garantir les crédits nécessaires aux investissements à réaliser par les PME telles que définies par la loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, susvisée.

Art. 4. - Le siège social du Fonds est fixé à Alger. Il peut être transféré en tout autre lieu du territoire national par décret exécutif pris sur rapport du ministre de tutelle.

Il peut être créé toute antenne régionale ou locale du Fonds après accord du ministre de tutelle.

CHAPITRE 2

MISSIONS

Art. 5. - Le Fonds a pour missions:

- d'intervenir dans l'octroi de garanties en faveur des PME réalisant des investissements en matière de:

.Création d'entreprises,

. Rénovation des équipements,

. Extension de l'entreprise,

. Prise de participation.

- de gérer, conformément à la législation et la réglementation en vigueur, les ressources mises à sa disposition,

- de se prononcer sur l'éligibilité des projets et les garanties demandées,

- de prendre en charge le suivi des opérations de recouvrement des créances en litige,

- de suivre les risques découlant de l'octroi de la garantie du Fonds,

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR

– النشأة القانونية :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

– أهداف صندوق ضمان القروض :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

كيفيات الضمان الممنوح من طرف الصندوق

1) بالنسبة للضمان العادي: « FGAR »

1-1) طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض:

"صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" يمنح ضمانات للمشاريع التي تحقق استثمارات متعلقة بـ :

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- توسعة المؤسسات الموجودة.

1-2) المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

FGAR
Fonds de garantie des crédits aux PME

1-3) المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

1-4) كيفيات التغطية :

- يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.
- تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحد د النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع.

- المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

1-5) تكلفة منح الضمان:

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

1-6) المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان:

الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:

- مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.
- يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم تقديم دراسة دقيقة عن المشروع .
- دراسة الملف المقدم.
- إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.
- دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.
- في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.
- اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.
- منح شهادة الضمان إلى البنك.

2) بالنسبة لآلية الضما ن الجديدة "صندوق ضمان القروض/ برنامج الاتحاد الأوروبي":
« FGAR/MEDA »

2-1) القروض المؤهلة:

- قروض الاستثمار العادية أو عن طريق الإيجار.
- قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة.
- قروض تجديد مواد الإنتاج.
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية.
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار .
- قروض الاستغلال.
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.

2-2) القروض غير المؤهلة:

- إنشاء المؤسسة.
- نقل المؤسسة .

2-3) المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوربي MEDA:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج " **MEDA** " أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة.
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

2-4) مبلغ الضمان :

- يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون .
- مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج.
- المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار « Leasing » .

يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار.
- 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

ملف طلب الضمان

يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا.

توزيع المشاريع حسب التوزيع الجهوي

- عدد الضمانات المقدمة لولايات وسط البلاد تمثل الأغلبية بإجمالي 984 مشروع.
- منطقة شرق البلاد تمكنت من بلوغ تعداد542 مشروع تم تغطيتها بضمانات الصندوق.
- يقدر عدد المشاريع بولايات غرب البلاد بـ 386، فيما تبلغ مشاريع الجنوب 124 مشروع.

ملحق رقم :05

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط 2017

قطـــــاع النشـــــاط	عـــدد المشـــــاريع 2036
الصناعات	1024
البناء والأشغال العمومية BTPH	535
الخدمات	449
الفلاحة و الصيد البحري	28

9: Répartition des projets garantis par activités

الملحق رقم :06

Montants en DA

SECTEUR D'ACTIVITE	Nombre de Projets	%	Montant de la Garantie	%	Nombre d'Emplois	%
INDUSTRIE	**970**	**50%**	**32 151 448 062**	**60%**	**36 609**	**59%**
MINE ET CARRIERES	18	0,9%	507 740 665	0,9%	534	0,9%
INDUSTRIE SIDERURGIQUE METALIQUE MECANIQUE ET ELECTRIQUE	126	6,5%	4 159 239 113	7,8%	6 212	10,1 %
MAT.CONST.ET VERRE	163	8,4%	6 458 170 860	12,1%	4 722	7,6%
CHIMIE, CAOUTCHOUC ET PLASTIQUE	168	8,7%	5 560 604 780	10,4%	5 654	9,2%
AGROALIMENTAIRE TABACS ET ALLUMETTES	309	16,0%	10 866 600 664	20,3%	12 066	19,5 %
TEXT.BONNET ET CONFECTION	31	1,6%	518 244 550	1,0%	849	1,4%
INDUSTRIE CUIR ET CHAUSSURES	7	0,4%	204 406 100	0,4%	279	0,5%
BOIS, LIEGE, PAPIER ET IMPRIMERIE	95	4,9%	2 264 567 393	4,2%	3 134	5,1%
INDUSTRIES DIVERSES	53	2,7%	1 611 873 937	3,0%	3 159	5,1%
BTPH	**526**	**27%**	**10 993 691 363**	**21%**	**15 999**	**26%**
TRAVAUX PUBLICS	289	14,9%	6 515 055 539	12,2%	9 467	15,3 %
BATIMENT	220	11,4%	4 116 340 135	7,7%	6 273	10,2 %
HYDRAULIQUE	17	0,9%	362 295 689	0,7%	259	0,4%
AGRICULTURE & PECHE	**24**	**1%**	**882 180 868**	**2%**	**845**	**1%**
AGRICULTURE	4	0,2%	70 366 398	0,1%	299	0,5%
PECHE	20	1,0%	811 814 470	1,5%	546	0,9%
SERVICES	**417**	**22%**	**9 466 535 915**	**18%**	**8 335**	**13%**
SANTE	94	4,9%	3 882 493 510	7,3%	3 362	5,4%
TRANSPORT	220	11,4%	2 893 068 094	5,4%	1 972	3,2%
MAINTENANCE INDUSTRIELLE	16	0,8%	475 663 183	0,9%	300	0,5%
TOURISME & LOISIR	59	3,0%	1 764 003 723	3,3%	1 548	2,5%

NTIC	14	0,7%	242 000 279	0,5%	711	1,2%
COMMUNICATION	8	0,4%	152 957 430	0,3%	163	0,3%
Engineering et études techniques topographiques	6	0,3%	56 349 696	0,1%	279	0,5%
TOTAL	**1 937**	**100%**	**53 493 856 208**	**100%**	**61 788**	**100 %**

الملحق رقم07 :

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004 /Juin 2018 Tableau 6: Répartition des garanties en offres et certificats de garantie

Montants en DA

Items	**Offres de garantie** *	**Certificats de garantie** *
Nombre des garanties accordées	1 937	1032
Coût total des projets	165 149 503 372	70 519 058 427
Montant des crédits sollicités	108 281 293 993	45 735 381 681
Taux moyen de financement sollicité	66%	65%
Montant des garanties accordées	53 493 856 208	24 757 426 289
Taux moyen de garantie accordée	49%	54%
Montant moyen de la garantie	27 616 859	23 989 754
Nombre d'emplois à créer	61 788	30 151
Investissement par emploi	2 672 841	2 338 863
Crédit par emploi	1 752 465	1 516 878
Garantie par emploi	865 764	821 115

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

هيئات الدعم الحكومي و دورها في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة : صندوق ضمان القروضFGAR

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسير المؤسسات

– إعـداد الطالبـة :
غسكيلي كلثوم

– اشراف :
د/ خوني رابح

السنة الجامعية :2018 -2019

بسم الله الرحمان الرحيم

ﷺ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا

مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة /الآية 32

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلي أسباب و أسرار النجاح والصلاح والفلاح ، إلي من لايمكن للكلمات أن توفي حقهما:

الوالدين الكريمين أطال الله لي في عمرهما

إلي إخوتي و أخواتي و ذرياتهم

إلي الذي كاد أن يكون رسولا، إلي من يفيض القلب ويسعد اللسان بالإشادة لمن قدم العون ورسم الطريق لهذا البحث الدكتور الفاضل " خوني رابح"

شكر وتقدير

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان ،أتقدم بجزيل الشكر أسمى عبارات التقدير و الاحترام إلي الأستاذ المشرف الدكتور: "خوني رابح"

شكر خالص للوالدين الكريمين تربية ، تعليما ، دعاءا ، بارك الله عمرهما.

ولا يفوتني أن أشكر مديرية صندوق ضمان القروض لولاية بسكرة علي حسب الإستقبال وتوفير المعلومات المتعلقة بالبحث.

وإلي كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة .

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي من مديرية الطاقة لولاية بسكرة.

ملخص الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

هيئات الدعم الحكومي و دورها في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة : صندوق ضمان القروضFGAR

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسير المؤسسات

– إعـداد الطالبـة :
غسكيلي كلثوم

– اشراف :
د/ خوني رابح

السنة الجامعية :2018 -2019

بسم الله الرحمان الرحيم

ﷺ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا

مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة /الآية 32

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلي أسباب و أسرار النجاح والصلاح والفلاح ، إلي من لايمكن للكلمات أن توفي حقهما:

الوالدين الكريمين أطال الله لي في عمرهما

إلي إخوتي و أخواتي و ذرياتهم

إلي الذي كاد أن يكون رسولا، إلي من يفيض القلب ويسعد اللسان بالإشادة لمن قدم العون ورسم الطريق لهذا البحث الدكتور الفاضل " خوني رابح"

شكر وتقدير

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان ،أتقدم بجزيل الشكر أسمى عبارات التقدير و الاحترام إلي الأستاذ المشرف الدكتور: "خوني رابح"

شكر خالص للوالدين الكريمين تربية ، تعليما ، دعاءا ، بارك الله عمرهما.

ولا يفوتني أن أشكر مديرية صندوق ضمان القروض لولاية بسكرة علي حسب الإستقبال وتوفير المعلومات المتعلقة بالبحث.

وإلي كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة .

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي من مديرية الطاقة لولاية بسكرة.

ملخص الدراسة